وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة العربي التبسي - تبسة

كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

الرقم التسلسلي:..... /2019

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي (ل م د)

دفعـــة: 2019

الميدان: علوم اقتصادية، علوم تجارية وعلوم التسيير

الشعبة: علوم إقتصادية

التخصص: إقتصاد كمي

أثر مؤشرات الحكم الراشد على التنمية الاقتصادية

دراسة تحليلية قياسية لبعض الدول العربية خلال الفترة 1996-2017

من إعداد الطالبتين:

-خولـــة بالحسن

-مروة بوتهلولة

تحت إشراف الأستاذة:

- لطيفة بهلول

نوقشت أمام اللجنة المكونة من الأساتذة:

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة
وئام ملاح	أستاذ محاضر "ب"	رئيسا
لطيفة بهلول	أستاذ محاضر "أ"	مشرفا ومقررا
نبيل شنن	أستاذ مساعد "أ"	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2018/ 2019

شكر وعرفان

الحمد لله مستحق الحمد بلا انقطاع، ومستوجب الشكر بأقصى ما يستطاع، لا خير إلا من لدنه، أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، له جميل العوائد وجزيل الفوائد وأشهد أن محمدا عبده ورسوله وحبيبه وخليله، صلى الله عليه وسلم، أما بعد:

قال تعالى: " ...لئن شكرتم لأزيدنكم ..." سورة إبراهيم (الآية 07)

فهرس المحتويات

قائمة المحتويات

المحتوى	الصفحة
الشكر	–
فهرس المحتويات	I
قائمة الجداول	III
قائمة الأشكال	V
قائمة الملاحق	V
مقدمة	أ–د
الفصل الأول: الأدبيات النظرية للتنمية الاقتصادية والحكم والراشد	
تمهيد	02
المبحث الأول: الإطار المعرفي للتنمية الإقتصادية والحكم الراشد	03
المطلب الأول: التأصيل نظري للتنمية الاقتصادية	03
المطلب الثاني: مدخل نظري للحكم الراشد	07
المبحث الثاني: الأدبيات السابقة لموضوع الدراسة	16
المطلب الأول: الدراسات السابقة لموضوع الحكم الراشد والتنمية الاقتصادية	16
المطلب الثاني: المقارنة بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية	21
خلاصة الفصل	26
الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية	
تمهيد	28

المبحث الأول: الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة	29
المطلب الأول: الطريقة المتبعة في الدراسة	29
المطلب الثاني: مدخل نظري لبيانات بانل	36
المبحث الثاني: تطبيق التحليل الوصفي والقياسي ومناقشة وتحليل النتائج	42
المطلب الأول: عرض النتائج المتوصل إليها من التحليل الاحصائي	42
المطلب الثاني: عرض النتائج المتوصل إليها من التحليل القياسي	53
المطلب الثالث: تحليل النتائج المتوصل إليها ومناقشتها	56
خلاصة الفصل	60
خاتمة	62
قائمة المراجع	65
قائمة الملاحق	68

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
1-1	المقارنة بين الدراسات السابقة المحلية والدراسة الحالية	21
2-1	المقارنة بين الدراسات السابقة اعربية والدراسة الحالية	22
3-1	المقارنة بين الدراسات السابقة الأجنبية والدراسة الحالية	24
1-2	المتغيرات المستقلة المستخدمة في الدراسة	43
2-2	تحليل التباين الأحادي لمتوسط نصيب الفرد من الناتج في الدول العربية	45
3-2	الاحصاءات الوصفية لمؤشرات الحكم الراشد	46
4-2	نتائج إختبار كفاية حجم العينة	47
5-2	نتائج إختبار بارتليت	47
6-2	القيم الذاتية والتباين	47
7-2	إحداثيات تمثيل الأفراد في المحاور	49
8-2	مساهمة الأفراد في المحاور	49
9-2	جودة تمثيل الأفراد في المحاور	50
10-2	إحداثيات تمثيل المتغيرات في المحاور	51
11-2	مساهمة المتغيرات في المحاور	51
12-2	جودة تمثيل المتغيرات في المحاور	51
13-2	تقدير النماذج الأساسية لبيانات البانل	54

قائمة الأشكال

رقم الجدول	عنوان الشكل	رقم الصفحة
1-2	تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالدول العربية 1996-2017	45
2-2	القيم الذاتية و التباين المفسر	48
3-2	جودة تمثيل الأفراد في المحاور	50
4-2	تمثيل المتغيرات في المحاور	51
5-2	تمثيل الأفراد و المتغيرات في المحاور	52
6-2	شجرة الداندوقرام لتمثيل الأفراد	53

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	رقم الصفحة
01	الدول العربية المستعملة في الدراسة	68
02	نتائج تصنيف التحليل العنقودي	69
03	تقدير نموذج الإنحدار التجميعي	69
04	تقدير نموذج التأيرات الثابتة	70
05	تقدير نموذج التأثيرات العشوائية	70
06	المتغيرات المستعملة الدراسة	

مقدمـــة

مقدمة

أصبح مفهوم التنمية في الفكر الاقتصادي المعاصر عملية متعددة الأبعاد، فهي لا تتضمن فقط تغيرا في الهياكل الإقتصادية، ولكنها تتضمن أيضا تغيرا في البنيان الاجتماعي وفي المجال الثقافي وزيادة دور الدولة وتزايد اهتمام المواطنين بالعملية السياسية، حيث نجد أن الدول النامية تعاني من أزمات متعددة في عملية التنمية تعود أساسا إلى انخفاض مداخيلها الوطنية والفردية بسبب عدم تنوع الأنشطة الاقتصادية وإنخفاض الإنتاجية، بالإظافة إلى سوء إستغلال الموارد المتاحة وضعف مستوى المعرفة التقنية والتكنولوجية، وانتشار البطالة ومظاهر الفقر والحرمان وسوء المعيشة، مما يولد التبعية الاقتصادية وزيادة المديونية وغيرها.

إلا أنه نجد أن علماء الإقتصاد وخاصة الاقتصاديين المؤسساتيين منهم يرجعون إلى أن سبب ضعف التنمية في البلدان النامية هو عدم تماشي الاصلاحات الإقتصادية مع الاصلاح المؤسساتي، من جراء هذا ظهر مفهوم الحكم الراشد أو ما يدعى بالحوكمة الجيدة، الذي احتل مساحة واسعة من النقاش كونه كثيرا ما ارتبط مفهومه بالتنمية، حيث أجرى البنك الدولي دراسات تبين من خلالها أن هناك علاقة بين الحكم الراشد ونصيب الفرد من الدخل الوطني، وتبين أنه كلما كانت مؤشرات الحكم الراشد من فعالية الحكومة وسيادة قانون ...الخ، قوية بالبلد أدى ذلك إلى تشجيع إستغلال الموارد المحلية بشكل أفضل، إظافة إلى المناخ الذي يسود من جراء وجود سياسة قوية مدعومة بمؤسسات المساءلة العامة يساهم في ضمان المحافظة على المال العام وبالتالي زيادة التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالبلد.

من جراء ما تقدم جاءت هذه الدراسة للإجابة على الاشكالية التالية:

إلى أي مدى ساهمت مؤشرات الحكم الراشد في التنمية الاقتصادية في الدول العربية؟

من خلال الإشكالية المطروحة يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هو واقع التنمية الاقتصادية ومؤشرات الحكم الراشد في الدول العربية؟
- ما هو المؤشر من بين مؤشرات الحكم الراشد الذي يغيب في معظم الدول العربية؟
- هل هناك تصنيفات في مستوى تواجد مؤشرات الحكم الراشد بين الدول العربية؟
- ما طبيعة الأثر الذي يحدثه الحكم الراشد على إختلاف مستويات الأداء التنموي للدول العربية؟

من الإشكالية والأسئلة الفرعية المطروحة يمكن صياغة جملة الفرضيات التالية:

- وجود اختلاف في مستويات التنمية الاقتصادية فيما بين الدول العربية.
- وجود تشابه كبير في مستوى مؤشرات الحكم الراشد بين الدول العربية.
- تعتبر حرية التعبير والديمقراطية من أهم المؤشرات الغير موجودة بالدول العربية لذلك نتوقع أن يكون مؤشر الصوت والمساءلة ضعيف في الدول العربية.
- هناك فروق فردية عشوائية فيما بين الدول العربية يعود إليها أساس الاختلاف في مدى تأثير مؤشرات الحكم الراشد على التنمية الاقتصادية.

أهداف وأهمية الدراسة

من خلال هذه الدراسة نهدف إلى تحقيق جملة من الأهداف تمثلت فيما يلي:

- التعرف على واقع مؤشرات الحكم الراشد والتنمية الاقتصادية في الدول العربية.
- محاولة تصنيف الدول العربية وفق مؤشرات الحكم الراشد إلى مجموعات متمايزة من أجل تحديد التشابه والاختلاف فيما بينها.
- معرفة مقدار الحجم الذي تساهم به مؤشرات الحكم الراشد في التنمية الاقتصادية في الدول العربية، والمؤشر الذي له أكثر تأثير في التنمية.

تعتبر هذه الدراسة ذات أهمية في عمومها كونها تتطرق إلى مؤشرين ذا أهمية بالغة المتمثلين في مؤشرات الحكم الراشد والتنمية الاقتصادية، وكونها تتعلق بمنطقة جغرافية مهمة وهي البلدان العربية التي تعاني من ضعف في التنمية على الرغم الامكانيات المتاحة.

مبررات اختيار موضوع الدراسة

تنقسم مبررات اختيار الموضوع إلى مبررات ذاتية ومبررات موضوعية، أما المبررات الذاتية فتمثلت فيما يلي:

- الرغبة في معالجة موضوع متعلق بالتنمية الاقتصادية ولا سيما ما تعلق بالدول العربية؛
- محاولة تطبيق تقنيات التحليل الاحصائي والقياسي في موضوعات التنمية ؛
- توفر البيانات الاحصائية الخاصة بمتغيرات الدراسة سواء مؤشرات الحكم الراشد أو مؤشرات قياس التنمية الاقتصادية خلال فترة الدراسة المرتبطة بأغلب الدول العربية.

أما المبررات الموضوعية فيمكن إيجازها فيما يلي:

- باعتبار أن مؤشرات الحكم الراشد لها أهمية كبيرة في التنمية الاقتصادية لذلك أردنا معرفة مدى تأثيرها على التنمية في البلدان العربية؛
- تحضى أغلب البلدان العربية على إمكانيات مادية وطبيعية وبشرية هائلة تمكنها إلى القفز إلى مصاف الدول المتقدمة لذلك من الضروري التعرف على الخلل الحائل دون تقدمها.
- قلة الدراسات الكمية في موضوعات التنمية الاقتصادية حيث نجد أغلبها اعتمد على التحليل النظري لذلك أردنا أن تكون هذه الدراسة مساهمة في التحليل الكمي لموضوعات التنمية.

حدود الدراسة

انقسمت حدود الدراسة بين الحدود الزمنية والحدود المكانية:

أ- **الحدود الزمنية:** تعبر عن فترة الدراسة التي امتدت بين سنة 1997- 2017 أي مع بداية ظهور مؤشرات الحكم الراشد سنة 1996.

ب-**الحدود المكانية:** تمثل مجتمع الدراسة في البلدان العربية التي عددها 22 دولة إظافة إلى جنوب السودان، إلا أن محدودية المعطيات الاحصائية اقتصرت الدراسة على عينة 19 دولة عربية.

منهج الدراسة

تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي والتحليلي، حيث أنه وبعد جمع البيانات الإحصائية من المواقع الإلكترونية خاصة قاعدة بيانات الأمم المتحدة والبنك الدولي، تم التطرق إلى التحليل الوصفي لبيانات الدراسة المتمثلة أساسا في مؤشرات الحكم الراشد والتنمية الاقتصادية، ومن خلال تقنيتي التحليل بالمركبات الرئيسية والتحليل العنقودي أضفينا نوع من التحليل المعمق لبيانات الدراسة من أجل اختزال المتغيرات والدول بالإضافة إلى تصنيف الدول العربية وفق مؤشرات الحكم الراشد، كما تم توظيف المنهج القياسي التجريبي الذي يظهر من خلال استخدام نماذج السلاسل الزمنية المقطعية التي تتلائم مع بيانات الدراسة من أجل تقدير النماذج الأساسية والقيام بالمفاضلة بينها، وللقيام بكل ما سبق تم الاستعانة بالبرامج الإحصائية المتخصصة مثل: XL-STAT EVIEWS STATA EXCEL SPSS

صعوبات الدراسة

- قلة المراجع العربية المستخدمة لنماذج بيانات البانل والتحليل العنقودي إلا بعض المقالات العلمية.
- صعوبة استخدام البرامج الاحصائية والقياسية بسبب نقص الخبرة ضعف التكوين فيها ولاسيما برنامج **XL-stat**

هيكل الدراسة

من أجل معالجة هذه الدراسة تم الاعتماد على منهجية IMRAD، حيث تم تقسيم البحث إلى فصلين، تناول الفصل الأول الإطار النظري للتنمية الإقتصادية والحكم الراشد، في مبحثين، تضمن الأول منه الأدبيات النظرية للتنمية الإقتصادية والحكم الراشد، أما المبحث الثاني فقد تناول بعض الدراسات السابقة التي عالجت موضوعي للتنمية الإقتصادية والحكم الراشد بعدها أجريت مقارنة بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية.

الفصل الثاني من خلاله تم التطرق إلى الدراسة التحليلية والقياسية لمؤشرات الحكم الراشد وأثرها على للتنمية الإقتصادية، ففي بداية الفصل تم التعريف بالإطار الإحصائي، والإطار القياسي المتبع في التحليل، كما تم إستخدام تقنية التحليل بالمركبات الرئيسية والتحليل العنقودي على المتغيرات، وتقدير نماذج البانل الساكنة، على عينة تتكون من 19 دولة عربية خلال الفترة الممتدة من عام 1996 إلى غاية سنة 2017، وفي الأخير تم عرض النتائج المتوصل إليها والقيام بتحليلها ومناقشتها.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية للتنمية الاقتصادية والحكم الراشد

تمهيد

يعتبر موضوع الحكم الراشد والتنمية الاقتصادية من أكثر الموضوعات تداولا، نظرا للعلاقة التكاملية والتفاعلية بينهما، فالحكم الراشد أساس تحقيق التنمية باعتباره خطوة إيجابية وفلسفة تقويمية لمسار الإصلاح بشتى أبعاده اقتصاديا، إداريا، سياسيا وثقافيا، وغيابه يعتبر وصفا واضحا لواقع تشوبه الصعوبات والعقبات.

أما التنمية الاقتصادية فهي العملية التي تستخدمها الدولة غير المكتملة النمو، لاستغلال مواردها الاقتصادية من أجل تحقيق بمقتضاها زيادة في دخلها القومي وبالتالي زيادة متوسط نصيب الفرد.

من خل هذا الفصل سنقوم بتقديم إطار نظري شامل لكل من مفهوم التنمية الاقتصادية والحكم الراشد، إظافة إلى التطرق إلى الدراسات السابقة التي لها علاقة مع موضوع الدراسة ونقوم بالمقارنة بينها وبين الدراسة الحالية.

المبحث الأول: الإطار المعرفي للحكم الراشد والتنمية الاقتصادية.

تعتبر التنمية الإقتصادية أحد ركائز التقدم الشامل لكافة مكوناتٌ إقتصاد ما من جهة، ومن جهة أخرى يعتبر الحكم الراشد من بين المفاهيم التي إنتشر تداولها في الآونة الأخيرة، باعتباره معبرا عن جدية أسلوب الحكم في التعامل مع المجتمع وأفراده، لذلك سنتطرق من خلال هذا المبحث على الاطار النظري للتنمية الاقتصادية والحكم الراشد.

المطلب الأول:التأصيل نظري للتنمية الاقتصادية

لقد تطور مفهوم التنمية بشكل جوهري عبر مرور الزمن إذا نجد اختلافات كبيرة حول هذا المفهوم بين مختلف المدارس الفكرية.

1- تعريف التنمية الاقتصادية وعناصرها

1-1 تعريف التنمية الاقتصادية

لقد تعددت وتنوعت التعاريف حول مفهوم التنمية الاقتصادية، حيث ظهر مفهومها بعد الحرب العالمية الثانية وظهرت الحاجة للتنمية سواء من قبل الدول النامية أو من قبل القوى الاستعمارية التي كانت تحكم تلك البلدان.

وإذا تتبعنا تطور مفهوم التنمية فسوف نجد أنها قد مالت في أول الأمر إلى التركيز على جانب النمو الاقتصادي وما يتحقق فيه من انجاز.

فتعرف التنمية الاقتصادية على أنها (الدول التي ينخفض فيها مستوى الدخل الفردي كثيرا بالقياس إلى مستواه المتحقق في الدول المتقدمة)[1]

كما تعرف أنها: (الزيادة السريعة والمستمرة في مستوى الدخل الفردي عبر الزمن).[2]

[1] –د.عصام عمر مندور، **التنمية الإقتصادية والإجتماعية والتغيير الهيكلي في الدول العربية(المنهج –النظرية –القياس)** ، دار التعليم الجامعي بالإسكندرية 2011،ص25

[2] –المرجع نفسه ص

ويعرفها أيضا بأنها تتمثل في تحقيق زيادة مستمرة في الدخل القومي الحقيقي وزيادة متوسط نصيب الفرد منه،هذا فضلا عن إجراء عديد من التغيرات في كل هيكل الإنتاج ونوعية السلع والخدمات المنتجة،إضافة إلى تحقيق عدادا أكبر في توزيع الدخل القومي،أي إحداث تغيير في هيكل توزيع الدخل لصالح الفقراء)[1]

وعرفها الكاتب عماد بأن التنمية الاقتصادية هي(عمليات مخططة وموجهة في مجالات متعددة تحدث تغييرا في المجتمع لتحسين ظروف أفراد من خلال مواجهة مشكلات المجتمع وإزالة العقبات وتحقيق الاستغلال الأمثل للإمكانات والطاقات، بما يحقق التقدم والنمو للمجتمع والرفاهية والسعادة للأفراد)[2]

من خلال التعاريف السابقة يمكن أن نخلص إلى أن التنمية الاقتصادية هي عبارات عن التغيرات الهيكلية التي تحدث في الاقتصاد الوطني بأبعادها الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية والتنظيمية من أجل ضمان نوعية حياة كريمة لجميع أفراد المجتمع، وإشباع الحاجات الأساسية لهم، وتحقيق تنمية مدعمة ذاتيا ومنسجمة مع البيئة.

2-1 عناصر التنمية الاقتصادية

تتطلب التنمية الاقتصادية موارد مختلفة منها موارد طبيعية ومنها موارد بشرية وتتضمن رأس المال وتكنولوجيا.

أ- **الموارد الطبيعية:** حيث تعرفها الأمم المتحدة للموارد الطبيعية هو أن تلك الموارد هي أي شيء وجده الإنسان في بيئته الطبيعية والتي ربما يستغلها الإنسان لمنفعته.

ب- **الموارد البشرية:** ان هذه الموارد تشمل كل أنواع الجهود البشرية أو المدخلات البشرية التي تدخل في الإنتاج من عرض العمل والفئة التي تقوم بالعمل التنظيمي لوضع عرض العمل في مجال العمل.

ت- ر**أس المال المادي:** وهذا النوع من رأس المال يتضمن أو يشمل المباني والمكائن والمعدات والمخزونات.

---

[1] محمد عبد العزيز عجمية وآخرون، **التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق**،الدار الجامعية،مصر 2007 ص ص77 78

[2] عماد السخن، **التخطيط للتنمية الإقتصادية**، دار أمجد للنشر والتوزيع، عمان، 2015 ص 15

ث- **التكنولوجيا:** تعرف التكنولوجيا بوصفها أنه معرفة عملية منظمة متأسسة على التجربة أو على النظرية العملية التي تعزز قدرة المجتمع على إنتاج السلع والخدمات.[1]

1- التنمية الاقتصادية ومفاهيم المشابهة

2-1- النمو والتنمية: إذا أردنا تلخيص نقاط الاختلاف فيما بين النمو و التنمية، حيث نجد أن النمو الاقتصادي هو محرك التنمية ككل."وبدون النمو الاقتصادي أن تحدث زيادة متواصلة ومستدامة في استهلاك الأسر المعيشية من ناحية ثانية"، يمكن الاستنتاج أن النمو تلقائي وتراكم كمي يجري مع مرور الزمن وباستمرار وينتج عن الحركة الدائمة للمجتمع، وتتضمن التنمية إضافة إلى ذلك تغيرات أساسية في النظام الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، في حين أن النمو قد ينحصر في قطاع محدود ومنعزل عن بقية أوجه الاقتصاد القومي، التنمية فهي العملية التي تهدف الى رفع القدرة لأفراد المجتمع في الاعتماد على أنفسهم في توفير متطلبات استمرار حياتهم بالأسلوب.[2]

2-2- مفهوم التنمية البشرية: وقد تجاوزت التنمية البشرية مفهوم النمو الاقتصادي أو التنمية عن طريق ربط العلاقة بين البشر والتنمية، ليس فقط باعتبار البشر عنصرا من عناصر التنمية بل أيضا باعتباره غاية التنمية ويكون بين النمو الاقتصادي والتنمية البشرية بحيث يكون الهدف هو تحسين نوعية حياة الإنسان وضمان توزيع أفضل، فيجب الربط بين النمو الاقتصادي والتنمية البشرية بحيث يكون النمو وسيلة والتنمية غاية، أي أن الإنسان هو أداة وغاية التنمية وعلى ذلك تكون التنمية البشرية هي تنمية الناس بالناس وللناس.[3]

2-3- التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة: حيث من بين تعاريف التنمية المستدامة هي سد احتياجات الناس من صحة وتعليم وبنية تحتية وشوارع وتسهيلات في الأمور الحياتية جميعها، وتتم من خلال تضافر جهود كل القطاع العام والقطاع الخاص والمشاركة الشعبية.[4]

---

[1] محمد صالح تركي القريشي، **علم اقتصاد التنمية**، طبعة الأولى، دار إثراء للنشر والتوزيع، عمان الأردن 2010 ص ص 54، 55، 57

[2] محمد حسن دخيل، إشكاليات التنمية الإقتصادية المتوازنة (دراسة مقارنة) ط 1 منشورات الحلبي الحقوقية 2009 ص 104

[3] أحمد رمضان نعمة الله، أسامة أحمد الفيل وآخرون، **التنمية الإقتصادية و مشكلاتها مشاكل الفقر-التلوث البيئي التنمية المستدامة**، دار التعليم الجامعي 2015 الإسكندارية ص93

[4] جمال حلاوة، على صالح، **مدخل إلى علم التنمية**، دار الشروق للنشر والتوزيع، الأردن 2009 ص 132

فمن هذا التعريف وتعريف التنمية الاقتصادية الذي سبق ذكره سابقا نرى الاختلاف الأساسي أن التنمية المستدامة أشمل.

2- قياس التنمية:

إن السبب الأساسي في صعوبة قياس التنمية يكمن في تعريف التنمية هناك أهداف تنموية يمكن قياس التنمية من خلالها، ولكن الأهداف هي متغيرات نوعية ولذلك فان هذه الأهداف يجب أن تقاس على نحو غير مباشر باستعمال مؤشرات قابلة للقياس الكمي.

➢ المؤشرات الاقتصادية للتنمية:

من الطبيعي أن المحللين يرغبون أن يستخدموا أو أن يستعملوا مؤشرا وحيدا للتنمية وليس مجموعة من المؤشرات وهذا الاتجاه يبسط النماذج الرياضية.

في التطبيق العملي فان مؤشرا واحدا كان قد هيمن على المؤشرات الأخرى وذلك المؤشر هو الدخل القومي(National Income)أو الناتج القومي الإجماليGNB حيث من مبررات استعمال GNP بوصفه مؤشرا للتنمية :

- إن مؤشر (GNP) هو مؤشر لمجموعة من النشاطات الأساسية، ولتوفير السلع والخدمات وهو يعبر عن زيادة تعد شرطا ضروريا للتنمية تقريبا.
- إن قواعد قياسه معقدة وقد تطورت عبر الزمن وهي معروفة جيدا ومفهومة.
- إن معظم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة (UN) تنتج تقديرات للناتج القومي الإجمالي(GNP) حتى تكون ضمن الإحصائيات الرسمية للأمم المتحدة.[1]

3- خصائص التنمية: يمكن استخلاص خصائص عملية التنمية الاقتصادية والمتمثلة فيما يلي:[2]

✓ هي ظاهرة إنسانية تقوم على الإنسان باعتباره العنصر الأساسي في عملية التقدم، وتستهدف في الوقت نفسه رفاهيته؛

✓ هي ظاهرة متلازمة مع حركة التاريخ وفقا للظروف التي تمر بها الدول؛

---

[1] محمد صالح تركي القريشي، مرجع سبق ذكره ص ص 45 46

*GNP: groos national product

[2] عبد الرحمان سانية، **دراسات في التنمية الإقتصادية**، طبعة 4، مكتبة حسن العصرية للنشر والتوزيع، لبنان 2014 ص ص 22 23

- ✓ هي عملية مجتمعية شاملة؛
- ✓ هي عملية تغيير مقصودة؛
- ✓ تتم بأساليب مرسومة مخطط لها؛
- ✓ تتضمن الاستخدام الأفضل للإمكانات المادية والبشرية؛
- ✓ تتضمن جهود مشتركة رسمية وشعبية.

4- أهداف التنمية الإقتصادية

تسعى كل دولة إلى رفع مستوى معيشة سكانها، وليس هناك من شك أن أهداف التنمية تختلف من دولة لأخرى ويعود ذلك إلى ظروف الدولة وأوضاعها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وحتى السياسية، ولكن هناك أهدافا أساسية تسعى إليها الدول في خططها الإنمائية ويمكن حصر أهم هذه الأهداف الأساسية التالية:

- ✓ **زيادة الدخل القومي:** حيث يعتبر أول أهدافها، ذلك أن الغرض الأساسي للتنمية هو التخلص من الفقر، ورفع مستوى المعيشة، والعيش الكريم للأفراد.
- ✓ **رفع مستوى المعيشة:** أنه ومن المعتذر تحقيق الضرورات المادية للحياة من مأكل وملبس، ومسكن ومستوى ملائم للصحة دون رفع مستوى المعيشة.
- ✓ **التقليل من التفاوت في الدخول والثروات:** وهذا الهدف في حقيقة الأمر هو هدف اجتماعي، كونه يؤدي إلى تردد المجتمع بين حالة من الغنى المفرط، وحالة من الفقر المدقع.
- ✓ **تعديل التركيب النسبي للاقتصاد القومي:** وذلك من خلال الدمج بين الاهتمام بالصناعة والزراعة وقطاع الخدمات، كلها على حد سواء.[1]

المطلب الثاني: المدخل النظري للحكم الراشد

شهدت السنوات الأخيرة الماضية اهتماما متزايد بموضوع الحكم الراشد من طرف الدول المتقدمة أو النامية على حد سواء، وذلك لتحقيق طموحات المواطنين والاتجاه إلى توسيع نطاق مشاركة المواطنين ودورهم في عملية الحكم.

[1] كامل بكري، **التنمية الإقتصادية**، الإسكندارية الدار الجامعية د.س.ن، ص ص 72 _74

1- مفهوم الحكم راشد:

ظهر مصطلح الحكم راشد في اللغة الفرنسية في القرن الثالث عشر كمفردات لمصطلح "الحكومة"، ثم كمصطلح قانوني عام 1978 ليستعمل في نطاق واسع معبرا عن تكاليف التسيير 1979، وبناءا على هذا التعريف ليس هناك شك أو اختلاف حول الأصل الفرنسي للكلمة، كما أن الحاكمية أصلها انجليزي فهو مصطلح قديم أعيد استخدامه من قبل البنك الدولي في منتصف الثمانينات حيث أصبح من الاهتمامات الكبرى في الخطابات السياسية وخاصة في معاجم تحاليل التنمية ويمكن شرحه بأنه "طريقة تسيير سياسة وأعمال شؤون الدولة".[1]

1-1 **تعريف البنك الدولي:** يعتبر البنك الدولي صاحب المبادرة الأولى في طرح مصطلح "أسلوب الحكم" وذلك عام 1989 عن دراسة له عن الأزمة الاقتصادية في إفريقيا جنوب الصحراء، وقد عرف البنك المصطلح تعريفا عاما على أنه ممارسة السلطة السياسية للإدارة شؤون الدولة.

ومع بداية التسعينات قام خبراء البنك الدولي بتطوير المفهوم ليصبح أكثر دقة فعرفه من خلال الدراسة التي أجراها عام 1992 عن أسلوب الحكم والتنمية بأنه: أسلوب ممارسة القوة في إدارة الموارد الاقتصادية والاجتماعية للدولة من أجل التنمية.

1-2 **تعريف الأمم المتحدة:** هو ممارسة السلطة الاقتصادية والسياسية والإدارية لإدارة شؤون الدولة على كافة المستويات، ويشمل الآليات والعمليات والمؤسسات التي من خلالها يعبر المواطنون والمجموعات عن مصالحهم ويمارسون حقوقهم القانونية ويوفون بالتزاماتهم ويقبلون الوساطة لحل خلافاتهم.[2]

1-3 **تعريف تقرير التنمية الإنسانية العربية 2002:** هو الحكم الذي يعزز ويدعم ويصون رفاه الإنسان، ويقوم على توسيع قدرات البشر وخياراتهم وفرصهم وحرياتهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ويسعى إلى تمثيل كافة فئات الشعب تمثيلا كاملا، وتكون مسؤولية أمامه تتمثل في ضمان مصالح جميع أفراد الشعب.

---

[1] زهير عبد الكريم الكايد، **الحكمانية قضايا وتطبيقات**، عمان، المركز العربي للتنمية الإدارية، 2003 ص 10

[2] لخضر رابحي، عبد المجيد بن يكن، **الحكم الراشد ودوره في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر**، مجلة العلوم القانونية والسياسية، عدد 17 جانفي 2018 ص 496

ويشار كذلك للحكم الراشد على أنه مجموعة القواعد الطموحة الموجهة لإعانة ومساندة المسيرين، للالتزام بالتسيير الشفاف في إطار هدف المساءلة على أساس قاعدة واضحة المعالم، وغير قابلة للانتقاد أحيانا، كون كل الأطراف الفاعلة عبر النشاطات المتعددة تساهم في ذلك، أي في مجال التسيير.[1]

1-4 **تعريف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي(PNUD):** الحكم الراشد على أنه ممارسة السلطة السياسية، الاقتصادية الاجتماعية والإدارية لإدارة شؤون بلد ما على جميع المستويات، ويتكون الحكم الراشد من الآليات والمؤسسات والعمليات التي يتمكن من خلالها المواطنون والمجموعات من التعبير عن مصالحهم ويمارسون حقوقهم القانونية، ويوفون بالتزاماتهم ويقبلون تسوية خلافاتهم.[2]

من التعاريف السابقة نستنتج أن الحكم الراشد هو ممارسة السلطة داخل الدولة لإدارة الموارد المجتمعة على جميع المستويات إقتصاديا، سياسيا و إجتماعيا ويشمل الدولة والمجتمع المدني والقطاع الخاص والتي تفي بتطوير المجتمع وبتحقيق تنمية طويلة المدى وذلك في ظل مبادئ الشفافية المساءلة وسيادة القانون.

2- **خصائص الحكم الراشد:**

يمكن تحديد أبرز خصائص الحكم الراشد فيما يلي:

2-1 **الشفافية:** وهي من أهم خصائص الحكم الرشيد وتعني إتاحة كل المعلومات وسهولة تبادلها بأن تكون متاحة لكافة المؤسسات ولجميع الأطراف المعينة، وأن تكون الحسابات العامة متاحة بصورة مباشرة، وأن تتوفر معلومات كافية وشاملة ومنظمة عن عمل المؤسسات وأدائها لكي يسهل رقابتها ومتابعتها، إذن الشفافية هي تدفق المعلومات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية الشاملة في الوقت المناسب وبطريقة يمكن الاعتماد عليها، وتتلخص الشفافية بالمكونات التالية:

- ✓ الحصول على المعلومة.

[1] لخضر رابحي، عبد المجيد بن يكن، نفس المرجع سابق، ص497

[2] صفيح صلدق، **تحليل تأثير الحكم الراشد على تدفق الإستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الجزائر**، المجلة الجزائرية للإقتصاد والإدارة عدد 17 جانفي 2016 ص 27

✓ العلاقة السببية بين المعلومة والموضوع المراد مراقبته.

✓ الدقة في الحصول على المعلومة.

2-2 **المشاركة:**وهي تضمن لجميع أفراد المجتمع المشاركة الفعالة في إتخاذ القرار وحرية الرأي والتعبير والمعايير الأساسية لحقوق الإنسان، كما يرتبط مبدأ المشاركة بمفهوم الشفافية، فمعرفة المعلومات وحدها لا يفي بالغرض، بل لا بد أن تكون هناك آليات يكون الشعب قادر على اتخاذها ليؤثر في صنع القرار وأن يضع المسؤولين تحت طائلة المسؤولية والمحاسبة. وعلى الدول أن تعطي لأفراد المجتمع الحق في المشاركة في صياغة القوانين واللوائح والأنظمة واستشارتهم في شؤون الحياة العامة وإعطائهم حق الاعتراف وحق إجراء الاستفتاء على القوانين وغيرها من الأمور بكل نزاهة وسهولة وشفافية. [1]

3-2 **سيادة القانون(حكم القانون):** يعني أن الجميع،حكام ومسؤولين ومواطنين يخضعون للقانون ولاشيء يسمو على القانون، ويجب أن تطبق الأحكام ونصوص القانونية بصورة عادلة وبدون تمييز بين أفراد المجتمع وأن توافق هذه القوانين معايير حقوق الإنسان وتكون ضمانة لها ولحريات الإنسان الطبيعية.

4-2 **المساءلة:**هي أن يكون جميع المسؤولين والحكام ومتخذي القرار في الدولة أو القطاع الخاص أو مؤسسات المجتمع المدني، خاضعين لمبدأ المحاسبة أمام الرأي العام ومؤسساته دون استثناء. وتعد خاصية المساءلة أهم سبل تحقيق التنمية المستدامة، وتأخذ ثلاثة أشكال وهي:

أ- **المساءلة التشريعية:** هي أهم المساءلات في النظام الديمقراطي، لأن البرلمان يلعب دورا مهما في تنفيذ سياسات الحكومة والرقابة عليها.

ب- **المساءلة التنفيذية:** خضوع الجهاز التنفيذي نفسه للمحاسبة عبر سبل الإدارة.

ت- **المساءلة القضائية:** تشكل ركن أساسي من أركان ضبط عمل الجهاز الحكومي وغير الحكومي، حيث تلعب دور بارز في أسلوب الحكم الراشد عن طريق مراقبته تسيير عمل التنفيذ وتوجيه التهم للموظفين.

[1] لخضر رابحي، عبد المجيد بن يكن، مرجع سبق ذكره، ص 497

2-5- الإجماع: بمعنى أن جميع المصالح المتعلقة بالمجتمع قد تصطدم بخلافات تحتاج إلى اتخاذ قرار حازم في مسألة معينة، فيجب تغليب رأي المجموعة تحقيقا للنفع العام للوطن ولأفراد المجتمع وما يقتضيه واقع الحال من إجراءات.[1]

2-6- **المساواة:** يخضع جميع أفراد المجتمع للمساواة وعدم التمييز في إطار الحاكمية الرشيدة، فهم متساوون بالحقوق والحريات والكرامة.

2-7- **الكفاءة:** الكفاءة والفاعلية في إدارة المؤسسات العامة ومؤسسات المجتمع المدني هي التي تضمن استمرارية تحقيق التقدم والازدهار والتطلع دائما إلى تعزيز مفهوم التنمية والتنمية المستدامة، وهي التي تعمل على الالتزام بتوظيف الموارد الوطنية بصورة السلمية والواضحة لكل أفراد المجتمع.

2-8- **العدل:** والمقصود هنا العدل الاجتماعي بحيث يكون لجميع أفراد المجتمع نساء وأطفال وشيوخا ورجال الفرصة لتحسين أوضاعهم الاجتماعية وتطلع دائما لتحسين أوضاع الفئات المحروقة والمهمشة وضمان أمنهم الاجتماعي والعمل على توفير احتياجاتهم الأساسية.

2-9- **الرؤية الإستراتيجية:** حسب مفهوم الحاكمية الرشيدة، فان الرؤية تتحدد بمفهوم التنمية بالشراكة بين مؤسسات الدول والقطاع الخاص من خلال خطط بعيدة المدى لتطوير العمل المجتمعي من جهة وأفراده من جهة أخرى والعمل على التنمية البشرية، وحتى يتم تحقيق النتائج الايجابية في رسم الخطط ضمن إطار الحاكمية الرشيدة، يجب الأخذ بعين الاعتبار المتغيرات الداخلية والخارجية ودراسة المخاطر ومحاولة وضع الحلول.

2-10- **اللامركزية:** إن تفعيل مبدأ توزيع السلطات على أفراد المجتمع من خلال توزيعات الجغرافية لدولة، بهدف إدارة شؤونها والحفاظ على حقوق الأفراد داخلها تشكل بعد عميق في تحقيق مفهوم الحاكمية الرشيدة، فيشعر الفرد بأنه هو صاحب القرار ويعتمد على نفسه من أجل تحقيق الذات من جهة، وأنه تحت المراقبة الشعبية ن جهة أخرى.[2]

---

[1] نفس المرجع السابق، ص 498

[2] لخضر رابحي، عبد المجيد بن يكن، مرجع سبق ذكره ص499

3- أسباب ظهور الحكم الراشد

يمكن ذكر بعض أسباب لظهور مفهوم الحكم الراشد في أسباب سياسية، إقتصادية وإجتماعية:

3-1 الأسباب السياسية:

- ✓ ضعف بنية المؤسسات السياسية والإدارية وغياب أو ضعف نضم المحاسبة والمساءلة في نظم حكم فيها الكثير من شخصية السلطة، وعدم الفصل بين العام والخاص.
- ✓ العولمة وماتضمنه من تزايد دور المنظمات غير الحكومية، عولمة آليات وأفكار إقتصاد سوق، عولمة القيم الديمقراطية وحقوق الإنسان.[1]
- ✓ سيادة نمط الدولة الأمنية التي تتبع سياسة الإحتواء القمعي، وتضبط حركة المجتمع المدني، وتصادر استقلالية النقابات والأحزاب من خلال آليات التهريب وآلية الضبط والسيطرة مع استمرار دور متناقض لسياسات الإحتواء الإجتماعي.

3-2 الأسباب الإقتصادية:

- ✓ الإنتقال من التركيز على دولة والتنمية إهتمام أكثر بإنتقال أنظمة التسليطية في القارة الإفريقية تأخذ بنظم التعددية الحزبية والديمقراطية الليبرالية حيث أعتبرت هذه الأخيرة كشرط للإصلاح الإقتصادي والوصول إلى التنمية.
- ✓ فشل الدولة وعجزها على أن تكون المحرك الرئيسي للتنمية حيث تعيش حالة استثنائية من العجز التنموي و الإخفاق الوطني، قوميا وإنسانيا.

3-3- الأسباب الإجتماعية:

- ✓ إهمال مشكلات التنموية الرئيسية كالفقر والبطالة وبالتالي ضعف مستوى التنمية البشرية، ولإهمال القضايا الإجتماعية نتائج سلبية بعيدة المدى كسوء التغذية ومشاكل قطاعي الصحة والتربية.

---

[1] عرياوي مصعب، **واقع الحكم الراشد في الدول العربية دراسة تحليلية في المؤشرات السياسية والإقلصادية دراسة حالة الجزائر (2000 2014)**، تخصص الأنظمة السياسية المقارنة والحكومة، جامعة بسكرة، 2014 2015 ص 14

- ✓ عدم قدرة الدول المتخلفة على التجاوب مع التطاورات التكنولوجية على المستوى الدولي نتيجة الإنتشار الواسع للجهل والأمية.[1]

- ✓ الانفجار السكاني وبروز الزيادات الضخمة في عدد السكان، وما تفرضه هذه الزيادات من زيادة موازية في الحاجات والمتطلبات المختلفة والأخذ بأنماط جديدة من التخطيط الإقتصادي والاجتماعي مما استدعى إحداث تطوير في نظم الإدارة المحلية في الدول المتقدمة والنامية على السواء.

4- مكونات الحكم الراشد

تتمثل مكونات الحكم الراشد في مايلي:

4-1 الدولة: تتشكل في الأنظمة الديمقراطية من هيئة نيابية منتجة وجهاز تنفيذي يقوم بالعديد من الوظائف والتي تركز على البعد الاجتماعي، فهي التي تحدد المواطن والمواطنة في المجتمع، وهي المسؤولة عن تقديم الخدمات العامة للمواطنين وتعمل على تهيئة البيئة المساعدة للتنمية البشرية في المجتمع، ويقع على عاتق الدولة مسؤولية كبيرة تجاه تطوير الاستراتيجيات والهياكل الإدارية والأنظمة وإزالة أية معيقات وتقديم الحوافز المناسبة، من أجل تقديم أفضل خدمة ممكنة للمواطنين.

4-2 القطاع الخاص: يمثل القطاع الخاص المورد الرئيسي للفرص التي تفتح المجلات الاقتصادية لتشغيل أيدي عاملة على كافة مستوياتها، وتسهم إلى حد كبير وواضح في تنمية المجتمعات ورفع مستوى المعيشة وتحسين مستوى الخدمات المقدمة للمواطنين، وهنا فان الحكومة وأجهزتها الإدارية تستطيع تقوية وتطوير القطاع الخاص.

4-3 المجتمعات المدنية: وتعمل على إشراك الأفراد في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية وتنظيمهم في جماعات تؤثر وبشكل كبير في السياسات العامة للحكومات المختلفة، لذا فان هذه المؤسسات في المجتمع المدني تساعد على إدارة أكثر رشدا للحكم من خلال علاقتها مع الأفراد والحكومات وتطبيقها لأفضل الجهود الفردية والجماعية.[2]

---

[1] عرياوي مصعب، نفس المرجع سابق ص ص 15 16

[2] مصطفى موسى أبو حسين، **معايير الحكم الرشيد ودورها في تنمية الموارد البشرية بوزارة الداخلية الفلسطينية، دراسة الماجستي**، تخصص إدارة الدولة والحكم الرشيد، جامعة الأقصى بغزة 2017 ص ص 24 25

5- أبعاد الحكم الراشد

للحكم الراشد ثلاثة أبعاد هي:[1]

5-1 **البعد السياسي:** يعتبر الأساس الأولي لتكريس الحكم الراشد، ويقتضي هذا البعد ضرورة تتوفر شرعية السلطات الحاكمة، وهذا يعني أو وصولها وممارستها للحكم قد تمت بطريقة تتوافق مع الإدارة الشعبية بحيث يتم انتخاب الهيئات المركزية والمحلية بطريقة نزيهة وشفافة، وتمثل مؤسسة التمثيل التشريعي حلقة الوصل الجوهرية بين الحكم والناس وتأخذ في النظم صورة المجالس النيابية المنتخبة انتخابا حرا ونزيها ودوريا وتنوب هذه المؤسسات عن الناس في وضع القواعد القانونية، وفي ضبط الرقابة على الحكومة والتي تأتي على رأسها عادة أكثر التيارات السياسية حصولا على ثقة الناس في الانتخابات.

5-2 **البعد الإداري(التقني):** لا يمكن تصور إدارة عامة فاعلة من دون الاستقلال على النفوذ السياسي، ولا يمكن تصور مجتمع مدني دون استقلالية عن الدولة ولا يمكن أن تستقيم السياسات الاقتصادية والاجتماعية في غياب المشاركة والمحاسبة والشفافية، ويأتي ذلك من خلال محاربة الفساد الإداري بكل صورة ومحاولة القضاء على العيوب البيروقراطية، وضع قيود وضوابط تحدد حقوق وواجبات الموظفين العموميين، كما يرتكز هذا البعد أيضا على ضرورة مشاركة الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني وتكون الإدارة لاعبا أساسيا في وضع السياسة العامة وتكون قادرة على تحفيز التكامل بين المجالين الاقتصادي والاجتماعي وعلى تعزيز المجتمع المدني ودفع القطاع الخاص نحو المشاريع الأكثر ربحية.

5-3 **البعد الاقتصادي والاجتماعي:** هذا البعد له علاقة بالسياسات العامة والتأثير على حياة السكان ونوعية الحياة والوفرة المادية وارتباط ذلك بدور المجتمع المدني واستقلالية أي إضافة معيار الإدارة الاقتصادية الاجتماعية العقلانية ذات البعد الاجتماعي في مسار العملية التنموية والمساهمة في تقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية، كما تقوم بتقويم الخدمات الاجتماعية الأساسية وفق العدالة الاجتماعية وإتاحة الفرص المتساوية للمواطنين ويشترط هذا البعد الفعالية في نشاط الحكم وذلك من خلال

[1] عرباوي مصعب، نفس المرجع سابق ص ص 27 28

الاستعمال العقلاني للموارد العمومية، وعلى الصعيد الاجتماعي يعمل على التوزيع العادل للثروات وفق معيار الانتاجية.

لا يجوز إغفال أهمية البعد الاقتصادي، حيث يمثل هذا البعد أهم محاور وآليات تحسين الحكم كخطوة على طريق التحول الديمقراطي، حيث لم يعد الاهتمام محصورا في تحديد مستويات النمو الاقتصادي وإنما إمتد ليشمل وجوب تحسين مستويات الأداء الاقتصادي لمواجهة مختلف الأزمات وذلك عبر إصلاحات هيكلية جوهرية.

6- مؤشرات الحكم الراشد

تعتبر المؤشرات العالمية للحوكمة من أكثر المؤشرات شمولية ومصداقية ودقة في قياس جودة الحكم مقارنة ببقية المؤشرات المتاحة، وتتكون من 6 معايير وهي:

6-1 الاحترام والمساواة: يمثل هذا المعيار احترام المواطنين والدولة للمؤسسات التي تقوم بإدارة المعاملات الإجتماعية والإقتصادية في الدولة وهو يشمل:

أ- **مؤشر مكافحة الفساد:** يقيس هذا المؤشر مدى وجود وانتشار الفساد والرشاوى بين المؤسسات العامة والسياسيين، أو سوء استغلال الوظيفة العامة أو السلطة من أجل تحقيق مصالح خاصة.

ب- **مؤشر سيادة القانون:** يهدف هذا المؤشر إلى تقدير مدى ثقة الأفراد بالقواعد القانونية ومدى التزامهم بتلك القواعد، خاصة فيما يتعلق بمدى شيوع الجريمة، وكفاءة وفاعلية القضاء في إجراءاته وأحكامه.

6-2 طبيعة النظام السياسي: يمثل هذا المعيار المسار الذي من خلاله تختار الحكومات وتراقب ويتم تغييرها، ويشمل هذا المعيار مؤشر الصوت والمساءلة ومؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف.

أ- **مؤشر الديمقراطية(الصوت والمساءلة):** يقيس هذا المؤشر مدى قدرة مواطني بلد ما على المشاركة في انتخاب حكومتهم، وكذلك حرية تكوين الجمعيات، وحرية وسائل الإعلام.

ب- **مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف:** يقيس هذا المؤشر احتمال زعزعة استقرار الحكومة بوسائل غير دستورية أو عن طريق العنف بما في ذلك الإرهاب.[1]

3-6 **قدرة الحكومة:** يمثل هذا المعيار قدرة الدولة والإمكانات المتاحة لها في الإدارة ذات الكفاءة للموارد وتطبيق السياسات الصحيحة ويشمل المؤشرين الآتيين:

أ- **مؤشر فعالية الحكومة:** يقيس هذا المؤشر نوعية الخدمات العامة، نوعية الخدمة المدنية ودرجة استقلالها عن الضغوطات السياسية، نوعية إعداد السياسات وتنفيذها، ومصداقية التزام الحكومة بتلك السياسات.

والتركيز الرئيسي لهذا المؤشر هو المدخلات اللازمة لأن تكون الحكومة قادرة على إنتاج وتنفيذ سياسات جيدة وتوفير السلع العامة.

ب- **مؤشر نوعية الأطر التنظيمية:** يقيس هذا المؤشر قدرة الحكومة على توفير سياسات وتنظيمات سليمة تتيح تنمية القطاع الخاص وتساعد على ذلك.[2]

المبحث الثاني:الأدبيات السابقة لموضوع الدراسة

بعد ما تم الإحاطة بالجوانب النظرية للموضوع والتي تم التعرض لها في المبحث الأول، خصص هذا المبحث للتطرق وتقديم بعض الدراسات السابقة، التي تناولت نفس الموضوع واهتمت بدراسته.

المطلب الأول: الدراسات السابقة لموضوع الحكم الراشد والتنمية الاقتصادية

تم تقسيم الدراسات السابقة التي تناولت مواضيع مشابهة إلى حد مالموضوع الدراسة إلى ثلاثة تقسيمات مرتبة حسب الحداثة أو مايعرف بالإطار الزمني كمايلي:

[1] بن ديش نعيمة، زواط فاطمة، **الحكم الراشد والأستثمار الأجنبي المباشر في منطقة المينا دراسة قياسية للفترة (1996-2014)**، مجلة الدراسات الإقتصادية والمالية(جامعة الوادي العدد التاسع المجلد) ص 127

[2] بن ديش نعيمة، زرواط فاطمة الزهراء، نفس المرجع سابق ص 128

أولا: الدراسات المحلية: ستتم الإشارة إلى دراستين جزائريتين هما:

1- دراسة بن نعوم عبد اللطيف(2016)، جاءت حول دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية الإقتصادية المحلية (دراسة حالة الجزائر مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص إقتصاد التنمية الجهوية، جامعة مصطفى إسطنبولي معسكر 2015-2016.

أ- إشكالية الدراسة:

إلى أي مدى يمكن للجزائر الإعتماد على آليات الحكم الراشد لتحقيق التنمية الإقتصادية المحلية؟

ب-أهداف الدراسة

- التعرف على العلاقة التي تربط كل من الحكم الراشد كمتغير بالتنمية الإقتصادية.
- التعرف على الحكم الراشد من الناحية النظرية من خلال محالة ضبط المفهوم ودراسة مختلف المؤشرات والمعايير التي لها علاقة بقياس الحكم الراشد خاصة حالة دول العربية.

ت-نتائج الدراسة

- الحكم الراشد ليس هدفا في حدداتة، إنما هو وسيلة لتحقيق تنمية البشر ورخاء البشرية. أي أن الهدف في نهاية الأمر يربط بالبشر وبالانسان، لذلك يجوز التضحية بالانسان ومتطلباته أومنه من أجل تحقيق الحكم الراشد.
- تؤدي أوجه الضعف في الحكم من قبيل إنعدام الشفافية والمساءلة في القطاع العام وحالات الفساد إلى تقليل قدرة الدولة على تلبية حاجيات وأولويات مواطنيها خاصة الفقراء منهم.

2-الدراسة الثانية: د.صفيح صادق، تحليل تأثير الحكم الراشد تدفق الإستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الجزائر(دراسة قياسية 1996-2013)، كلية العلوم الإقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير-جامعة معسكر.

أ-إشكالية الدراسة:

-ما مدى تأثير مستوى الحكم الراشد على تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الجزائر؟

ب-أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح ما إذا كان مستوى الحكم الراشد في الجزائر يساهم في جلب الإستثمارات الأجنبية المباشرة أم يعتبر عائقا أمام تدفق تلك الإستثمارات نحو الجزائر.

ت-نتائج الدراسة:

تم توصل إلى أن مؤشرات الحكم الراشد في معظمها لها تأثير على الإستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر.

ثانيا: الدراسات العربية: تم إختيار دراستين تتوافق مع الدراسة الحالية وهما:

1- دراسة مروة عاطف أبو عودة، بعنوان: أثر مؤشرات الحكم الرشيد والفساد على العوائد الضريبة-دراسة قياسية لحالة فلسطين للفترة(1996-2013)، مذكرة تخرج الماجستير في إقتصاديات التنمية من كلية التجارة في الجامعة الإسلامية بغزة 1436-2015م.

أ- **إشكالية الدراسة:** تتمحور إشكالية الدراسة حول التساؤل الرئيسي المتمثل في:

ما مدى تأثر العوائد الضريبية للسلطة الفلسطينية بمؤشرات الحكم الرشيد والفساد وفي فلسطين؟

ب- **الهدف من الدراسة:** هدفت الدراسة إلى:

- دراسة العلاقة بين مؤشرات الحكم الرشيد والعوائد الضريبية كمؤشر تنمية الإقتصادية.
- التعرف على واقع الفساد في فلسطين والإستراتجيات الملائمة ومدى تطبيق مبادئ الحكم الرشيد التي تكمل تحقيق التنمية الإقتصادية.

ت-نتائج الدراسة:

أوضحت هذه الدراسة كشف العلاقة بين الحكم الرشيد وتنمية العوائد الضريبية في فلسطين. وتبين أن تطبيق مبادئ الحاكمية الرشيدة بهدف تنمية الموارد الإقتصادية.

2- دراسة مصطفى موسى أبو حسين(2017)، بعنوان: معايير الحكم الرشيد ودورها في تنمية الموارد البشرية بوزارة الداخلية الفلسطيني، أطروحة لنيل الماجستير في تخصص إدارة الدولة والحكم الرشيد جامعة الأقصى بغزة.

أ- **إشكالية الدراسة:** كانت مبنية على التساؤل الآتي:

ما دور تطبيق معايير الحكم الرشيد في تنمية الموارد البشرية في وزارة الداخلية بقطاع غزة؟

ب- الهدف من الدراسة:

- التعرف على مستوى تطبيق معايير الحكم الرشيد للمساهمة في تنمية الموارد البشرية في وزارة الداخلية بقطاع غزة.

- التعرف على مستوى إهتمام إدارات وزارة الداخلية في تنمية الموارد البشرية بإستخدام الإستبيان.

ت- نتائج الدراسة:

- الحكم الرشيد مفهوم إداري حديث، يعتبر ناظم لمواكبة التطورات والتغيرات الإدارية.

- التنمية البشرية تركز على جانبين الأول يهتم ببناء القدرات البشرية أما الجانب الثاني فهو إنتفاع الناس بالقدرات المكتسبة.

ثالثا: الدراسات الأجنبية: تم إختيار دراستين تتوافقان مع الدراسة الحالية هما:

1- دراسة Engjell pere (2015) بعنوان تأثير الحكم الرشيد في التنمية الإقتصادية لدول غرب البلقان مقال منشور في المجلة الأوربية للحكومة والاقتصاد.

أ- **إشكالية الدراسة:**

ما مدى تأثير الحوكمة في النمو الإقتصادي في دول غرب البلقان؟

ب- **أهداف الدراسة: تهدف الدراسة إلى:**

- تحديد العلاقة بين الحكم الرشيد والنمو الإقتصادي في دول غرب البلقان ومحاولة تحسين العلاقة بينهما، حيث استخدام الباحث الأسلوب الوصفي في تفسير البيانات المتعلقة بالنمو الاقتصادي،

علاوة على ذلك يقدم المقال نموذج إقتصادي قياسي يبين العلاقة بين الحكم الراشد والنمو الاقتصادي لمختلف بلدان غرب البلقان من وجهة نظر إحصائية، إعتمادا على بيانات البنك الدولي (مؤشرات الحكومة العالمية)

ت-نتائج الدراسة:

- تحسين مؤشرات الحوكمة في بلدان غرب البلقان خلال الفترة 1996 2012 كان بطيأ وأقل من متوسط مستوى المطلوب.
- مؤشرات الحكم الراشد ليس لها نفس التأثير على النمو الاقتصادي.
- هناك علاقة طويلة الأجل بين الحكم الراشد والتنمية الإقتصادية في دول غرب البلقان.

2-دراسة JOSEPH Abugo orayo &George N Mose (2016) مساهمة الحكم الراشد في النمو الإقتصادي في مجموعة دول شرق إفريقيا مقال ورد في المجلة الدولية للتنمية الإقليمية.

أ- إشكالية الدراسة:

ما العلاقة بين الحكم الراشد والنمو الاقتصادي في دول مجتمع شرق إفريقيا ؟ وما هي العمليات التي تستخدمها في الحكم؟

ب-**أهداف الدراسة:** تهدف هذه الدراسة إلى:

- التعرف على مؤشر الحكم الراشد على اعتباره أحد المؤشرات الحديثة التي تعد أساسية للنمو الاقتصادي في البلدان النامية.

ت-نتائج الدراسة:

- تبين من خلال الدراسة انه من بين مؤشرات الحوكمة كان الإستقرار الساسي والجودة التنظيمية والسيطرة على الفساد المهيمن، حيث إرتبط المؤشران الاوليان سلبا بمعدل النمو الإقتصادي بينما كان الأخير مرتبط إيجابيا بمعدل النمو الاقتصادي.

- مؤشر الصوت والمساءلة كان تأثيره قوي على النمو الاقتصادي في كل من كينيا وأوغندا، أما مؤشر جودة التنظيم كان تأثيره قوي في كينيا وتانزانيا، بينما مؤشر سيادة القانون فكان كبير في كينيا فقط.

- تحتاج دول شرق إفريقيا من الحكومات إلى ترسيخ وتشجيع التماسك الوطني و التعايش السلمي الذي يعزز الاستقرار السياسي ويقلل العنف، عن طريق إنشاء المؤسسات الرئيسية للحكم التي من شأنها التحفيز على زيادة النمو الاقتصادي.

المطلب الثاني: المقارنة بين الدراسات السابقة و الدراسة الحالية

بعد عرض مفصل لبعض الدراسات السابقة (المحلية، العربية، الأجنبية) يتم الآن تبيان أوجه التشابه والاختلاف بينها وبين الدراسة الحالية على النحو الأتي:

1- المقارنة مع الدراسات المحلية

يمكن توضيح أوجه الاختلاف والتشابه من خلال الجدول التالي:

جدول رقم(1-1): المقارنة بين الدراسات السابقة المحلية والدراسة الحالية

أوجه المقارنة	الدراسات السابقة المحلية		الدراسات الحالية
	الدراسة الأولى	الدراسة الثانية	
موضوع الدراسة	دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية الاقتصادية المحلية.	تحليل تأثير الحكم الراشد تدفق الاستثمارات الأجنبية إلى الجزائر.	أثر مؤشرات الحكم الراشد على التنمية الاقتصادية في بعض الدول العربية.
الهدف	التعرف على العلاقة التي تربط كل من الحكم الراشد بالتنمية الاقتصادية.	تهدف هذه الدراسة إلى توضيح ما إذا كان مستوى الحكم الراشد في الجزائر يساهم في جلب الاستثمارات الأجنبية	تحليل مساهمة مؤشرات الحكم الراشد على التنمية الاقتصادية في الدول العربية
عينة الدراسة	الجزائر	الجزائر	بعض الدول العربية
فترة الدراسة	2010-2000	2013-1996	20117-1996

طريقة المعالجة	دراسة وصفية إحصائية	دراسة قياسية	تحليل المركبات الرئيسية والتحليل العنقودي وتقدير نماذج بيانات البانل
النتائج	تم التوصل إلى أن مؤشرات الحكم الراشد في معظمها لها تأثير على الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر.	الحكم الراشد ليس هدفا في حد ذاته، إنما هو وسيلة لتحقيق تنمية البشر ورخاء البشرية.	محاولة تصنيف الدول العربية إلى مجموعات أساسية وفق لمؤشرات الحكم الراشد وتحديد المؤشرات التي تؤثر على التنمية في الدول العربية

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الدراسات السابقة

يبين الجدول(1-1) أعلاه أن جميع الدراسات اشتركت في موضوع الدراسة الأساسي المتمثل في الحكم الراشد واختلفت في المتغير الثاني، حيث نجد أن الدراسة الأولى اعتمدت متغير التنمية الاقتصادية المحلية أما الدراسة الثانية فأخذت متغير الاستثمارات الأجنبية في المقابل ركزت دراستنا على التنمية الاقتصادية، كذلك نجد أن الدراسة الأولى اختلفت في الفترة الزمنية على عكس الدراسة الثانية التي اتفقت على سنة البداية مع دراستنا.

2-المقارنة مع الدراسات العربية

يمكن توضيح أوجه الاختلاف والتشابه من خلال الجدول التالي:

جدول رقم(1-2): المقارنة بين الدراسات السابقة العربية والدراسة الحالية

أوجه المقارنة	**الدراسات العربية السابقة**		**الدراسات الحالية**
	الدراسة الأولى	**الدراسة الثانية**	
موضوع الدراسة	أثر مؤشرات الحكم الرشيد والفساد على العوائد الضريبية	معايير الحكم الراشد ودورها في تنمية الموارد البشرية بوزارة الداخلية الفلسطينية.	أثر مؤشرات الحكم الراشد على التنمية الاقتصادية في بعض الدول العربية.
الهدف	التعرف على واقع الفساد في فلسطين والاستراتيجيات	التعرف على مستوى تطبيق معايير الحكم الرشيد	تحليل مساهمة مؤشرات الحكم الراشد على التنمية

	الملائمة ومدى تطبيق مبادئ الحكم الراشد التي تكمل تحقيق التنمية الاقتصادية	للمساهمة في تنمية الموارد البشرية في وزارة الداخلية بقطاع غزة	الاقتصادية في الدول العربية
عينة الدراسة	غزة	فلسطين	بعض الدول العربية
فترة الدراسة	2013-1996	2017-2016	20117-1996
طريقة معالجة الموضوع	دراسة قياسية	تحليل إحصائي بالاعتماد على بيانات إستبيان	تحليل العنقودي بيانلت البانل
النتائج	تبين الدراسة أن تطبيق مبادئ الكم الراشد بهدف تنمية الموارد الاقتصادية.	الحكم الرشيد مفهوم إداري حديث	محاولة تصنيف الدول العربية إلى مجموعات أساسية وفق لمؤشرات الحكم الراشد وتحديد المؤشرات التي تؤثر على التنمية في الدول العربية

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الدراسات السابقة

يظهر من خلال الجدول(1-2) أعلاه أن جميع الدراسات اشتركت في موضوع الدراسة الأساسي المرتبط بمؤشرات الحكم اراشد واختلفت في المتغير الثاني، حيث نجد الدراسة الأولى العوائد الضريبية والدراسة الثانية نجد تنمية الموارد البشرية أما دراستنا فتمثل في التنمية الاقتصادية، واختلفت في طريقة معالجتها للموضوع والفترة الزمنية، وكذا عينة الدراسة أين كانت الدراستين السابقتين في دولة فلسطين في حين دراستنا شملت مجموعة من الدول العربية.

3-المقارنة مع الدراسات الأجنبية

يمكن توضيح أوجه الاختلاف والتشابه من خلال الجدول التالي:

جدول رقم(1-3): المقارنة بين الدراسات السابقة الأجنبية والدراسة الحالية

أوجه المقارنة	الدراسات الأجنبية السابقة		الدراسات الحالية
	الدراسة الأولى	الدراسة الثانية	
موضوع الدراسة	تأثير الحكم الراشد في التنمية الاقتصادية في دول غرب البلقان.	مساهمة الحكم الراشد في النمو الاقتصادي في مجموعة دول شرق افرقيا.	أثر مؤشرات الحكم الراشد على التنمية الاقتصادية في بعض الدول العربية.
الهدف	تحديد العلاقة بين الحكم الرشيد والنمو الاقتصادي في دول غرب البلقان	محاولة وصف الحكم الرشيد باعتباره أحد العوامل الناشئة التي تعد أساسية للنمو الاقتصادي في البلدان النامية	تحليل مساهمة مؤشرات الحكم الراشد على التنمية الاقتصادية في الدول العربية
عينة الدراسة	دول غرب البلقان	دول شرق افريقيا	بعض الدول العربية
فترة الدراسة	2012-1996	2013-1999	20117-1996
طريقة معالجة الموضوع	وصفية قياسية	تحليلية	تحليل المركبات الرئيسية والتحليل العنقودي وتقدير نماذج البانل
النتائج	ليس كل مؤشرات الحكم الراشد لها نفس التأثير على النمو الاقتصادي واختلاف تأثير المؤشرات من دولة إلى أخرى.	.	محاولة تصنيف الدول العربية إلى مجموعات أساسية وفق لمؤشرات الحكم الراشد وتحديد المؤشرات التي تؤثر على التنمية في الدول العربية

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الدراسات السابقة

من خلال الجدول(1-3) أعلاه يتضح أن دراستنا اتفقت في جزء كبير منها مع الدراسات الأجنبية خاصة في الأدوات والطريقة المستخدمة المتمثلة في استخدام التحليل القياسي لمعالجة للموضوع، كما استخدمت عينة من الدول أي اعتمدت أسلوب المقارنة حيث في الدراسة الأولى نجد دول غرب البلقان والدراسة الثانية دول شرق أسيا أما دراستنا فشملت الدول العربية.

خاتمة الفصل

كثيرا ما تم تناول موضوع التنمية الاقتصادية من طرف الكتاب والباحثين نظر لأهميته والدور الذي تعرفه التنمية خاصة في أوساط الدول النامية، ومن خلال التطرق إلى أهم عناصر التنمية ومؤشراتها، وتبين أن التنمية الاقتصادية هي عبارات عن التغيرات الهيكلية التي تحدث في الاقتصاد الوطني بأبعادها الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية والتنظيمية من أجل ضمان نوعية حياة كريمة لجميع أفراد المجتمع، وإشباع الحاجات الأساسية لهم، وتحقيق تنمية مدعمة ذاتيا ومنسجمة مع البيئة.

وتبين أنه لا يمكن دراسة موضوع التنمية في معزل عن مؤشرات أخرى من شأنها التأثير على التنمية بالبلد، ونجد من بينها مؤشرات الحكم الراشد الذي له الدور الكبير في توفير المناخ الملائم للقيام بعملية التنمية، حيث أن نجد أنه ضم ثلاث أبعاد البعد السياسي والبعد الإداري والبعد الاقتصادي والاجتماعي وضم ستة مؤشرات أساسية تمثلت في: سيادة القانون، فعالية الحكومة، الصوت والمساءلة، جودة التنظيم، الاستقرار السياسي وغياب العنف، مكافحة الفساد.

كما تم التطرق إلى بعض الدراسات السابقة للموضوع التي اتفقت في جزء منها مع دراستنا واختلفت في أجزاء أخرى، مما يؤكد أنا الموضوع محل إهتمام محليا وعربيا ودوليا.

الفصل الثاني: دراسة تحليلية قياسية لأثر الحكم الراشد على التنمية الاقتصادية

تمهيد:

بعدما تعرفنا على الاطار النظري المتعلق بكل من مفهومي التنمية الاقتصادية و الحكم الراشد والوقوف عند بعض الأدبيات التطبيقية السابقة في الفصل السابق، سنحاول من خلال هذا الفصل التطرق إلى الجانب التطبيقي للدراسة، المتمثل في دراسة مدى تأثير مؤشرات الحكم الراشد على التنمية الاقتصادية في البلدان العربية، لذلك سنقوم بتعريف عينة ومتغيرات وفترة الدراسة من خلال التحليل الوصفي، كما سنعتمد على بعض أدوات التحليل الاحصائي والقياسي، لذلك سنقوم بالتطرق إلى المفهوم والأهمية ومراحل وشروط التطبيق لهذه الطرق المستخدمة في الدراسة، والمتمثلة أساسا في تقنية التحليل بالمركبات الرئيسة من أجل إختزل المتغيرات وتحديد العلاقة بين الأفراد والمتغيرات بالاظافة إلى تقنية التحليل العنقودي التي سنحاول من خلالها تصنيف الدول العربية إلى مجموعات أساسية وفقا لمؤشرات الحكم الراشد.

سندعم الجانب الاحصائي بدراسة قياسية وذلك بالاعتماد على تقنية التقدير لنماذج بيانات البانل من خلال تقدير النماذج الأساسية واختيار النموذج الملائم، كل ذلك سيتم من خلال المبحثين التاليين:

المبحث الأول: الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة؛

المبحث الثاني: تطبيق التحليل الوصفي والقياسي ومناقشة وتحليل النتائج.

المبحث الأول: الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة

جاءت هذه الدراسة حول أثر مؤشرات الحكم الراشد على التنمية الاقتصادية، ومن المعلوم أن دراسات تحديد الأثر كثيرا ما تعتمد على أدوات التحليل الاحصائي والقياسي، لذلك سنقوم بعرض نظري للأدوات المستخدمة من أجل التعرف عليها وتحديد أهميتها في التحليل الاحصائي والقياسي، كونها تتلائم مع معطيات الدراسة.

المطلب الأول: الطريقة المتبعة في الدراسة

سنحاول من خلال هذا المطلب التطرق إلى الجانب النظري لتقنيتي تحليل المركبات الرئيسية والتحليل العنقودي من أجل تطبيقهما في الدراسة، على إعتبار أنها طريقتان وصفيتان لهما أهمية كبيرة في التحليل الوصفي للبيانات.

أولا: طريقة تحليل المركبات الرئيسية

1- مفهوم الطريقة: استعملت طريقة تحليل المركبات الرئيسية لأول مرة من طرف Karl Pearson سنة 1901 و أول من ضمها إلى الاحصاء الرياضي Harold Hotelling سنة 1933، وهي تحليل وصفي للمعطيات فهي لا تستند إلى الاحتمالات ولا فرضيات بل هي طريقة هندسية تستعمل جداول تحتوي في أعمدتها متغيرات ذات متغيرات كمية أو ترتيبية وفي أسطرها يوجد أفراد والهدف الأساسي منها هو اختزال عدد كبير من المتغيرات في عوامل أو مركبات رئيسية[1].

تنطلق طريقة تحليل المركبات الرئيسية من مصفوفة الارتباطات فيما بين المتغيرات المدرجة في التحليل، لتشكيل العلاقات الخطية، وتحديد عدد العوامل أو المركبات التي يمكن تشكيلها طبقا لأحد المعايير المحددة للعوامل، فمثلا معيار كايزر يأخذ على أن عدد المركبات يتحدد على أساس القيم الذاتية التي تكون أكبر من الواحد، بعدها نقوم بتحليل التباين الكلي المشكل للعوامل قبل وبعد التدوير، إذ نجد أن التدوير تختلف طرقه بين المتعامد والمائل ليتم في الأخير تشكل المركبات تفسيرها عن طريق المتغيرات المكونة من خلالها، وفي كل الخطوات السابقة لا بد من تحقق شروط وفرضيات قبول النتائج.

2- شروط و فرضيات الطريقة: لتطبيق طريقة تحليل المركبات الرئيسية هناك مجموعة من الشروط وجب توفرها والتأكد منها قبل البدء في تطبيق التحليل وهي[2]:

---

[1]- صواليلي صدر الدين "**تحليل المعطيات**" دار هومة للنشر و التوزيع الجزائر 2012 ص 17.

[2]- محفوظ جودة " **التحليل الاحصائي المتقدم باستخدام spss** " دار وائل للنشر والتوزيع الأردن، ط2 2009 ص 160.

- خطية العلاقة بين المتغيرات، التجانس التباين، العينة عشوائية وممثلة للمجتمع
- التوزيع الطبيعي للبيانات، عدم وجود قيم شادة.

بينما هناك شروط شروط ينبغي توفرها أثناء اجراء عملية التحليل وهي:

2-1- **عدم وجود مشكل التعدد الخطي:** أي عدم وجود ارتباط قوي جدا بين المتغيرات و يمكن قياس ذلك من خلال محدد مصفوفة الارتباط، حيث يجب أن يكون محدد مصفوفة الارتباط أكبر من واحد من مئة ألف (0,00001) فإذا كانت قيمة المحدد أقل من ذلك فهو دليل على أن هناك مشكل تعدد خطي بين المتغيرات و لاستبعاد وجود هذا الاشكال يتم إزالة المتغيرات التي لها ارتباط قوي جدا و يرجع استبعاد المتغير إلى الباحث.

2-2- **كفاية حجم العينة:** ويقصد به مدى كفاية حجم العينة في التحليل، فإذا كان حجم العينة غير كاف فلا يمكن الاعتماد على نتائج التحليل، ويتم الحكم على مدى كفاية حجم العينة عن طريق اختبار يدعى KMO Test، فإذا كانت قيمة إختبار KMO أكبر من 50% دلّ على أن حجم العينة كاف، أما إذا كانت أقل من ذلك دلّ على أن حجم العينة غير كاف، و لحل المشكل كان من الضروري زيادة حجم العينة بزيادة عدد المشاهدات لتحقيق فرضية كفاية حجم العينة[1].

2-3- **كفاية حجم العينة للمتغيرات:** ويقصد به كفاية حجم العينة للمتغيرات الداخلة في التحليل، و يتم التأكد من ذلك من خلال مصفوفة تدعى بمعكوس صور مصفوفة الارتباط Correlation Anti-image Matrix نقارن قيم قطر هذه المصفوفة بالقيمة 50% فإذا كانت أكبر أو تساوي هذه القيمة دلّ ذلك على كفاية حجم العينة للمتغير و العكس صحيح، و يكون حينها المتغير عرضة للاقتصاء من التحليل[2].

2-4- **مصفوفة الارتباطات لا تمثل مصفوفة الوحدة:** و يقصد به أن مصفوفة الارتباطات يجب أن لا تمثل مصفوفة الوحدة، بمعنى أن معاملات الارتباط بين المتغيرات تختلف عن الواحد و يتم اختبار هذه الفرضية عن طريق إختبار بارتليت Bartllet's Test فإذا كان مستوى معنوية هذا الاختبار أقل من 5% نقول أن مصفوفة الارتباط ليست مصفوفة الوحدة و العكس صحيح[3].

---

[1]- أسامة ربيع أمين " **التحليل الاحصائي للمتغيرات المتعدد ة باستخدام برنامج spss**" القاهرة 2008 ص 177-178.

[2]- سمير كامل عاشور، ساميه ابو الفتوح سالم "**العرض و التحليل الاحصائي باستخدام spsswin**"، ج 2، ط2، 2009 ، ص 223.

[3]- أمحمد بوزيان تيغزة " **التحليل العاملي الاستكشافي و التوكيدي**" دار المسيرة الأردن ط1، 2012 ص 83.

ثانيا: طريقة التحليل العنقودي

يعتبر أسلوب التحليل العنقودي (Classification ou Cluster Hiérarchique) ويدعى التحليل التصنيفي أو التقسيمات المتدرجة من الأساليب المهمة في تحليل البيانات، إذ يستخدم هذا الأسلوب لغرض دراسة تجميع البيانات وفق أسس معينة بغية الوصول إلى وصف معين، وإن ما يحدد نوع العلاقة بين العناصر المطلوب تصنيفها هي المتغيرات أو الصفات التي تتمتع بها[1].

1- **مفهوم التحليل العنقودي:** عبارة عن إجراءات تهدف إلى تصنيف مجموعة حالات أو متغيرات بطرق معينة وترتيبها داخل عناقيد بحيث تكون الحالات المصنفة داخل عنقود معين متجانسة فيما يتعلق بخصائص محددة وتختلف عن حالات أخرى موجودة في عنقود آخر.[2]

كما تم تعريفه على أنه عبارة عن مجموع الأساليب التي تشمل على عدد من الخوارزميات المختلفة لتجميع العناصر Objects أو المفردات الخاضعة للدراسة في مجاميع متجانسة فيما بينها ومختلفة عن المجاميع الأخرى، ويمكن القول أن التحليل العنقودي هو أداة لتحليل البيانات الاستكشافية يهدف إلى تصنيف العناصر المختلفة إلى مجموعات بحيث تكون الارتباطات بين تلك العناصر المنتمية إلى نفس المجموعة مرتفعة، وعلى ضوء ما سبق يمكن استخدام التحليل العنقودي لاكتشاف التراكيب في البيانات دون أن يقدم تفسيرا لذلك أو يوضح لماذا وجدت.[3]

يعتمد التحليل العنقود في عملية تجميع العناصر المتشابهة داخل نفس العنقود لما لها من خصائص مشتركة على مصفوفة المسافات أو ما يسمى بمصفوفة القرابة (matrice de proximité).

يدعى الرسم البياني لتمثيل العناقيد المتسلسلة أو المجزئة بشجرة الداندوقرام Defdrogram.

2- أهداف التحليل العنقودي: يستخدم لتحيق الاهداف التالية:

- **اختصار البيانات:** يحتاج الباحث تصنيف كميات كبيرة من المشاهدات بحيث يكون من الصعوبة دراستها ما لم يتم تصنيفها إلى مجموعات متجانسة، ويمكن معاملة هذه المجموعات كوحدات، فعلى سبيل المثال يمكن استخدام هذا الأسلوب في تنقيح الاستبيانات على أساس الردود المستلمة من مسودات الاستبانة، حيث يساعد تجميع الأسئلة بواسطة التحليل العنقودي على تحديد الأسئلة غير الضرورية ويقلل من عددها وبالتالي يحسن من نسبة فرص الردود الجيدة على النسخة النهائية للاستبيان.

---

[1] - Johnson R. A., & Wichern, D. W. Applied Multivariate statistical analysis, Uppre Saddle River (NJ):prentice-Hall prentice-Hall. 2002 P 575

[2]- محفوظ جودة، مرجع سبق ذكره ، ص: 89.

[3]- ثائر مطلق محمد عياصرة، **النماذج والطرق الكمية في التخطيط وتطبيقاتها في الحاسوب**، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2012، ص ص:415.

- توليف الفرضيات: يمكن استخدام التحليل العنقودي لغرض توليف الفرضيات المتعلقة بطبيعة البيانات على ان تكون قابلة للاختبار.
- ختبار الفرضيات.
- التنبؤ المبني على المجاميع.
- مطابقة النماذج.

3- مجالات التحليل العنقودي:

طبقت تقنيات التحليل العنقودي على مجموعة واسعة من القضايا البحثية، ويقدم هارتيجان Hartigaf,1975 ملخصا ممتازا عن العديد من الدراسات المشورة في التحليل العنقودي، وقد أثبت استخدام التحليل العنقودي نجاحا عظيما في علوم كثيرة منها على سبيل المثال لا الحصر:

- حقول الطب مثل تصنيف الأمراض وعلاجات الأمراض كما تقود الاعراض المرضية إلى تصنيفات في غاية الأهمية.
- مجال الطب النفسي، حيث يعتبر التشخيص السليم للمجموعات من أعراض كالانفصام والخوف من الأمور الأساسية في العلاج الناجح.
- علم الآثار فقد حاول الباحثون تصنيف أدوات الحجارة والمستكشفات الأثرية.
- حقل الجغرافيا استخدم في تحديد الأقاليم في ضوء خصائص معينة.

وبصورة عامة عندما نحتاج إلى تصنيف كمية كبيرة جدا من المعلومات إلى مجموعات ذات معنى فإن التحليل العنقودي يكون ذا فائدة كبيرة في هذا المجال.[1]

4- طرق التحليل العنقودي:

أ- طرق التعنقد الهرمية: وتتضمن عدة طرق:

- **طرق الربط المفرد: وتقسم إلى قسمين:**

- **طريقة الربط المفرد أقرب جار:** تعتبر من أبسط وأقدم طرق التعنقد، وتعتبر المسافات أو معاملات التشابه بين أزواج العناصر مدخلات لطريقة الربط المفرد، والتي تكون نواة العنقود، وبمعاملة كل عنصر على أنه عنقود بمفردة تبدأ عملية تجميع المفردات بدمج أقرب عنصرين(إيجاد أصغر مسافة في مصفوفة المسافة) لتكوين نواة عنقود جديدة.

[1]- نفس المرجع السابق ص416-417.

- **طريقة الربط الكامل:** تعمل هذه الطريقة بصورة مشابهة لطريقة الربط المفرد، حيث تبدأ عملية تجميع المفردات بدمج أقرب عنصرين (إيجاد أصغر مسافة في مصفوفة المسافة) لتكوين نواة عنقود جديدة.

- **طرق التعنقد التي تعتمد الوسط الحسابي:** تعتمد هذه الطريقة على الوسط الحسابي، حيث تعتبر متوسط المسافات بين أزواج العناصر مدخلات لطريقة الربط المتوسط والتي تكون نواة العنقود، ويمكن استخدام هذه الطريقة لتجميع المفردات أو المتغيرات وبصورة مشابهة لطريقة الربط المفرد والكامل، و تقسم طرق الربط المتوسط إلى:

- **طريقة المعدل الحسابي غير الموزونة:** تفترض أن لكل وحدة من العناصر نفس الوزن بغض النظر عن المرحلة التي تم فيها ربط العنصر بالعنقود الرئيسي (أو العنقود الفرعي بالعنقود الرئيسي) وتقوم هذه الطريقة على أساس إعطاء أوزان متساوية للعناصر عند حساب المسافة بين أي عنقودين.

- **طريقة المعدل الحسابي الموزونة:** تختلف هذه الطريقة عن سابقتها في أنها تزن أحدث عنصر دخل العنقود بنفس المستوى لجميع عناصر العنقود (الموجود أساسا) وفي رسم الشجرة تظهر العناقيد بعيدة عن بعضها.

- **الطريقة المركزية:** تنظر هذه الطريقة إلى المسافة بين عنقودين على أنها المسافة بين مراكز العناقيد ويؤخذ عليها تأثير.

- اختلاف حجم العناقيد من حيث عدد العناصر في جعل عملية حساب مراكز العناقيد الجديدة متحيزا لمراكز العناقيد الكبيرة ولتفادي هذه المشكلة نفرض أن العناقيد المدمجة تكون متساوية في الحجم وبالتالي مركز العنقود الجديد الناتج عن الدمج يكون بين العنقودين. وتقسم هذه الطريقة إلى:

-**الطريقة المركزية الموزونة:** تعطى العناقيد التي تتجمع في النهاية نفس الوزن المعطى للعناقيد الموجود في العنقود الرئيسي.

-**الطريقة المركزية غير الموزونة:** يعطى وزن أثقل للفروع التي ترتبط بالعنقود الأخير.

- **الطريقة الهرمية لـ Ward :** ترتكز هذه الطريقة على أساس أقل فقدان في المعلومات لعمل التعنقد، وحسب هذه الطريقة نجد أن العنقودين القابلين للارتباط هما اللذان يحققان أقل مجموع مربعات في الخطأ (التشتت) في أي مرحلة من مراحل التعنقد باستثناء مرحلة البداية، حيث تكون مجموع مربعات الخطأ صفرا لأن الربط يكون بين العناصر.

ب–**طرق التعنقد غير الهرمية:** تستخدم هذه الطرق في تجميع المفردات وليس المتغيرات في عدد k من العناقيد، حيث تتطلب هذه الطرق المعرفة المسبقة بعدد العناقيد، وتمتاز بإمكانية تطبيق كم هائل من البيانات عليها مقارنة مع طرق التعنقد الهرمية لأنها تتطلب تحديد مصفوفة المسافات كما لا تتطلب تخزين البيانات الأصلية أثناء استخدام الحاسوب.

تبدأ طرق التعنقد غير الهرمية بتقسيم أولي للمفردات إلى عناقيد أو استخدام مجموعة أولية من نقاط الأساس لتشكل نواة العناقيد ويجب أن يتم الاختيار الأولي بطريقة عشوائية تخلو من التحيز. ومن أبرز طرق التعنقد غير الهرمية الشائعة الاستخدام طريقة

K–Meaf وقد تم تطوير هذه الطريقة من قبل ماكوين Macqueef وأطلق عليها اسم K–Meaf لأنها تضع المفردات ذات المتوسطات المتقاربة في عنقود واحد.[1]

5– خطوات إجراء التحليل العنقودي:

ذكرنا فيما سبق أنواع طرق التعنقد سنقتصر على البعض منها في كيفية التجميع ونجد ما يلي:

أ– **مؤشر التجميع لأدنى مسافة :** يعتبر أبسط مؤشرات التجميع ويجمع بين أقرب زوج من العناصر كما في الشكل الموالي:

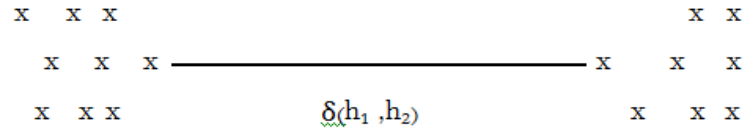

$$\delta(h_1, h_2) = Mind^2(X_i, X_j) \;/\; X_i \epsilon\, h_1 \;;\; X_j \epsilon\, h_2$$

حيث نقوم بضم فرد X والمجموعة h_2 كما يلي:

$$\delta(\{X_1\}, h_2) = Mind^2(X_1, X) \;/\; X \epsilon\, h_2$$

ب–**مؤشر التجميع لأقصى مسافة:** هذا المؤشر معاكس للمؤشر السابق حيث يجمع بين المجموعات عن طريق أقصى مسافة بين زوج من الأفراد، كما هو موضح في الشكل الموالي:

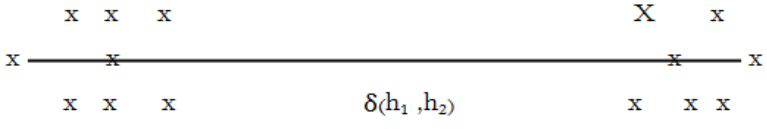

$$(h_1, h_2) = Maxd^2(X_i, X_j) \;/\; X_i \epsilon\, h_1 \;;\; X_j \epsilon\, h_2$$

[1]– نفس المرجع السابق ، ص ص: 428–445.

حيث نقوم بضم فرد X والمجموعة h_2 كما يلي:

$$\delta(\{X_1\}, h_2) = Max d^2(X_1, X) \ / \ X \epsilon \ h_2$$

ت-**مؤشر التجميع للمسافة المتوسطة:** يعتمد هذا المؤشر على متوسط الأفراد في المجموعة، أي عن طريق متوسط فرد ومجموعة أو بين متوسط الأفراد في مجموعة مع مجموعة أخرى كما هو موضح في الشكل الموالي:

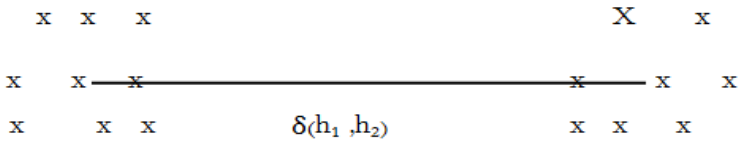

ث-**مؤشر التجميع لـ WARD:** اقترح Ward سنة 1963 طريقة تسمح بالحصول على المجموعات بطريقة تصغر من فقدان المعلومات الناتجة من كل تجميع حيث أنها تعتمد على تحليل التباين، تتمثل في تدنئة أو تصغير مجموع المربعات لكل الأزواج الممكن تشكيلها في كل مرحلة ،حيث أن مؤشر الفصل أو التفرقة يساوي إلى الكمية المفقودة من التجميع، نفترض أنه لدينا مركز ثقل للمجموعتين g_A و g_B فإن مركز الثقل لجمع المجموعتين هو :

$$g_{AB} = \frac{f_a g_a + f_b g_b}{f_a + f_b}$$

التباين ما بين المجموعات هو متوسط المربع لبعد المسافة لمركز الثقل المجموعات عن مركز الثقل الكلي، يساوي التغير في تباين مابين المجموعات عند تجميع A و B:

$$\delta(A,B) = \frac{n_A n_B}{n_A + n_B} d^2(g_A, g_B)$$

تدخل هذه الطريقة في إطار علاقة Lafce et Williamas المعممة، جمع المجموعة (A,B) و العنصر C يتم كما يلي:

$$\delta[(A,B);C] = \frac{(n_A + n_C)\delta(A,C) + (n_B + n_C)\delta(B,C) - n_C\delta(A,B)}{n_A + n_B + n_C}$$

تعتبر طريقة Ward أحسن طريقة تجميع من طرف بعض الاحصائيين حيث أنها تسمح من تحديد مجموعات مجزئة ومنفصلة.

المطلب الثاني: مدخل نظري لبيانات البانل

تعتبر بيانات نماذج البانل ذات أهمية بالغة في القياس الاقتصادي، كونها تدمج بين المقاطع والسلاسل الزمنية لذلك لقت رواجا كبيرا ولاسيما في السنوات الأخيرة، لذلك سيتم التطرق إلى مفهومها أهميتها ونماذجها الأساسية وبعض إختبارات المفاضلة بين النماذج.

أولا: بيانات البانل المفهوم والأهمية

1- **مفهوم بيانات البانل:** نعني بمصطلح بيانات السلاسل الزمنية المقطعية أو معطيات البانل مجموعة من المشاهدات التي تتكرر عند مجموعة الأفراد في عدة فترات من الزمن، بحيث أنها تجمع بين خصائص كل من البيانات المقطعية و السلاسل الزمنية في نفس الوقت، فإذا كانت الفترة الزمنية نفسها لكل الأفراد نسمي نموذج البانل بـ "المتوازن"، أما إذا اختلفت الفترة الزمنية من فرد لآخر يكون نموجد البانل "غير متوازن".[1]

والجدير بالذكر، بأن هناك عدة تسميات لبيانات البانل فقد تسمى البيانات المدمجة والتي تشتمل على أعداد كبيرة من المفردات، كما قد تسمى أيضا بيانات"**Longitudinal Data** " عندما تحتوي على سلاسل زمنية طويلة، وأي من هذه التسميات متماثلة، بحيث أن استخدامها في الأدب التطبيقي كان عاما، والتسمية التي سنعتمد عليها في دراستنا ستكون بيانات البانل **(Panel Data)**[2].

2- **أهمية إستخدام معطيات البانل:** إن التقدير حسب هذه البيانات له مزايا مهمة ويعطي نتائج أكبر دقة لأنها تأخذ بعين المعلومات ذات البعد الزمني في السلسلة الزمنية وكذلك البعد المقطعي في الوحدات المختلفة، لذلك يمكن القول بأن معطيات البانل تتمتع ببعد مضاعف بعد زمني و بعد فردي، هذا ما جعل دراستها الميدانية أكثر فعالية ونشاط في الإقتصاد القياسي و بالتالي فهي تكتسي أهمية بالغة نوجزها في النقاط التالية:

- التحكم في التباين الفردي، الذي قد يظهر في حالة البيانات المقطعية أو الزمنية، والذي يفضي إلى نتائج متحيزة.
- تتضمن بيانات البانل محتوى معلوماتي، أكتر من تلك التي في المقطعية أو الزمنية، وبالتالي إمكانية الحصول على تقديرات ذات ثقة أعلى، كما أن مشكلة الارتباط المشترك بين المتغيرات

[1]-Dielman, « **Pooled Cross-Sectional and tim series data analysis** », Texas Christian University, USA, 1989 P 02.

[2] -Free. A and Kim, « **Logitudinal and panel Data** », University of Wisconsin, Madison, 2007, p 02.

تكون اقل حدة من بيانات السلاسل الزمنية، ومن جانب آخر، تتميز بيانات البانل عن غيرها بعدد اكبر من درجات الحرية وكذلك بكفاءة أفضل.[1]

- إن استخدام معطيات البانل سيتيح لنا التخفيف من مشكلة التعدد الخطي (**Multicollinearity**)، الذي قد يظهر بين المتغيرات المستقلة ومشكلة انعدام ثبات تباين حد الخطأ **Heteroscedasticity** الشائعة الظهور عند استخدام بيانات المقطع العرضي في تقدير النماذج القياسية.[2]
- توفر نماذج بانل إمكانية أفضل لدراسة ديناميكية التعديل، التي قد تخفيها البيانات المقطعية، كما أنها أيضا تعتبر مناسبة لدارسة فترات الحالات الاقتصادية، مثل البطالة، الفقر والنمو وغيرها، ومن جهة أخرى يمكّن من خلال بيانات بانل الربط بين سلوكيات مفردات العينة من نقطة زمنية لأخرى؛[3]
- تساهم في الحد من إمكانية ظهور مشكلة المتغيرات المهملة، الناتجة عن خصائص المفردات غير المشاهدة، والتي تقود عادة إلي تقديرات متحيزة في انحدارات المفردة، وتبرز أهمية استخدام بيانات بانل في أنها تأخذ في الاعتبار ما يوصف " بعدم التجانس أو الاختلاف غير الملحوظ " الخاص بمفردات العينة سواء المقطعية أو الزمنية.

ثانيا: النماذج الأساسية لتحليل بيانات البانل:[4]

يقترح المنهج الحديث الصيغة الأساسية لانحدار بيانات بانل كما قدمها **W.Green** (1993) ومن هنا تأتي نماذج بيانات بانل في ثلاثة أشكال رئيسية هي: نموذج الانحدار التجميعي (**Pooled Regression Model (PRM)**)، نموذج التأثيرات الثابتة (**Fixed Effects Model (FEM)**) ونموذج التأثيرات العشوائية (**Random Effects Model (REM)**). ليكن لدينا N من المشاهدات المقطعية مقاسية في T من الفترات الزمنية فان نموذج بيانات بانل يعرف بالصيغة الاتية:

$$y_{it} = \beta_{\circ(i)} + \sum_{j=1}^{k} \beta_j x_{j(it)} + \varepsilon_{it} \qquad ,i = 1,2,\ldots,N \quad t = 1,2,\ldots,T \quad \ldots\ldots(1)$$

حيث أن y_{it} تمثل قيمة متغير الاستجابة(التابع) في المشاهدة i عند الفترة الزمنية t، $B_{0(i)}$ تمثل قيمة نقطة التقاطع في المشاهدة i، B_i تمثل قيمة ميل خط الانحدار، $x_{j(it)}$ تمثل قيمة المتغير التفسيري j في

[1] - Hsiao C., **Analysis of panel Data**, Cambridge University Press, Cambridge, 2003. ; Klevmarken, N. A., Panel Studies:What can we learn from them? Introduction, European Economic Review, 33, 1989, pp.523-529

[2]- Peracchi.F, « **Econometrics** », England, John Wiley et Sons LTD, 2001, p 397.

[3]- Badi Baltagi "**Econometric Analysis of Panel Data** "John Wiley & Sons Ltd, The Atrium, Southern Gate, Chichester, West Sussex PO19 8SQ, England third edition 2005 , p p 4-9

[4] - ibid pp 4-9

المشاهدة i عند الفترة الزمنية t، وان ε_{it} تمثل قيمة الخطأ في المشاهدة i عند الفترة الزمنية t ما يمكن تفسيره بحيث تعتمد تقدير المعلمات للنموذج على نوع نموذج بيانات بانل المستخدم.

1- نموذج الانحدار التجميعي:[1] يعتبر هذا النموذج من ابسط نماذج بيانات بانل حيث تكون فيه جميع المعاملات $B_{0(i)}$ و B_i ثابتة لجميع الفترات الزمنية (يهمل أي تاثير للزمن) بإعادة كتابة النموذج في المعادلة (1) نحصل على نموذج الانحدار التجميعي و بالصيغة الآتية:

$$y_{it} = \beta_{\circ} + \sum_{j=1}^{k} \beta_j x_{j(it)} + \varepsilon_{it} \qquad ,i = 1,2,\ldots..,N \quad t = 1,2,\ldots..,T \qquad \ldots\ldots(2)$$

حيث ان $E(\varepsilon_{it})=0$ و $var(\varepsilon_{it}) =\sigma_{\varepsilon}^2$ تستخدم طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية في تقدير معلمات النموذج في المعادلة (2) بعد ان ترتيب القيم الخاصة بمتغير الاستجابة والمتغير التوضيحي بداء من أول مجموعة بيانات مقطعية وهكذا وبحجم مشاهدات مقداره (N*T).

2- نموذج التأثيرات الثابتة[2]: يهدف إلى معرفة سلوك كل مجموعة بيانات مقطعية على حده من خلال جعل معلمة القطع B_0 تتفاوت من مجموعة إلى أخرى مع بقاء معاملات الميل B_i ثابتة لكل مجموعة بيانات مقطعية (أي سوف نتعامل مع حالة عدم التجانس في التباين بين المجاميع)، وعليه فان نموذج التأثيرات الثابتة يكون بالصيغة الآتية:

$$y_{it} = \beta_{\circ(i)} + \sum_{i=1}^{k} \beta_j x_{j(it)} + \varepsilon_{it} \qquad ,i = 1,2,\ldots..,N \quad t = 1,2,\ldots..,T \qquad \ldots..(3)$$

حيث أن $E(\varepsilon_{it})=0$ و $var(\varepsilon_{it}) =\sigma_{\varepsilon}^2$

حسب (Greene,2012) فإنه يقصد بالتأثيرات الثابتة بان المعلمة B_0 لكل مجموعة بيانات مقطعية لا تتغير خلال الزمن وإنما يكون التغير فقط في مجاميع البيانات المقطعية لغرض تقدير معلمات النموذج في المعادلة السابقة، والسماح لمعلمة القطع B_0 بالتغير بين المجاميع المقطعية عادة ما تستخدم متغيرات وهمية بقدر (N-1) لكي نتجنب حالة التعددية الخطية التامة ثم تستخدم طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية، يطلق على نموذج التأثيرات الثابتة اسم نموذج المربعات الصغرى للمتغيرات الوهمية (**Least Squares Dummy Variable Model**)، بعد إضافة المتغيرات الوهمية D في المعادلة السابقة يصبح النموذج بالشكل الآتي:

---

[1]- زكريا يحي الجمال، **اختيار النموذج في نماذج البيانات الطويلة الثابتة والعشوائية**، المجلة العراقية للعلوم الإحصائية، ع 21، 2012، ص ص5-9 .

[2]- مجدي الشربجي، **أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على النمو الاقتصادي في الدول العربية**، جامعة الشلف، ملتقى دولي حول رأس المال الفكري في متطلبات العمال العربية في الاقتصاديات الحديثة، 2013 ص 16.

$$y_{it} = \alpha_1 + \sum_{d=2}^{N} \alpha_d D_d + \sum_{j=1}^{k} \beta_j x_{j(it)} + \varepsilon_{it} \qquad ,i = 1,2,\ldots,N \quad t = 1,2,\ldots,T \quad \ldots(4)$$

حيث يمثل المقدار $a_1 + \sum_{d=2}^{N} a_d D_d$ التغير في المجاميع المقطعية لمعلمة القطع B_0 ويمكن كتابة النموذج بالمعادلة (4) بعد حذف a_1 بالشكل الآتي وذلك حسب كل من (Gujarati,2003)، (Greene,2012):

$$y_{it} = \sum_{d=1}^{N} \alpha_d D_d + \sum_{j=1}^{k} \beta_j x_{j(it)} + \varepsilon_{it} \qquad ,i = 1,2,\ldots,N \quad t = 1,2,\ldots,T \quad \ldots..(5)$$

3- نموذج التأثيرات العشوائية: على عكس نموذج التأثيرات الثابتة يتعامل نموذج التأثيرات العشوائية مع الآثار المقطعية والزمنية على أنها معالم عشوائية وليست معالم ثابتة، بحيث يقوم هذا الإفتراض على أن العينة المستخدمة في التطبيق مسحوبة بشكل عشوائي وبالتالي فإن معلمات إنحدار النموذج تمثل العينة بأكملها، ولهذا يعامل الأثر الفردي α_i كمكون عشوائي عبر المفردات بالإضافة إلى قاطع متوسط المجموعة ككل.

ومن هنا يظهر الإختلاف بين الأثر العشوائي والثابت، فالأثر الثابت ينظر إلى الأثر الفردي كإنحراف معلمتين لدالة الإنحدار ناتج عن اختلاف القاطع بين الوحدات فهو يفترض أن كل دولة أو كل سنة تأخذ قاطعا مختلفا، وفي هذه الحالة يكون الأثر الفردي مرتبطا مع المتغيرات المستقلة وبذلك يحسب الإختلاف داخل كل مجموعة بأخذ انحراف مشاهدات السلسة الزمنية للوحدة i عن متوسطها ومن ثم يدرج الإختلاف لكل وحدة في النموذج، وبالتالي يدعى نموذج الأثر الفردي بالمقدرة ضمن الوحدات "**Within-Units Estimator**".

في حين أن منهج الآثار العشوائية يعتبر أعم و أشمل من الأثر الثابت فهو يفترض أن كل دولة أو كل سنة تختلف في حدها العشوائي، بحيث ينظر إلى الأثر الثابت كحالة خاصة "**Within-Units**" ضمن الأثر العشوائي، لأن نموذج مكونات الخطأ يجمع بين الإختلاف داخل كل وحدة عبر الفترات الزمنية بالإضافة إلى الإختلاف بين الوحدات "**Between-Units** "، ومنه في نموذج التأثيرات الثابتة يكون حد الخطأ ε_{it} ذا طبيعي بوسط مقدراه صفر وتباين مساوي إلي σ_ε^2 ولكي تكون معلمات نموذج التأثيرات الثابتة صحيحة وغير متحيزة عادة ما يفرض بأن تباين الخطأ ثابت (متجانس) لجميع المشاهدات المقطيعة وليس هناك أي ارتباط ذاتي خلال الزمن بين كل مجموعة من مجاميع المشاهدات المقطعية في فترة زمنية محددة، يعتبر نموذج التأثيرات العشوائية نموذجا ملائما في حالة

وجود خلل في احد الفروض المذكورة أعلاه في نموذج التأثيرات الثابتة،[1] في نموذج التأثيرات العشوائية سوف يعامل معامل القطع $B_{0(i)}$ كمتغير عشوائي له معدل مقداره μ أي:

$$\beta_{0(i)} = \mu + v_i \qquad ,i = 1,2,\ldots,N \quad \ldots(6)$$

وبتعويض المعادلة (6) في (3) نحصل على نموذج التأثيرات العشوائية وبالشكل الآتي:

$$y_{it} = \mu + \sum_{j=1}^{k} \beta_j x_{j(it)} + v_i + \varepsilon_{it} \qquad ,i = 1,2,\ldots,N \;\; t = 1,2,\ldots,T \quad \ldots(7)$$

حيث ان يمثل V_i حد الخطأ في مجموعة البيانات المقطعية i يطلق على نموذج التأثيرات العشوائية أحيانا نموذج مكونات الخطأ **(Error Components Model)** بسبب أن النموذج يحوي مركبين للخطأ هما V_i و ε_{it} يمتلك نموذج التاثيرات العشوائية خواص رياضية منها ان

$E(\varepsilon_{it})=0$ و $var(\varepsilon_{it})=\sigma_\varepsilon^2$

ليكن لدينا حد الخطأ المركب الأتي:

$$W_{it} = V_I + \varepsilon_{it}$$

حيث أن: $E(w_{it})=0$

$$Var(w_{it}) = \sigma 2v + \sigma 2\varepsilon$$

تفشل طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية في تقدير معلمات نموذج التأثيرات العشوائية كونها تعطي مقدرات غير كفوءة ولها أخطاء قياسية غير صحيحة مما يؤثر في اختبار المعلمات كون أن التباين المشترك بين W_{it} و W_{is} لا يساوي الصفر أي:

$$cov(W_{it}, W_{is}) = \sigma^2_v \neq 0 \;, t \neq s$$

ثالثا: اختبارات اختيار النموذج الملائم لبيانات بانل:

إن اختبار عينة مكونة من معطيات السلة تتطلب فحص خصوصية التجانس أو عدم التجانس للسياق العام للبيانات والذي يفرض ضرورة اختبار تقارب معاملات النموذج المدروس في البعد الفردي وهذا يعتبر على مستوى" الاقتصاد القياسي"، أما على" المستوى الاقتصادي "فإن اختبارات التحديد تعود إلى التحقق ما إذا أمكن افتراض أن النموذج النظري المدروس متطابق بالنسبة لكل المفردات أو العكس إذا كانت هناك خصوصية خاصة بكل مفردة.

[1] – زكرياء يحي الجمال مرجع سابق ص 272.

1- اختبار Hausman (1978):[1] يستخدم اختبار **Hausman** (1978)، في حالة وجود اختلاف جوهري بين التأثيرات الثابتة والعشوائية وهو المدى الذي يرتبط فيه الأثر الفردي بالمتغيرات المستقلة، فتستند فرضية العدم على عدم وجود ذلك الارتباط وعندها تكون كل من مقدرات التأثيرات الثابتة والعشوائية متسقة ولكن مقدراتي التأثيرات العشوائية تكون هي الأكثر كفاءة، بينما في ظل الفرضية البديلة لوجود الارتباط، فان مقدرة التأثيرات الثابتة هي فقط تكون متسقة وأكثر كفاءة، ويعطى اختبار **Hausman** بالعلاقة التالية:

$$\mathbf{W}=(\hat{b}_{lsdv} - \beta_{GLS})[\text{Var}\ (\hat{b}_{lsdv}) - \text{Var}(\hat{\beta}_{GLS})\ ]^{-1}\ (\hat{b}_{lsdv} - \hat{\beta}_{GLS})$$

حيث: $(\hat{b}_{lsdv} - \hat{\beta}_{GLS})$ تمثل الفرق بين مقدرات التأثيرات الثابتة والتأثيرات العشوائية و $\text{Var}\ (\hat{b}_{lsdv}) - \text{Var}(\hat{B}_{GLS})$ هي الفرق بين مصفوفة التباين المشترك لكل من مقدرات التأثيرات الثابتة والتأثيرات العشوائية، تتبع W في ظل فرضية العدم توزيع كاي تربيع مع درجة حرية k-1 أي عدد المتغيرات المستقلة باستثناء الحد الثابت، وبمقارنة القيمة المحسوبة لـ w مع القيمة الجدولية، فإذا تم قبول فرضية العدم تكون الأفضلية لتأثيرات العشوائية وأما إذا قبلت الفرضية البديلة فان نموذج التأثيرات الثابتة يكون هو الأفضل.

2- اختبار F فيشر المقيد: يعطى بالصيغة الآتية:[2]

$$\mathbf{F(N-1, NT-N-k)} = \frac{\dfrac{(\mathbf{R^2_{FEM}} - \mathbf{R^2_{PRM}})}{(\mathbf{N-1})}}{(\mathbf{1} - (\mathbf{R^2_{FEM}})/(\mathbf{NT-N-k})}$$

حيث أن k هي عدد المعلمات المقدرة وأن R_{FEM} يمثل معامل التحديد عند استخدام نموذج التأثيرات الثابتة وR_{FEM} يمثل معامل التحديد عند استخدام نموذج الانحدار التجميعي، تقارن نتيجة المعادلة مع $F(\alpha,N-1,Nt-N-k)$ فإذا كانت قيمة المعادلة اكبر أو مساوية إلى القيمة الجدولية (أو إذا كانت قيمة P-value أقل من أو تساوي 0.05) عندئذ فان نموذج التأثيرات الثابتة هو النموذج الملائم لبيانات الدراسة.

[1] - Régis Bourbonnais « **Economitrie Cours et exercise corrigés** » 9ᵉ edition Dunod, Paris ,2015, p 358.
[2]- William Green, **« Econometric Analysis »**, 7th ed *published by Pearson Education, publishing as Prentice Hall* 2012, p 403.

المبحث الثاني: تطبيق التحليل الوصفي والقياسي ومناقشة وتحليل النتائج

سنقوم بوصف عينة ومتغيرات الدراسة التي تدخل في التحليل، إذ تعتبر طريقة تحليل المركبات الرئيسية ذات أهمية كبيرة في الوصف المبدئ لطبيعة العلاقة بين المتغيرات والأفراد المدرجة في التحليل، ومن خلال التحليل العنقودي سنحاول تصنيف الدول العربية إلى مجموعات وفق مؤشرات الحكم الراشد.

المطلب الأول: عرض النتائج المتوصل إليها من التحليل الاحصائي

من أجل القيام بالدراسة من الضروري القيام بوصف عينة الدراسة من خلال التعرف على الحدود المكانية و الزمنية للدراسة ومعرفة المتغيرات المرتبطة بالدراسة ومصادرها.

أولا: وصف عينة ومتغيرات الدراسة

باعتبار أن هذه الدراسة جاءت لدراسة حالة الدول العربية والتي عددها 22 دولة، إلا أن محدودية المتغيرات وعدم توفر البعض أو عدم اكتمالها في بعض الدول حال دون أخد جميع الدول العربية دون استثناء، لذلك اشتملت الدراسة على 19 دولة عربية تمثلت في كل الدول من غير الدولة الفلسطينية ودولة الصومال وسوريا (أنظر الملحق 01)، أي أن الدول المعنية بالدراسة هي: الجزائر، البحرين، جيبوتي، الأردن، العراق، السعودية، الكويت، الامارات العربية المتحدة، لبنان، ليبيا، اليمن، موريتانيا، السودان، المغرب، تونس، قطر، سلطنة عمان، السودان، جزر القمر.

- أما عن فترة الدراسة فقد كانت 19 سنة أي خلال الفترة الممتدة من سنة 1996- 2017 إلا أن خلال الثلاثة سنوات 1997، 1999، 2001 تم استبعادها باعتبار أن مؤشرات الحكم الراشد في البداية كانت تصدر كل عامين لذلك لم تظهر هذه السنوات لكن بعد 2001 أصبحت تصدر بشكل دوري.

من خلال موضوع الدراسة الذي يدرس تأثير مؤشرات الحكم الراشد على التنمية الاقتصادية يتضح جليا أن هناك متغير تابع وعدة متغيرات مستقلة وهي مبينة كما يلي:

أ- **المتغير التابع:**

- هناك عدة مؤشرات يمكن التعبير من خلالها عن التنمية الاقتصادية ومنها: مؤشر التنمية البشرية، نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي، معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي الناتج المحلي الاجمالي، معدل النمو الناتج المحلي الإجمالي، في هذه الدراسة سنعتمد على مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي المعبر عنه بالدولار الأمريكي ونرمز له بالرمز (GDPP).

ب-المتغيرات المستقلة:

تتمثل المتغيرات المستقلة في مؤشرات الحكم الراشد الستة والمتمثلة فيما يلي:

جدول رقم(2-1): المتغيرات المستقلة المستخدمة في الدراسة ورموزها

المؤشر	الترميز	التسمية الأصلية
فعالية الحكومة	GE	Government Effectiveness
جودة التنظيم	RQ	Regulatory Quality
سيادة القانون	RL	Rulre of Law
مكافحة الفساد	CC	Control of Corruption
الصوت والمساءلة	VA	Voice and Accountability
الاستقرار السياسي وغياب العنف	PS	Political Stability No Violence

المصدر: من إعداد الطالبتين

تم جمع متغيرات الدراسة المتعلقة بمؤشرات الحكم الراشد من مؤشرات التنمية العالمية التابعة لقاعدة بيانات للبنك الدولي وكذلك فيما يخص متغير نصيب الفرد من الناتج من هو الأخر تم أخذه من موقع قاعدة بيانات البنك الدولي خلال شهر أفريل 2019.

ثانيا: مقومات الوطن العربي

يتميز الوطن العربي بمساحة شاسعة واستراتيجية ، تمتد من المحيط الأطلسي غربا إلى الخليج العربي وجبال زاجروس شرقا، ومن البحر الأبيض المتوسط وجبال طوروس شمالا إلى أواسط إفريقيا والمحيط الهندي جنوبا، يتوسط الوطن العربي قارات العالم القديم على امتداد قارتي أسيا وإفريقيا، يحده من الغرب المحيط الأطلسي، ومن الشمال تركيا والبحر الأبيض المتوسط، ومن الجنوب خليج عدن، وهضبة البحيرات وإفريقيا الوسطى ومن الشرق الخليج العربي وخليج عمان[1]، وتتوزع على قارتي إفريقيا واسيا بنسبة 75%و25%على التوالي، ويحتوي على منافذ بحرية من عدة جهات، البحر الأبيض المتوسط من الشمال والمحيط الأطلسي من الغرب وبحر العرب والمحيط الهندي من الجنوب، كما انه يحتوي على طرق بحرية مهمة كمضيق جبل طارق وقناة السويس[2]، وبفعل موقعه يتعرض العالم العربي لتأثيرات مناخية مختلفة ومتنوعة ، هو حلقة اتصال تجاري وحضاري في الماضي والحاضر، برا وبحرا، لأنه يقع في وسط القارات الثلاث، وبين عالمين صناعيين.

- تنوع بنيته الجيولوجية التي انعكست على الوارد الطبيعية فتنوعت وتكاملت.

1- مصطفى حسين واخرون، "**أبعاد التنمية في الوطن العربي**" ، دار المستقبل ، عمان ، الأردن 1995 ص 09 .

2- إبراهيم سليمان عيسى ، "**أزمة المياه في الوطن العربي المشكلة والحلول الممكنة**"، دار الكتاب الحديث، القاهرة ، مصر 2003، ص20.

- غني بثرواته الطبيعية لاسيما البترول والغاز الطبيعي والحديد .
- *يملك ساحلا به ثروة مائية وسمكية، ويطل على العالم المتطور، كما يتوفر على خيرات بحرية كالمرجان و اللؤلؤ*[1].

يضم العالم العربي إجمالا 22 دولة موزعة بين قارتي أسيا وافريقيا منها 12 دولة بآسيا وهي: السعودية، سوريا، العراق، الأردن، اليمن، فلسطين، الامارات العربية، قطر، عمان، البحرين، لبنان، الكويت و10 دول بإفريقيا: الجزائر، تونس، المغرب، ليبيا، مصر، موريتانيا، السودان، جيبوتي، الصومال، جزر القمر– وهي دول مشتركة في اللغة، الثقافة والدين.

بلغ عدد السكان في الدول العربية خلال سنة 2014 حوالي 378 مليون نسمة، بمعدل نمو سنوي و سطي يقدر بـ2,2% للفترة 2000–2014، ويعتبر هذا المعدل الذي لم يشهد انخفاضا ملحوظا مقارنة بما كان عليه خلال للعشرية 1990–2000، مرتفعا نسبيا، إذا يفوق مثيله في جميع أقاليم العالم الرئيسية، ماعدا افريقيا جنوب الصحراء، البيانات المتاحة لسنة 2014 تشير إلى أن هناك تفاوت كبير في عدد السكان بالدول العربية حيث يرتفع في مصر إلى 87 مليون نسمة بينما كل من الجزائر والسودان والعراق والمغرب حوالي 39 و37 و36 و33 مليون نسمة على التوالي، بينما يقل عدد السكان في جزر القمر عن مليون نسمة، أما بخصوص الكثافة السكانية فقد بلغت 28 نسمة /كم^2 وهي ضعيفة نسبيا إذا ما قورنت بالولايات المتحدة الأمريكية 35 نسمة/كم^2، الصين 145 نسمة /كم^2، وتعتبر الكثافة السكانية الضعيفة إحدى المعوقات الرئيسية للتنمية في الدول العربية نظرا لارتفاع تكلفة توفير الخدمات الأساسية للسكان^2، بلغت نسبة الاحتياطي العالمي للنفط سنة 2014 حوالي 1294,9 مليار برميل بارتفاع طفيف بنسبة 0,9% مقارنة بسنة 2013، أما احتياطي الدول العربية فقد حافظ على مستواه المقدر بـ 713 مليار برميل، كما أن نسبة 92% من الاحتياطي العربي للنفط تركز في خمس دول وهي السعودية بنسبة 37,3% من اجمالي الاحتياطي العربي و العراق بنسبة 20,4% و الكويت بنسبة 14,2% و الامارات بنسبة 13,7% و ليبيا بنسبة 6,8% ، وتشكل احتيطات الدول العربية نسبة قدرها 55,2% من اجمالي الاحتياطي العالمي للنفط.

[1]– عبد الجابر تيم و آخرون، "**مستقبل التنمية في الوطن العربي**" ، دار البازوري، العلمية للنشر والتوزيع ، عمان، الأردن 1998 ، ص04.

[2]– صندوق النقد العربي **التقرير الاقتصادي العربي الموحد** لسنة 2015 ص 44، 45.

من أجل معرفة هل هناك فروق في مستويات التنمية بين الدول العربية سنعتمد على إختبار مقارنة المتوسطات باستخدام تحليل التباين الأحادي حيث نتج لدينا الجدول التالي:

جدول رقم (2-2): تحليل التباين الأحادي لمتوسط نصيب الفرد من الناتج في الدول العربية

ANOVA					
GDPP					
	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Between Groups	85170599149,892	18	4731699952,772	103,854	0,000
Within Groups	15581875735,195	342	45561040,161		
Total	100752474885,088	360			

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات SPSS22

من خلال الجدول () نجد أن قيمة مستوى المعنوية بلغت 0,000 وهي أقل من مستوى المعنوية 5%، مما يدل على أن هناك إختلاف في مستويات التنمية (المعبر عنها بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي)فيما بين الدول العربية، حيث نجد أن هذا المؤشر عرف أدنى مستوى له بقيمة قدرت بـ 296 دولار أمريكي بدولة السودان سنة 1996، كذلك نجده منخفض بكل من اليمن وجزر القمر وموريتانيا، في حين شهد أعلى مستوى بقيمة قدرت بـ 88564 دولار أمريكي سنة 2012 بدولة قطر، كما نجده مرتفع بكل من الكويت والإمارات العربية وذلك ما يوضحه المخطط التالي:

الشكل رقم(1-2): تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالدول العربية 1996-2017

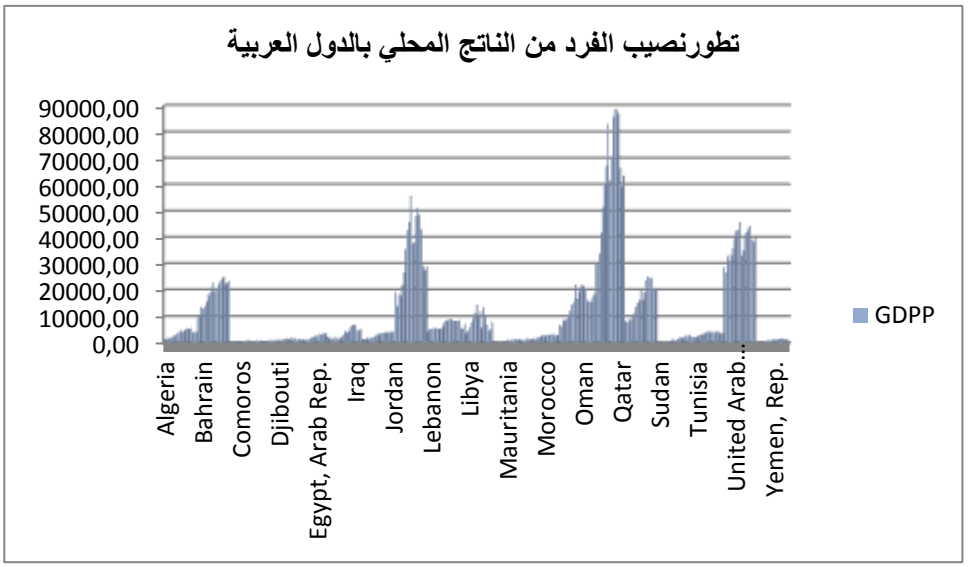

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على برنامج XL-STAT

ثانيا: التحليل الوصفي باستخدام طريقة تحليل المركبات الرئيسية (ACP)

من خلال طريقة تحليل المركبات الرئيسية سنقوم باختزال المتغيرات المتعلقة بالحكم الراشد خلال السنة الأخيرة 2017 إلى مركبات أساسية وكذلك علاقة هذه المتغيرات بالأفراد المتمثلة في الدول العربية، وذلك بالاستعانة ببرنامج التحليل الاحصائي XL-STAT 2016.

1- الاحصاءات الوصفية

من خلال الجدول (2-3) أدناه المتمثل في الاحصاءات الوصفية لمتغيرات الحكم الراشد خلال سنة 2017 بالدول العربية يتضح أن أقل قيمة في المؤشرات مجتمعة كانت في مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف (PS) ومتغير جودة التنظيم بقيم على التوالي: 2,96 و 2,21 ، حيث الأول كان بدولة اليمن والثاني كان بدولة ليبيا، أما أعلى قيمة في المؤشرات كانت في مؤشر فعالية الحكومة (GE) ومؤشر مكافحة الفساد (CC) بلغ على التوالي: 1,39 و1,18، كان كلاهما بدولة الامارات العربية المتحدة، في حين نجد أن مؤشر الصوت والمساءلة(VA) شهد أقل إنحراف معياري بلغ 0,511 وهو دليل على أن هناك تجانس بين الدول العربية في هذا المؤشر أن هناك تقارب وتشابه كبير وهو دليل على غيابه في هذه الدول، وفي المقابل نجد أن مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف (PS) شهد أكبر إنحراف معياري بقيمة قدرها 1,04 مما يدل على إختلاف الدول العربية من حيث الاستقرار السياسي.

جدول رقم(2-3): الإحصاءات الوصفية لمؤشرات الحكم الراشد

Statistiques descriptives					
Variable	Observations	Minimum	Maximum	Moyenne	Ecart-type
VA	19	-1,826	0,180	-1,023	0,511
PS	19	-2,961	0,742	-0,872	1,044
GE	19	-1,920	1,398	-0,469	0,882
RQ	19	-2,214	1,013	-0,505	0,823
RL	19	-1,784	0,798	-0,438	0,824
CC	19	-1,592	1,134	-0,437	0,784

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج XL-STAT

2- كفاية حجم العينة واختبار بارتليت

بالنظر إلى الجدول (2-4) أدناه نجد أن قيمة إختبار ملائمة العينة (KMO) بلغ 0,841 وهو أكبر من القيمة 0,5 مما يدل على أن شرط كفاية حجم العينة الكلي محقق، بالاظافة وبالنظر إلى قيم المتغيرات هي أيضا أكبر من 0,5 وهو ما يؤكد لنا كفاية حجم العينة للتغيرات فهذا الشرط محقق.

أما الجدول (2-5) هو الأخر فقد كان معنوي حيث بلغت القيمة المحسوبة 131,82 وهي أكبر من القيمة الجدولية 25 وذلك ماتؤكده قيمة مستوى المعنوية التي كانت 0,0001 وهي أقل من 5% وهذا دليل على أن مصفوفة الارتباطات لاتمثل مصفوفة الوحدة فهذا الشرط محقق.

جدول رقم (2-4): نتائج إختبار كفاية حكم العينة

Mesure de précision de l'échantillonnage de Kaiser-Meyer-Olkin	
VA	0,746
PS	0,785
GE	0,787
RQ	0,930
RL	0,897
CC	0,825
KMO	**0,841**

جدول رقم (2-5): نتائج إختبار بارتليت

Test de sphéricité de Bartlett	
Khi² (Valeur observée)	131,827
Khi² (Valeur critique)	24,996
DDL	15
p-value	< **0,0001**
alpha	0,05

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج XL-STAT

3- القيم الذاتية والتباين المفسر

من الجدول (2-6) أدناه نجد أن عدد القيم الذاتية هو ستة يعني أنها بعدد قيم المتغيرات لكن نجد أن القيمة الذاتية الأولى والثانية لها أهمية كبيرة كونهما تساهمان بنسبة 76,68% و15,93% على التوالي وهي تفوق 80% من التباين الكلي المفسر (92,62%) مما يؤكد أن مركبات رئيسيتان تكفي لتمثيل المتغيرات والأفراد والتمثيل البياني () يوضح القيم الذاتية والتباين الكلي المفسر.

جدول رقم(2-6): القيم الذاتية والتباين

Valeurs propres						
	F1	F2	F3	F4	F5	F6
Valeur propre	**4,601**	**0,956**	0,270	0,090	0,052	0,030
Variabilité (%)	**76,686**	**15,938**	4,507	1,497	0,870	0,502
% cumulé	**76,686**	**92,624**	97,131	98,628	99,498	100,000

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج XL-STAT

التمثيل البياني رقم(2-2):القيم الذاتية والتباين المفسر

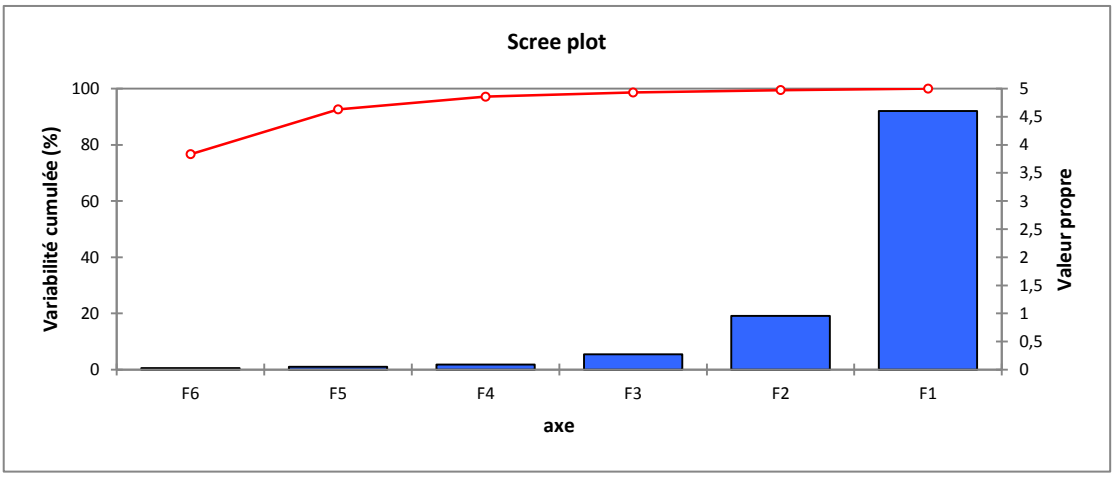

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج XL-STAT

4- إحداثيات ومساهمة الأفراد (الدول العربية) في المحاور

من خلال جدول (2-7) الذي يبين الاحداثيات التي من خلالها يمكن تمثيل كل مفردة من الأفراد (الدول) فوق المعلم (معلم متعامد ومتجانس) كون أنه لدينا مركبتين فقط، حيث نجد أن كل من الجزائر، جزر القمر، جيبوتي، مصر، العراق، لبنان، ليبيا، موريتانيا، السودان، أخذت الجهة السالبة من المحور الأول، أما باقي الدول فكانت في الجهة الموجبة، وبخصوص المحور الثاني نجد أن الجزائر، جزر القمر، العراق، الأردن، الكويت، لبنان، موريتانيا، المغرب، تونس، فقد أخذت الجهة السالبة من المحور الثاني، أما باقي الدول فكانت في الجهة الموجبة.

أما الجدول (2-8) فيبين لنا نسبة مساهمة كل مفردة في تمثل المحاور، حيث نجد أنه كل من الامارات العربية واليمن وليبيا وقطر بهذا الترتيب تساهم في تمثل المحور الأول بنسبة تفوق 10% وكذلك وبدرجة أقل نجد السودان والعراق وعمان تساهم كذلك به بنسبة تفوق 6% أما باقي الدول كانت نسبت مساهمتها ضعيفة جدا في المحور الأول.

بينما نجد أن كل من دولة تونس وجزر القمر والسعودية بهذا الترتيب تساهم في تمثيل المحور الثاني بنسبة تفوق 13%، وبدرجة أقل نجد دولة السودان والبحرين تساهم بنسبة تفوق 6% في المحور الثاني، بينما باقي الدول كانت مساهمتها ضعيفة في هذا المحور.

جدول رقم(2-7): إحداثيات تمثيل الأفراد في المحاور

Coordonnées des observations		
Observation	F1	F2
Algeria	-0,794	-0,420
Bahrain	1,393	1,083
Comoros	-0,789	-1,878
Djibouti	-0,801	0,539
Egypt, Arab Rep.	-0,679	0,414
Iraq	-2,637	-0,230
Jordan	1,674	-0,293
Kuwait	1,228	-0,732
Lebanon	-0,633	-0,863
Libya	-3,787	0,276
Mauritania	-0,393	-0,597
Morocco	0,938	-0,628
Oman	2,410	0,281
Qatar	3,029	0,705
Saudi Arabia	1,349	1,574
Sudan	-2,808	1,210
Tunisia	1,015	-2,146
United Arab Emirates	4,036	0,778
Yemen, Rep.	-3,752	0,926

جدول رقم(2-8): مساهمة الأفراد في المحاور

Contributions des observations (%)		
	F1	F2
Algeria	0,722	0,973
Bahrain	2,221	6,453
Comoros	0,713	19,402
Djibouti	0,734	1,601
Egypt, Arab Rep.	0,527	0,943
Iraq	7,956	0,291
Jordan	3,206	0,474
Kuwait	1,725	2,952
Lebanon	0,458	4,097
Libya	16,403	0,420
Mauritania	0,177	1,959
Morocco	1,007	2,173
Oman	6,644	0,436
Qatar	10,497	2,737
Saudi Arabia	2,081	13,633
Sudan	9,019	8,064
Tunisia	1,178	25,344
United Arab Emirates	18,635	3,332
Yemen, Rep.	16,099	4,719

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج XL-STAT

5- جودة التمثيل وتفسير التمثل البياني للأفراد

من خلال الجدول (2-9) أدناه نجد أن كل من ليبيا والامارات العربية ،العراق، قطر، اليمن، الأردن ممثلة جيدا على المحور الأول بنسبة تفوق 90% وبدرجة أقل نجد أن كل من سلطنة عمان والسودان بنسبة تفوق 80%، بينما الدول المغرب و الكويت، مصر،الجزائر، البحرين، جيبوتي فقد تراوحت نسب تمثيلها بين 40% إلى 70% على المحور الأول، في المقابل نجد أن كل من الدول تونس، جزر القمر، السعودية وموريتانيا ممثلة جيدا في المحور الثاني بنسبة تفوق 52% وبدرجة أقل نجد دولة لبنان بنسبة 34%، ومن خلال التمثيل البياني (2-3) يتضح أن كل من دولة الامارات العربية وقطر وعمان والأردن وبدرجة أقل منها بقليل الكويت والمغرب تعرف وضع متشابه في مؤشرات الحكم الراشد وفي المقابل كل من الدول اليمن والعراق وليبيا هي الأخرى شهدت وضع متشابه كونها متقاربة من بعضها، وكل من

دولتي تونس وجزر القمر كذلك تتفق في التموقع وفق مؤشرات الحكم الراشد وفي الجهة المقابلة لهما نجد كل من السعودية والبحرين أنا بقيت الدول السوادن والجزائر، جيبوتي، مصر، موريتانيا، لبنان فهي الأخرى عرفت وضعية متشابهة من حيث التموقع وفق لمؤشرات الحكم الراشد بها.

جدول رقم(2-9): جودة تمثيل الأفراد في المحاور

Cosinus carrés des observations		
	F1	F2
Algeria	**0,536**	0,150
Bahrain	**0,510**	0,308
Comoros	0,109	**0,618**
Djibouti	**0,428**	0,194
Egypt, Arab Rep.	**0,609**	0,227
Iraq	**0,937**	0,007
Jordan	**0,904**	0,028
Kuwait	**0,664**	0,236
Lebanon	0,186	**0,347**
Libya	**0,974**	0,005
Mauritania	0,230	**0,529**
Morocco	**0,688**	0,309
Oman	**0,898**	0,012
Qatar	**0,935**	0,051
Saudi Arabia	0,411	**0,559**
Sudan	**0,820**	0,152
Tunisia	0,154	**0,687**
United Arab Emirates	**0,951**	0,035
Yemen, Rep.	**0,922**	0,056

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج XL-STAT

التمثيل البياني رقم(2-3): جودة تمثيل الأفراد في المحاور

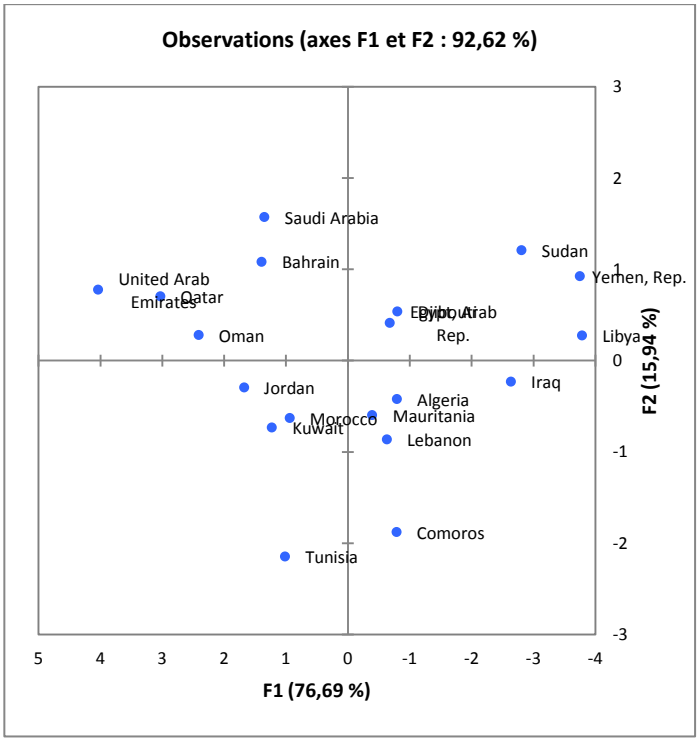

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج XL-STAT

6- إحداثيات ومساهمة المتغيرات (مؤشرات الحكم الراشد) في المحاور

من خلال جدول (2-10) أدناه الذي يبين الاحداثيات التي من خلالها يمكن تمثيل كل متغيرة من المتغيرات(متغيرات الحكم الراشد) فوق المعلم (معلم متعامد ومتجانس) كون أنه لدينا مركبتين فقط فنجد أن في المحور الأول أن كل المتغيرات أخذت الجهة الموجبة، بينما في المحور الثاني فنجد متغيري الصوت والمساءلة (VA) و الاستقرار السياسي وغياب العنف(PS) أخذت الاتجاه السالب.

أما الجدول (2-11) فيبين لنا نسبة مساهمة كل متغير في تمثل المحاور، حيث نجد أنه كل المتغيرات تساهم في تمثيل المحور الأول بنسبة تفوق 17% ماعدا متغير الصوت والمساءلة، الذي نجده يساهم في تمثيل المحور الثاني بنسبة تفوق 93%.

جدول رقم(2-10): إحداثيات تمثيل المتغيرات في المحاور

Coordonnées des variables		
	F1	F2
VA	0,305	-0,946
PS	0,885	-0,126
GE	0,959	0,135
RQ	0,954	0,108
RL	0,974	0,088
CC	0,974	0,083

جدول رقم(2-11): مساهمة المتغيرات في المحاور

Contributions des variables (%)		
	F1	F2
VA	2,018	93,671
PS	17,024	1,656
GE	19,981	1,917
RQ	19,780	1,213
RL	20,599	0,814
CC	20,598	0,728

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج XL-STAT

7- جودة التمثيل وتفسير التمثيل البياني للمتغيرات

من خلال الجدول (2-12) أدناه يتضح أن معظم المتغيرات (RQ،GE، RL، CC) ممثلة جيدا وبنسبة تفوق 91% في المحور الأول، كما نجد أن المتغير PS فاقت نسبة تمثيله في هذا المحور 78%، في حين نجد أن متغير VA كان ممثلا جيدا في المحور الثاني بنسبة تفوق 89%، والتمثيل البياني (2-4) يوضح ذلك حيث يبين حيث نجد أن كل المتغيرات كانت قريب جدا من بعضها بجوار المحور الأول في الجهة السالبة، ماعدا متغير الصوت والمساءلة الذي كان قريب من المحور الثاني في الجهة السالبة.

التمثيل البياني(2-4): تمثيل المتغيرات في المحاور

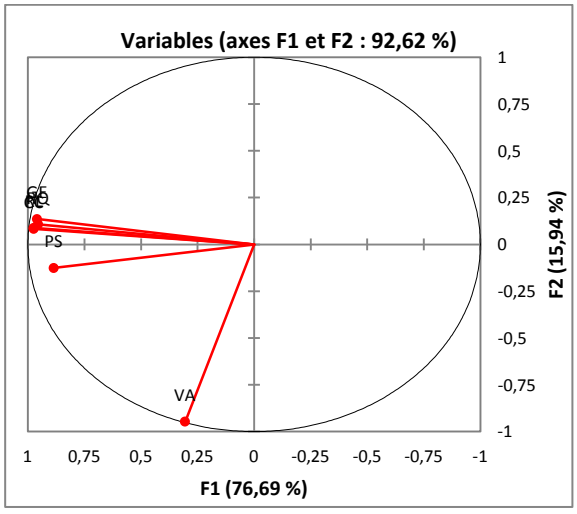

جدول رقم (2-12): جودة تمثيل المتغيرات في المحاور

Cosinus carrés des variables		
	F1	F2
VA	0,093	**0,896**
PS	**0,783**	0,016
GE	**0,919**	0,018
RQ	**0,910**	0,012
RL	**0,948**	0,008
CC	**0,948**	0,007

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج XL-STAT

من خلال التمثيل البياني (2-5) أدناه، الذي يبين تمثل الدول والمتغيرات (متغيرات الحكم الراشد) خلال سنة 2017، يتضح أن المؤشرات (GE,RL,RQ,CC,PS) كانت متوجدة وبشكل قوي في كل من الدول: الامارات العربية، قطر، عمان وبدرجة أقل في السعودية والبحرين، في المقابل فهي ضعيفة إلى غائبة في كل من الدول اليمن، ليبيا، العراق وبدرجة أقل السودان، أما بقيت الدول فهذه المؤشرات كانت متوسطة إلى ضعيفة بها، في حين نجد أن مؤشر الصوت والمساءلة (VA) متواجد في تونس وبشكل أقل في جزر القمر، وهو جدا ضعيف في السودان، اليمن، السعودية وليبيا، ومن متوسط إلى ضعيف بباقي الدول العربية.

التمثيل البياني قم(2-5): تمثيل الأفراد والمتغيرات في المحاور

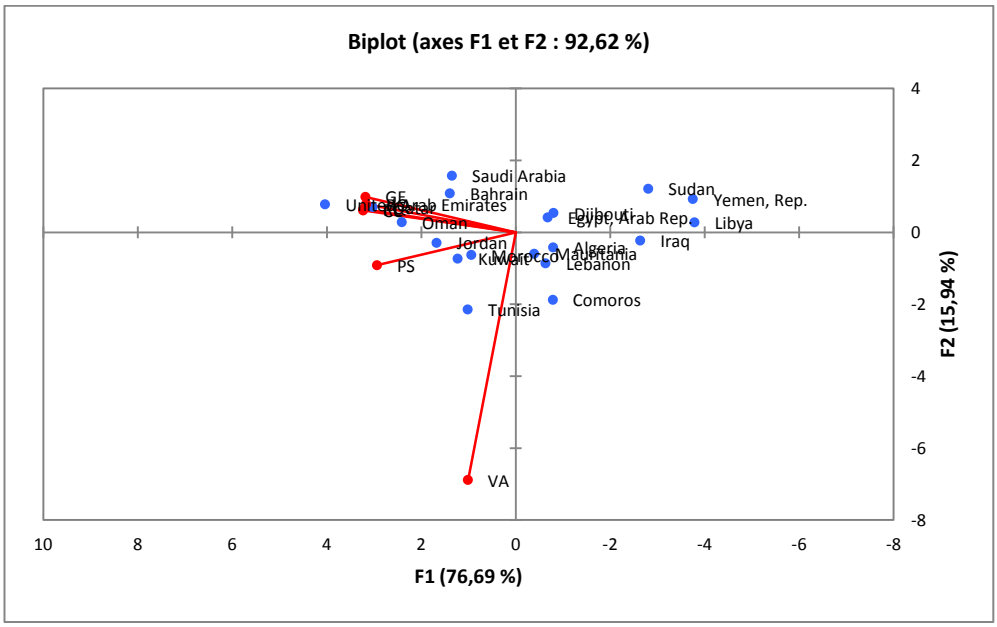

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج XL-STAT

ثالثا: التحليل العنقودي لأفراد العينة (التحليل التصنيفي):

من خلال تقنية التحليل العنقودي سنحاول تصنيف الدول العربية إلى مجموعات تتوزع وفق مؤشرات الحكم الراشد وذلك بأخذ مقطع سنة 2017، من أجل التوصل إلى تصنيفات من خلالها يمكننا معرفة الدول التي تشترك في نفس الخصائص المتعلقة بالحكم الراشد من غيرها، حيث الدول التي تنتمي إلى نفس العنقود يعني أنها تشترك في نفس الخصائص.

من خلال التمثيل البياني (2-6) لشجرة الداندوقرام أدناه وبالاعتماد على نتائج التصنيف الواردة في الملحق (02) ، نجد أن طريقة التحليل العنقودي أعطت لنا ثلاث تصنيفات للدول العربية المدرجة في التحليل حيث توزعت وفقا لمؤشرات الحكم الراشد إلى ما يلي:

المجموعة الأولى كان لها ترتيب متقدم مقارنة بباقي المجموعات في احتوائها على قيم إيجابية في مؤشرات الحكم الراشد، وهي الامارات العربية، عمان، قطر، السعودية، البحرين، الكويت، الأردن، المغرب وتونس.

المجموعة الثانية عرفت مؤشرات حكم راشد من متوسطة إلى ضعيفة مما جعلها تأخذ هذا الترتيب ضمن مجموعة الدول العربية وضمت كل من الجزائر وجزر القمر، موريتانيا، مصر، لبنان وجيبوتي.

أما المجموعة الثالثة هي الدول التي تعتبر مؤشرات الحكم الراشد فيها غائبة أو ضعيفة جدا مما جعلها تأخذ هذا الترتيب، اليمن وليبيا والعراق، السودان.

التمثيل البياني رقم(2-6): شجرة الداندوقرام لتمثيل الأفراد

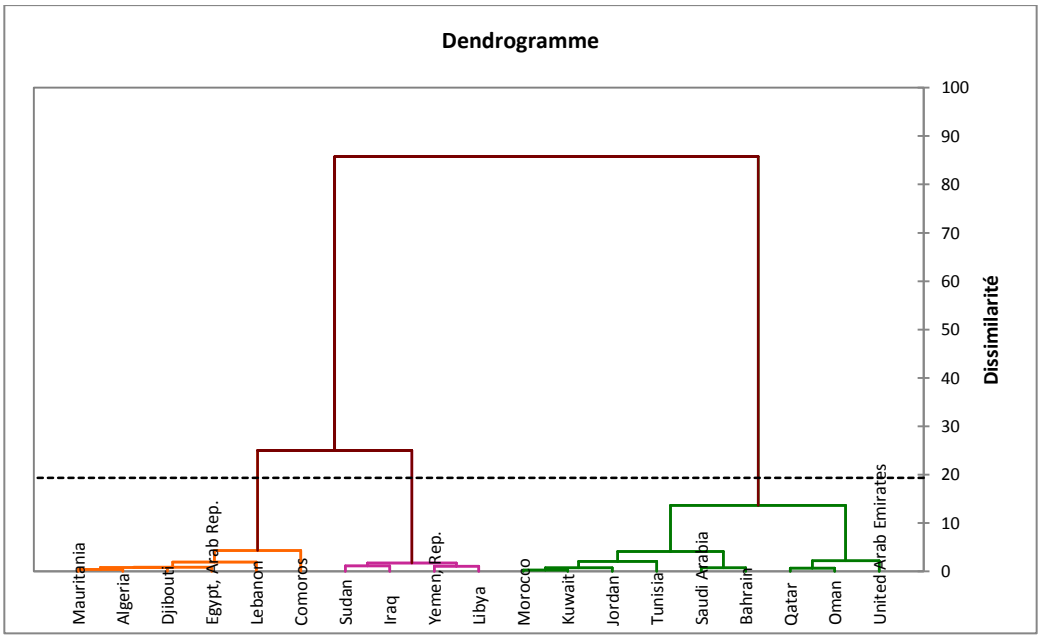

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج XL-STAT

المطلب الثاني: عرض النتائج المتوصل إليها من التحليل القياسي

سنقوم بتقدير النماذج الأساسية لبيانات البانل كون أن بيانات الدراسة تتلائم مع معطيات فهي تضم مقاطع تتمثل في الدول العربية وسلسلة زمنية الفترة الممتدة من سنة 1996-2017 (T=19) ، لذلك سنقوم من خلال تطبيق نماذج البانل تحديد مصدر الاختلاف فيما بين الدول العربي أهو متجانس الذي يأخذ النموذج التجميعي أم هو ذو أثر فردي ثابت أم عشوائي؟

النموذج المقترح للتقدير هو النموذج الذي يضم كل من المتغيرات المستقلة المتعلقة بالحكم الراشد وتأثيرها على المتغير التابع المتمثل في التنمية الاقتصادية، لذلك سنقوم بالتحليل الساكن لنماذج البانل لاختيار النموذج المفضل.

النموذج المقترح للتقدير يمكن صياغته كما يلي:

$$GDPP_{it} = \alpha + \beta_1 GL_{it} + \beta_2 PS_{it} + \beta_3 RL_{it} + \beta_4 RQ_{it} + \beta_5 VA_{it} + \beta_6 CC_{it} + \varepsilon_{it}$$

حيث: T=1;19 ، i=1;19 تعبر عن المقاطع وهي الدول العربية:n=N*T=19*19=361

جدول رقم (2-13): تقدير النماذج الأساسية لبيانات البانل

المتغيرات والمعاملات	نموذج الانحدار التجميعي	نموذج التأثيرات الثابتة	نموذج التأثيرات العشوائية
الثابت	**10909,85 (7,321)	**8191,850 (5,319)	8640,118 2,963
GL	1623,83 (1,013)	1623,83 (0,798)	1598,972 0,799
PS	−9,487 (−0,009)	**−4293,69 (−4,926)	**−4045,068 −4,765
RL	2631,92 (0,953)	**9752,804 (4,261)	**9956,878 4,5683
RQ	4697,94 (−1,908)	*4546,916 (2,494)	4266,274 2,377
VA	**−6670,43 (−4,584)	**−7444,187 (−5,502)	**−7312,856 −5,516
CC	**16530,35 (6,081)	1468,206 (0,828)	2098,505 1,194
معامل التحديد (R^2)	0,496	0,873	0,198
اختبارفيشر (F)	**58,147	**96,745	**14,625
قيمة اختبار DW	0,141	0,414	0,388

**** معنوي عند 1%، * معنوي عند 5%،** (): قيمة إختبار student

المصدر: من النتائج الوردة في الملحق رقم (3,4,5) إعتمادا على برنامج EVIEWS 10

بعد تقدير النماذج الثلاث الأساسية : نموذج الإنحدار التجميعي (PRM)، ونموذج التأثيرات الثابتة (FEM)، ونموذج التأثيرات العشوائية(REM)، سنقوم بالمفاضلة بينها من أجل اختيار النموذج الملائم وذلك باستخدام بعض الاختبارات الإحصائية.

1- أساليب الاختيار بين النماذج:

أ-إختبار فيشر F المقيد

$$F(N-1, NT-N-k) = \frac{\frac{(R^2_{FEM} - R^2_{PRM})}{(N-1)}}{(1-(R^2_{FEM})/(NT-N-k)}$$

$$F_c = \frac{\frac{(0,873-0,496)}{(19-1)}}{(1-0,873)/(19*19-19-6)} = 55,412$$

$$F_t\big((19-1;19*19-19-6);5\%\big) = F_t(19;336;0,05) = 1,52$$

بما أن القيمة المحسوبة (Fc) أكبر من القيمة المجدولة (Ft) نقبل الفرضية البديلة التي تقول أن نموذج التأثيرات الثابتة هو الملائم مقارنة بنموذج الانحدار التجميعي.

لذلك سنقوم بتطبيق اختبار Hausman الذي يفاضل بين نموذج التأثيرات الثابتة (FEM) والتأثيرات العشوائية (REM).

ب-اختبار Hausman

Correlated Random Effects - Hausman Test
Equation: Untitled
Test cross-section random effects

Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Cross-section random	10.552706	6	0.1032

بالنظر إلى الشكل نجد أن قيمة كاي تربيع المحسوبة بلغت (10,55) مستوى المعنوية لها بلغت 0,103 وهي أكبر من مستوى المعنوية 5% مما يدفعنا إلى قبول الفرضية الصفرية (H_0) التي تنص على أن نموذج التأثيرات العشوائية هو الملائم.

2- تقييم نموذج التأثيرات العشوائية

من خلال نموذج التأثيرات العشوائية المقدر نجد أن هناك اشارات موجبة للمعلمات المقدرة مما يدل على العلاقة الطردية بينها وبين التنمية الاقتصادية وهذه المؤشرات هي: فعالية الحكومة (GE) ، جودة التنظيم (RQ)، سيادة القانون (RL)، مكافحة الفساد (CC)، وهذه العلاقة أقرب إلى المنطق الاقتصادي حيث أنه كلما زادت هذه المؤشرات كان هناك زيادة في التنمية الاقتصادية في الدولة، بالاظافة إلى أن العنصر الثابت كان لها تأثير موجب، في المقابل هناك متغيرين كان لهما تأثير سالب على التنمية الاقتصادية في الدول العربية وهما الصوت و المساءلة (VA) الاستقرار السياسي وغياب العنف (PS).

أما من حيث المعنوية الجزئية نجد أن معلمات كل من المؤشرات: الاستقرار السياسي وغياب العنف(PS)، الصوت والمساءلة (VA)، سيادة القانون (RL) كان لها تأثير معنوي على التنمية الاقتصادية في الدول العربية.

في حين نجد أن النموذج كليا معنوي وذلك بالنظر إلى قيمة إختبار فيشر التي بلغت (14,62) التي نجد أنها معنوية عند 1%، أما القدرة التفسيرية بلغت 0,198 أي أن المتغيرات المدرجة (مؤشرات الحكم الراشد) تساهم في تفسير التنمية الاقتصادية بنسبة قدرها 19,8% وهي ضعيفة نسبيا، وهي تدل على أن هناك عوامل أخرى غير مدرجة في النموذج تساهم في التنمية الاقتصادية في الدول العربية، وعموما يمكننا قبول النموذج المقدّر من الناحية الاقتصادية والاحصائية.

المطلب الثالث: تحليل النتائج المتوصل إليها ومناقشتها

سنقوم من خلال هذا المطلب بمناقشة وتحليل النتائج الواردة في المطلبين السابقين، أي كل ما تعلق بوصف عينة ومتغيرات الدراسة اللذين تم فيه إستخدام التحليل العاملي باستخدام تحليل المركبات الرئيسية والتحليل العنقودي، أما المطلب الثاني التي تم فيه تقدير النماذج الأساسية لبيانات البانل.

تم الاعتماد في هذه الدراسة على عينة من الدول العربية التي ضمت 19 دولة من أصل 22 دولة إضافة إلى جنوب السودان، وتم الاقتصادر على هذا العدد نظرا لوفرة البيانات الاحصائية التي امتدت من الفترة 1996-2017 والتي ارتبطت أساسا بموضوع الدراسة حيث تمثلت في مؤشرات الحكم الراشد التي تم أخدها كمتغيرات مستقلة وعددها ستة متغيرات، أما متغير نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي الذي يعبر عن التنمية الاقتصادية بالدول العربية فقد تم أخده كمتغير تابع، فمن جدول مقارنة المتوسطات باستخدام جدول تحليل التباين تبين أن هناك فروق في مستويات التنمية فيما بين الدول العربية فعرفت دول الخليج مستويات عالية من التنمية مقارنة بباقي الدول العربية الأخرى وكانت كل من قطر والكويت في الصدارة ومن خلال التحليل الاحصائي عموما توصلنا إلى مايلي:

أولا: التحليل الوصفي وتحليل المركبات الرئيسية: خلال التحليل الوصفي لمتغيرات الحكم الراشد من خلال أخد المقطع العرضي خلال سنة 2017 يتضح أن أقل قيمة في المؤشرات مجتمعة في الدول العربية كان مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف (PS) ومتغير جودة التنظيم بقيم على التوالي: 2,96 و 2,21 ، حيث الأول كان بدولة اليمن والثاني كان بدولة ليبيا، أما أعلى قيمة في المؤشرات كانت في مؤشر فعالية الحكومة (GE) ومؤشر مكافحة الفساد (CC) بلغ على التوالي: 1,39 و1,18، كان كلاهما بدولة الامارات العربية المتحدة.

بخصوص تحليل المركبات الرئيسية نجد أن كل شروط الطريقة كانت محققة مما تم اعتماد نتائجها التي بينت أن التباين الكلي المفسر لمركبتين بلغ 92,62%، وبالنظر إلى جودة التمثيل للأفراد (الدول) نجد أن كل من ليبيا والامارات العربية ،العراق، قطر، اليمن، الأردن ممثلة جيدا على المحور الأول بنسبة تفوق 90% وبدرجة أقل نجد أن كل من سلطنة عمان والسودان بنسبة تفوق 80%، بينما الدول المغرب والكويت، مصر، الجزائر، البحرين، جيبوتي فقد تراوحت نسب تمثيلها بين 40% إلى 70% على المحور الأول، في حين نجد أن كل من الدول تونس، جزر القمر، السعودية وموريتانيا ممثلة جيدا في المحور الثاني بنسبة تفوق 52% وبدرجة أقل نجد دولة لبنان بنسبة 34%، أما المتغيرات يتضح أن معظم المتغيرات (RQ،GE، RL، CC) ممثلة جيدا وبنسبة تفوق 91% في المحور الأول، كما نجد أن المتغير PS فاقت نسبة تمثيله في هذا المحور 78%، كما أن متغير VA كان ممثلا جيدا في المحور الثاني بنسبة تفوق 89% والتمثيل البياني (2-4) يوضح ذلك، حيث يبين أن كل المتغيرات كانت قريب جدا من بعضها بجوار المحور الأول في الجهة السالبة، ماعدا متغير الصوت والمساءلة الذي كان قريب من المحور الثاني في الجهة السالبة، من خلال التمثيل البياني (2-5) الذي يبين تمثيل الدول والمتغيرات (متغيرات الحكم الراشد) يتضح أن المؤشرات (GE,RL,RQ,CC,PS) كانت متوجدة وبشكل قوي في كل من الدول: الامارات العربية، قطر، عمان وبدرجة أقل في السعودية والبحرين، في المقابل فهي ضعيفة إلى غائبة في كل من الدول اليمن، ليبيا، العراق وبدرجة أقل السودان، أما بقيت الدول فهذه المؤشرات كانت متوسطة إلى ضعيفة بها، في حين نجد أن مؤشر الصوت والمساءلة (VA) متواجد في تونس وبشكل أقل في جزر القمر، وهو جدا ضعيف في السودان، اليمن، السعودية وليبيا، ومن متوسط إلى ضعيف بباقي الدول العربية.

ثانيا: التحليل العنقودي: تم من خلال التحليل العنقودي تقسيم الدول العربية وفق مؤشرات الحكم الراشد إلى ثلاث مجموعات تمثلت فيما يلي:

1- المجموعة الأولى كان لها ترتيب متقدم مقارنة بباقي المجموعات في احتوائها على قيم إيجابية في مؤشرات الحكم الراشد، وما يميز هذه المجموعة هو أن معضمها من دول الخليج العربي (الامارات العربية، عمان، قطر، السعودية، البحرين، الكويت، الأردن) فهذه الدول تشترك في طبيعة نظام الحكم السائد بها وهو الحكم الملكي الذي يمتاز بالاستقرار اظافة إلى دولة المغرب التي بها نظام ملكي أيضا، كما تتميز بأنها دول نفطية ماعدا دولتي الأردن وعمان، كما ضمت أيضا الدولتين المغرب وتونس.

2- المجموعة الثانية عرفت مؤشرات حكم راشد من متوسطة إلى ضعيفة مما جعلها تأخذ هذا الترتيب ضمن مجموعة الدول العربية وضمت كل من الجزائر وجزر القمر، موريتانيا، مصر، لبنان وجيبوتي، وتشترك هذه الدول في طبيعة نظام الحكم وهو الحكم الجمهوري الذي يتميز بتغير السياسات المنتهجة مع مجيء كل رئيس جديد، مما يجعل قوانين البلد تتغير باستمرار وهذا ما يجلب معه في أغلب الأحيان البيروقراطية وتغيب الشفافية ويعم الفساد وانتشار حالة للاستقرار في البلد.

3- المجموعة الثالثة هي الدول التي تعتبر مؤشرات الحكم الراشد فيها غائبة أو ضعيفة جدا مما جعلها تأخذ هذا الترتيب، وما يميز هذه الدول وخاصة في السنوات الأخيرة شهدت حالة من اللأمن وغياب الاستقرار السياسي بها وخاصة في كل من اليمن وليبيا والعراق، كما نجد السودان انظمت إلى هذه المجموعة كونها تعرف تدهور كبير في الوضع الاقتصادي خاصة من جراء العقوبات الأمريكية المفروضة عليها منذ سنة 1997، وكذلك بسبب سياسات سوء التسيير المنتهجة من طرف الحكومات المتعاقبة مما جعل البلد يعرف أزمة خانقة اقتصادية واجتماعية وسياسية.

ثالثا: الدراسة القياسية: من خلال تطبيق التحليل الساكن لنماذج البانل تم تقدير النموذج الذي ضم المتغيرات المستقلة المتعلقة بالحكم الراشد وتأثيرها على المتغير التابع المتمثل في التنمية الاقتصادية، وتم إختيار النموذج المفضل باستخدام إختبار فيشر المقيد واختبار هوسمان، وبعد تقدير النماذج الأساسية الثلاثة: نموذج الإنحدار التجميعي (PRM)، ونموذج التأثيرات الثابتة(FEM) ، ونموذج التأثيرات العشوائية(REM)، تبين أن نموذج التأثيرات العشوائية هو الملائم، وهذا دليل على وجود إختلاف في العنصر العشوائي بين الدول العربية عند تقدير علاقة أثر مؤشرات الحكم الراشد على التنمية الاقتصادية أي وجود عوامل أخرى خارج النموذج تختلف من دولة إلى أخرى كانت هي السبب في ظهور الفروقات العشوائية بين الدول العربية، أما المؤشرات التي كان لها تأثير معنوي على التنمية الاقتصادية : الاستقرار السياسي وغياب العنف (PS)، الصوت والمساءلة (VA)، سيادة القانون (RL)، ويمكن حصر هذه العوامل التي جعلت الفروقات تظهر من خلال العنصر العشوائي فيما يلي:

- **عوامل سياسية وأمنية** : باعتبار أن الدول العربية متمايزة في طبيعة أنظمة الحكم بين الحكم الملكي الأكثر استقرار والحكم الجمهوري الذي يتغير فيه الحاكم في كل مدة زمنية مما يدفع إلى تغير السياسات المطبقة والقوانين السائدة في كل مرحلة، كما أن لاستقرار الوضع الامني دور كبير في زيادة التنمية الاقتصادية بالبلد، على اعتبار أن في السنوات الأخيرة شهدت بعض الدول العربية حالة

من عدم الاستقرار في الوضع الأمني في العراق، اليمن، ليبيا وأقل حدة منه في مصر تونس من جراء ثورات الربيع العربي، إظافة إلى الثورات الشعبية أو ما يسمى بالحراك الشعبي في كل من الجزائر والسودان وهو من جراء غياب الشفافية والرقابة على المال العام وانعدام المحاسبة وانتشار الفساد في الحكم.

- **عوامل اقتصادية وطبيعية :** يمكن ارجاع السبب في الفروقات الفردية العشوائية إلى وجود بعض الدول تتوفر على النفط والغاز مما يجعها أكثر وفرة وحضا في التنمية الاقتصادية من غيرها، فنجد أن دول الخليج معظمها دول مصدرة للنفط مما يجعل حضها أوفر في نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي مقارنة مع باقي الدول العربية إضافة إلى الجزائر وليبيا، مما ينعكس على التنمية المحلية بالبلد، كما نجد عامل تغير النظام الاقتصادي المطبق بالبلد فمثلا الانتقال من النظام الاشتراكي إلى نظام اقتصاد السوق وانتهاج سياسة الخوصصة في أغلب الدول العربية، إضافة إلى وضع المؤشرات الاقتصادية بالبلد، كما أن لعدد السكان دور في التنمية الاقتصادية كون الدول العربية تعرف تباين في إجمالي السكان القاطنين بها.

خلاصة الفصل

تم التطرق إلى الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة والتعريف بمتغيرات وعينة الدراسة والنموذج المقترح للتقدير، حيث تبين أن هناك فروق فيما بين الدول العربية في التنمية الإقتصادية، وتم أخذ مقطع عرضي لسنة 2017 حيث استخدمت تحليل المركبات الرئيسية من أجل إختزال مؤشرات الحكم الراشد إلى مركبات رئيسية وتحديد العلاقة بين المؤشرات والدول، إتضح أن المؤشرات (GE,RL,RQ,CC,PS) كانت متوجدة وبشكل قوي في كل من الدول: الامارات العربية، قطر، عمان وبدرجة أقل في السعودية والبحرين، في المقابل فهي ضعيفة إلى غائبة في كل من الدول اليمن، ليبيا، العراق وبدرجة أقل السودان ، في حين نجد أن مؤشر الصوت والمساءلة (VA) متواجد في تونس وبشكل أقل في جزر القمر، وهو جدا ضعيف في السودان، اليمن، السعودية وليبيا، ومن متوسط إلى ضعيف بباقي الدول العربية، كما تم استخدام تقنية التحليل العنقودي التي كان الهدف منها تصنيف الدول العربية إلى مجموعات وفق مؤشرات الحكم الراشد حيث خلصت الطريقة إلى ثلاث مجموعات أساسية في الدول العربية.

أما الدراسة القياسية التي اعتمدت على تقدير نماذج بيانات البانل تم من خلالها تقدير ثلاث نماذج أساسية، تبين من خلال اختبارات المفاضلة أن نموذج التأثيرات العشوائية هو الملائم أي هناك فوارق فردية عشوائية بين الدول العربية تأثر على التنمية الاقتصادية من غير المؤشرات المدرجة، أما المتغيرات التي كان لها تأثير معنوي على التنمية الاقتصادية تمثلت في: الاستقرار السياسي وغياب العنف (PS)، الصوت والمساءلة (VA)، سيادة القانون (RL).

خاتمـــــة

خاتمة

يعد إرساء مبادئ الحكم الراشد اليوم مطلبا أساسيا ولاسيما في الدول النامية ومنها الدول العربية، لما يحققه من دور إيجابي على النمو الاقتصادي، من خلال حسن إستغلال الموارد المتاحة وحسن توزيعها عن طريق مكافحة الفساد بكل أنواعه وزيادة الرقابة على المال العام وسيادة القانون وحسن تدبير الشؤون العامة في البلد...الخ، كل هذا من شأنه تكريس مبدأ العدالة والمساواة وتشجيع الإنتاجية وزيادة الرفاهية والعيش الكريم للأفراد وتقليص الفوارق الاجتماعية والنهوض بالتنمية الاقتصادية للبلد ككل.

جاءت هذه الدراسة لإظهار مدى تأثير مؤشرات الحكم الراشد على التنمية الاقتصادية في الدول العربية خلال الفترة 1996-2017، من خلال إستخدام مؤشرات الحكم الراشد، أما التنمية الاقتصادية فتم التعبير عنها بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، ولتحقيق الهدف قسمت الدراسة إلى فصلين، تم التطرق في الفصل الأول إلى الإطار النظري للتنمية الاقتصادية والحكم الراشد، لإبراز المفاهيم النظرية المتعلقة بموضوع الدراسة من خلال التطرق إلى التعاريف والأهمية والمؤشرات والأبعاد، كما تم التطرق إلى الدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدراسة والمقارنة، أما الفصل الثاني الذي مثل الجانب التطبيقي للموضوع فمن خلاله تم التعريف بالطريقة و الأدوات المستخدمة في الدراسة، وعرض النتائج المتوصل إليها وتحليلها ومناقشتها، من عينة تتكون من 19 دولة عربية، وبالاعتماد على أساليب إحصائية وقياسية توصلنا إلى نتائج حاولنا من خلالها إختبار فرضيات الدراسة التالية:

أولا: اختبار الفرضيات

الفرضية الأولى: وجود اختلاف في مستويات التنمية الاقتصادية فيما بين الدول العربية، محققة حيث نجد من خلال جدول تحليل التباين الأحادي لمقارنة المتوسطات أن هناك اختلاف في مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بين الدول العربية حيث عرفت دولة قطر أكبر ناتج محلي للفرد.

الفرضية الثانية: وجود تشابه كبير في مستوى مؤشرات الحكم الراشد بين الدول العربية. وهي غير محققة، فمن خلال التحليل العنقودي تبين وجود ثلاث تصنيفات للدول العربية وفق مؤشرات الحكم الراشد، مما يدل على عدم تشابه الدول العربية وفق هذه المؤشرات.

الفرضية الثالثة: تعتبر حرية التعبير والديمقراطية من أهم المؤشرات الغير موجودة بالدول العربية لذلك نتوقع أن يكون مؤشر الصوت والمساءلة ضعيف في الدول العربية، هذه الفرضية محققة حيث من خلال طريقة تحليل المركبات الرئيسية اتضح أن مؤشر الصوت والمساءلة يكاد يكون غائب تماما في أغلب الدول العربية فهو موجود في تونس بدرجة ضعيفة.

الفرضية الرابعة:هناك فروق فردية عشوائية فيما بين الدول العربية يعود إليها أساس الاختلاف في مدى تأثير مؤشرات الحكم الراشد على التنمية الاقتصادية، وهي فرضية محققة فمن خلال التحليل

الساكن لبيانات البانل وباستعمال إختبارات المفاضلة تبين أن نموذج التأثيرات العشوائية هو الملائم أي وجود متغيرات غير مدرجة في النموذج لها تأثير على التنمية في الدول العربية.

ثانيا: نتائج الدراسة:

خلصت الدراسة بعد محاولة الإحاطة بمختلف جوانب الموضوع بالنتائج الآتية:

- ✓ تعد مؤشرات الحكم الراشد ذات أهمية كبيرة في التأثير على التنمية الاقتصادية في الدول العربية كونها توفر مناخ سياسي وقانوني وبيئة اقتصادية تساعد تطور التنمية بالبلد.
- ✓ هناك فروق في مستويات التنمية بالدول العربية وذلك وفق لمؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي حيث شهدت دولة قطر والكويت أعلى مستويات وفي المقابل شهدت كل من السودان وجزر القمر أدنى المستويات.
- ✓ من خلال تحليل المركبات الرئيسية تبين غياب مؤشر الصوت والمساءلة بأغلب الدول العربية مما يوحي إلى غياب الديمقراطية في هذه الدول وهو مايؤثر سلبا على عملية التنمية.
- ✓ من خلال التحليل العنقودي تبين وجود ثلاث تصنيفات أساسية للدول العربية وفق مؤشرات الحكم الراشد لا يمكن الاعتماد على معيار واحد من أجل المفاضلة بين نماذج البانل بل تتعدد الاختبارات.
- ✓ دلت اختبارات المفاضلة بين نماذج البانل أن نموذج التأثيرات العشوائية هو الملائم للدراسة، وهذا راجع للعنصر العشوائي وليس الثابت أي إلى عوامل غير مدرجة في النموذج.
- ✓ المتغيرات التي كان لها تأثير معنوي على التنمية الاقتصادية في الدول العربية تمثلت في: الاستقرار السياسي وغياب العنف (PS)، الصوت والمساءلة (VA)، سيادة القانون (RL).

ثالثا: آفاق الدراسة

- ✓ دراسة مقارنة لأثر مؤشرات الحكم الراشد على النمو الاقتصادي بين الدول المتقدمة والدول النامية
- ✓ دراسة إستشرافية لأفاق للحكم الراشد في الجزائر خلال السنوات القادمة.
- ✓ دراسة معوقات الوصول إلى سياسة حكم راشد بالدول العربية.
- ✓ دراسة قياسية لأثر مؤشرات الحكم الراشد على التنمية المستدامة بدول شمال إفريقيا

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية:

أولا: الكتب

1. أحمد رمضان نعمة الله، أسامة أحمد الفيل وآخرون، **التنمية الإقتصادية و مشكلاتها مشاكل الفقر، التلوث البيئي التنمية المستدامة**، دار التعليم الجامعي 2015 الإسكندارية
2. أسامة ربيع أمين " **التحليل الاحصائي للمتغيرات المتعدد ة باستخدام برنامج spss**" القاهرة 2008
3. أمحمد بوزيان تيغزة " **التحليل العاملي الاستكشافي و التوكيدي**" دار المسيرة الأردن ط1، 2012
4. إبراهيم سليمان عيسى، "**أزمة المياه في الوطن العربي المشكلة والحلول الممكنة**"، دار الكتاب الحديث، القاهرة ، مصر 2003
5. ثائر مطلق محمد عياصرة، **النماذج والطرق الكمية في التخطيط وتطبيقاتها في الحاسوب**، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2012
6. جمال حلاوة، علي صالح، **مدخل إلى علم التنمية**، دار الشروق للنشر والتوزيع، الأردن 2009
7. زهير عبد الكريم الكايد، **الحكمانية ، قضايا وتطبيقات** عمان، المركز العربي للتنمية الإدارية ، 2003
8. سمير كامل عاشور، ساميه ابو الفتوح سالم "**العرض و التحليل الاحصائي باستخدام spsswin** "، ج 2، ط2، 2009
9. صدر الدين صواليلي "**تحليل المعطيات**" دار هومة للنشر والتوزيع الجزائر 2012
10. عبد الرحمان سانية، **دراسات في التنمية الإقتصادية** طبعة 4 مكتبة حسن العصرية للنشر والتوزيع، لبنان 2014
11. عبد الجابر تيم و آخرون، "**مستقبل التنمية في الوطن العربي**"، دار البازوري، العلمية للنشر والتوزيع ، عمان، الأردن 1998
12. عصام عمر مندور ،**التنمية الإقتصادية والإجتماعية والتغيير الهيكلي في الدول العربية(المنهج النظرية القياس)** دار التعليم الجامعي بالإسكندرية 2011
13. عماد السخن، **التخطيط للتنمية الإقتصادية**، دار أمجد للنشر والتوزيع، عمان، 2015
14. كامل بكري، **التنمية الإقتصادية**، الإسكندارية الدار الجامعية د.س.ن
15. محفوظ جودة " **التحليل الاحصائي المتقدم باستخدام spss** " دار وائل للنشر والتوزيع الأردن، الطبعة الثانية 2009
16. محمد حسن دخيل **:إشكاليات التنمية الإقتصادية المتوازنة (دراسة مقارنة)** الطبعة الأولى منشورات الحلبي الحقوقية 2009
17. محمد صالح تركي القريشي، **علم اقتصاد التنمية** الطبعة الأولى دار إثراء للنشر والتوزيع عمان الأردن 2010
18. محمد عبدالعزيز عجمية و آخرون، **التنمية الأقتصادية بين النظرية والتطبيق(النظريات، الاستراتيجيات، التمويل)** الدار الجامعية، مصر 2007
19. مصطفى حسين واخرون، "**أبعاد التنمية في الوطن العربي**" ، دار المستقبل ، عمان ، الأردن 1995

ثانيا: المذكرات

1. مصعب عرباوي "**واقع الحكم الراشد في الدول العربية دراسة تحليلية في المؤشرات السياسية والإقتصادية دراسة حالة الجزائر (2000 2014)**، مذكرة لنيل شهادة ماستر علوم سياسية تخصص الأنظمة السياسية المقارنة والحكومة، جامعة بسكرة، 2014 2015

ثالثا: المجلات (المقالات) والتقارير

1. لخضر رابحي، د.عبد المجيد بن يكن، **الحكم الراشد ودوره في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر**، مجلة العلوم القانونية والسياسية، عدد 17 جانفي 2018
2. صفيح صلدق، **تحليل تأثير الحكم الراشد على تدفق الإستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الجزائر**، المجلة الجزائرية للإقتصاد والإدارة عدد 17 جانفي 2016
3. بن ديش نعيمة، زواط فاطمة، **الحكم الراشد والأستثمار الأجنبي المباشر في منطقة المينا دراسة قياسية للفترة (1996-2014)**، مجلة الدراسات الإقتصادية والمالية(جامعة الوادي العدد التاسع المجلد)
4. زكريا يحي الجمال، **اختبار النموذج في نماذج البيانات الطويلة الثابتة والعشوائية**، المجلة العراقية للعلوم الإحصائية، ع 21، 2012
5. صندوق النقد العربي **التقرير الاقتصادي العربي الموحد** لسنة 2015

رابعا: الملتقيات والمؤتمرات

1. مجدي الشربجي، **أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على النمو الاقتصادي في الدول العربية**، جامعة الشلف، ملتقى دولي حول رأس المال الفكري في متطلبات العمال العربية في الاقتصاديات الحديثة، 2013

خامسا: المواقع الإلكترونية

1. https://info.worldbank.org/governance/wgi/#home
2. https://www.albankaldawli.org/

المراجع باللغة الأجنبية

Les Livres

1. Badi Baltagi "**Economitric Analysis of Panel Data** "John Wiley & Sons Ltd, The Atrium, Southern Gate, Chichester, West Sussex PO19 8SQ, England third edition 2005
2. Dielman, « **Pooled Cross-Sectional and tim series data analysis** », Texas Christian University, USA, 1989
3. Free. A and Kim, « **Logitudinal and panel Data** », University of Wisconsin, Madison, 2007
4. Johnson R. A., & Wichern, D. W. **Applied Multivariate statistical analysis**, Uppre Saddle River (NJ): prentice-Hall prentice-Hall. 2002
5. Peracchi.F, « **Econometrics** », England, John Wiley et Sons LTD, 2001
6. Régis Bourbonnais « **Economitrie Cours et exercise corrigés** » 9é edition Dunod, Paris ,2015
7. William Green, « **Econometric Analysis** », 6th ed , New Jersey , Prentice Hall, Apper Saddle River, 2007

Les Articles

1 Hsiao C., **Analysis of panel Data**, Cambridge University Press, Cambridge, 2003. ; Klevmarken, N. A., Panel Studies:What can we learn from them? Introduction, European Economic Review, 33, 1989

قائمة الملاحق

الملحق رقم (01): الدول العربية المستعملة في الدراسة

الرقم	PAYS	البلد
1	Algeria	الجزائر
2	Bahrain	البحرين
3	Comoros	جزر القمر
4	Djibouti	جيبوتي
5	Egypt, Arab Rep.	مصر
6	Iraq	العراق
7	Jordan	الأردن
8	Kuwait	الكويت
9	Lebanon	لبنان
10	Libya	ليبيا
11	Mauritania	موريتانيا
12	Morocco	المغرب
13	Oman	عمان
14	Qatar	قطر
15	Saudi Arabia	السعودية
16	Sudan	السودان
17	Tunisia	تونس
18	United Arab Emirates	الامارات العربية
19	Yemen, Rep.	اليمن

ملحق رقم (02): نتائج تصنيف التحليل العنقودي

Résultats par objet	
Observation	Classe
Algeria	1
Bahrain	2
Comoros	1
Djibouti	1
Egypt, Arab Rep.	1
Iraq	3
Jordan	2
Kuwait	2
Lebanon	1
Libya	3
Mauritania	1
Morocco	2
Oman	2
Qatar	2
Saudi Arabia	2
Sudan	3
Tunisia	2
United Arab Emirates	2
Yemen, Rep.	3

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج XL-STAT

ملحق رقم(03): نتائج تقدير نموذج الانحدار التجميعي

Dependent Variable: GDPP
Method: Panel Least Squares
Date: 04/18/19 Time: 13:56
Sample: 1996 2017
Periods included: 19
Cross-sections included: 19
Total panel (balanced) observations: 361

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GE	2607.562	2571.632	1.013972	0.3113
PS	-9.487469	1039.872	-0.009124	0.9927
RL	2631.927	2761.446	0.953097	0.3412
RQ	-4697.949	2460.953	-1.908996	0.0571
VA	-6670.438	1454.884	-4.584860	0.0000
CC	16530.35	2718.268	6.081207	0.0000
C	10919.85	1491.411	7.321824	0.0000

R-squared	0.496359	Mean dependent var	11532.66
Adjusted R-squared	0.487823	S.D. dependent var	16729.26
S.E. of regression	11972.55	Akaike info criterion	21.63782
Sum squared resid	5.07E+10	Schwarz criterion	21.71323
Log likelihood	-3898.627	Hannan-Quinn criter.	21.66780
F-statistic	58.14705	Durbin-Watson stat	0.141568
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج EVIEWS10

ملحق رقم(04): نتائج تقدير نموذج التأثيرات الثابتة

Dependent Variable: GDPP
Method: Panel Least Squares
Date: 04/18/19 Time: 13:57
Sample: 1996 2017
Periods included: 19
Cross-sections included: 19
Total panel (balanced) observations: 361

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GE	1623.834	2034.455	0.798167	0.4253
PS	-4293.694	871.5682	-4.926401	0.0000
RL	9752.804	2288.484	4.261688	0.0000
RQ	4546.916	1822.415	2.494994	0.0131
VA	-7444.187	1352.792	-5.502832	0.0000
CC	1468.206	1771.081	0.828989	0.4077
C	8191.850	1539.928	5.319632	0.0000

Effects Specification

Cross-section fixed (dummy variables)

R-squared	0.873584	Mean dependent var	11532.66
Adjusted R-squared	0.864554	S.D. dependent var	16729.26
S.E. of regression	6156.865	Akaike info criterion	20.35526
Sum squared resid	1.27E+10	Schwarz criterion	20.62457
Log likelihood	-3649.125	Hannan-Quinn criter.	20.46233
F-statistic	96.74527	Durbin-Watson stat	0.414035
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج EVIEWS10

ملحق رقم(05): نتائج تقدير نموذج التأثيرات العشوائية

Dependent Variable: GDPP
Method: Panel EGLS (Cross-section random effects)
Date: 04/18/19 Time: 13:58
Sample: 1996 2017
Periods included: 19
Cross-sections included: 19
Total panel (balanced) observations: 361
Swamy and Arora estimator of component variances

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GE	1598.972	2000.223	0.799396	0.4246
PS	-4045.068	848.7510	-4.765906	0.0000
RL	9965.878	2181.498	4.568364	0.0000
RQ	4266.274	1794.760	2.377072	0.0180
VA	-7312.856	1325.520	-5.516974	0.0000
CC	2098.505	1766.788	1.194512	0.2331
C	8640.118	2915.776	2.963230	0.0033

Effects Specification	S.D.	Rho
Cross-section random	11010.00	0.7618
Idiosyncratic random	6156.865	0.2382

Weighted Statistics

R-squared	0.198651	Mean dependent var	1467.507
Adjusted R-squared	0.185069	S.D. dependent var	6863.948
S.E. of regression	6196.330	Sum squared resid	1.36E+10
F-statistic	14.62582	Durbin-Watson stat	0.388176
Prob(F-statistic)	0.000000		

Unweighted Statistics

R-squared	0.359609	Mean dependent var	11532.66
Sum squared resid	9.45E+10	Durbin-Watson stat	0.081771

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج EVIEWS10

ملحق رقم (06): المتغيرات المستعملة في الدراسة

PAYS	I	T	VA	PS	GE	RQ	RL	CC	GDPP
Algeria	1	1996	-1,17	-1,78	-1,09	-0,91	-1,22	-0,57	1596,03
Algeria	1	1998	-1,24	-1,88	-0,83	-0,74	-1,16	-0,88	1588,48
Algeria	1	2000	-1,11	-1,43	-0,96	-0,71	-1,21	-0,94	1757,02
Algeria	1	2002	-1,04	-1,63	-0,60	-0,58	-0,63	-0,88	1774,03
Algeria	1	2003	-1,08	-1,75	-0,61	-0,52	-0,59	-0,69	2094,34
Algeria	1	2004	-0,80	-1,36	-0,57	-0,54	-0,62	-0,68	2598,91
Algeria	1	2005	-0,72	-0,92	-0,47	-0,38	-0,75	-0,48	3100,12
Algeria	1	2006	-0,92	-1,13	-0,47	-0,57	-0,71	-0,52	3464,61
Algeria	1	2007	-0,98	-1,15	-0,57	-0,62	-0,77	-0,56	3935,18
Algeria	1	2008	-0,98	-1,09	-0,63	-0,79	-0,74	-0,59	4905,25
Algeria	1	2009	-1,04	-1,20	-0,58	-1,07	-0,79	-0,58	3868,83
Algeria	1	2010	-1,02	-1,26	-0,48	-1,17	-0,78	-0,52	4463,39
Algeria	1	2011	-1,00	-1,36	-0,56	-1,19	-0,81	-0,54	5432,41
Algeria	1	2012	-0,91	-1,33	-0,53	-1,28	-0,77	-0,50	5565,13
Algeria	1	2013	-0,89	-1,20	-0,53	-1,17	-0,69	-0,47	5471,12
Algeria	1	2014	-0,82	-1,19	-0,48	-1,28	-0,77	-0,60	5466,43
Algeria	1	2015	-0,84	-1,09	-0,50	-1,17	-0,87	-0,66	4160,22
Algeria	1	2016	-0,86	-1,10	-0,54	-1,17	-0,86	-0,69	3916,88
Algeria	1	2017	-0,90	-0,96	-0,60	-1,20	-0,86	-0,61	4123,39
Bahrain	2	1996	-0,72	-0,31	0,78	0,79	-0,01	0,33	10544,67
Bahrain	2	1998	-1,07	-0,16	0,60	0,81	0,38	0,27	10076,19
Bahrain	2	2000	-1,06	0,06	0,59	0,79	0,30	0,38	13636,35
Bahrain	2	2002	-0,57	0,28	0,55	0,91	0,57	0,82	13102,33
Bahrain	2	2003	-0,59	0,48	0,48	0,65	0,62	0,40	14221,99
Bahrain	2	2004	-0,56	0,31	0,55	0,71	0,71	0,45	15846,48
Bahrain	2	2005	-0,74	0,01	0,40	0,66	0,61	0,39	17959,18
Bahrain	2	2006	-0,90	-0,37	0,40	0,68	0,38	0,19	19308,00
Bahrain	2	2007	-0,86	-0,25	0,41	0,77	0,53	0,18	20977,11
Bahrain	2	2008	-0,87	-0,24	0,39	0,71	0,53	0,19	23067,57
Bahrain	2	2009	-0,79	-0,14	0,48	0,69	0,52	0,19	19356,67
Bahrain	2	2010	-0,97	-0,49	0,46	0,71	0,44	0,18	20722,10
Bahrain	2	2011	-1,22	-0,95	0,52	0,72	0,35	0,22	22512,16
Bahrain	2	2012	-1,32	-1,13	0,55	0,69	0,26	0,37	23649,37
Bahrain	2	2013	-1,32	-1,34	0,59	0,61	0,33	0,43	24737,17
Bahrain	2	2014	-1,31	-0,91	0,57	0,71	0,41	0,28	24983,38
Bahrain	2	2015	-1,31	-1,07	0,56	0,82	0,43	0,14	22688,88
Bahrain	2	2016	-1,37	-0,79	0,32	0,61	0,46	-0,02	22560,58
Bahrain	2	2017	-1,39	-0,95	0,19	0,41	0,45	-0,14	23655,04
Comoros	3	1996	-0,42	0,51	-1,66	-1,13	-0,88	-1,00	471,72
Comoros	3	1998	-0,38	0,56	-1,58	-1,20	-1,09	-1,23	417,93
Comoros	3	2000	-1,03	0,02	-1,19	-1,24	-1,29	-1,11	375,85
Comoros	3	2002	-0,34	0,40	-0,80	-1,10	-0,95	-0,90	433,27
Comoros	3	2003	-0,57	-0,67	-1,28	-1,37	-0,87	-0,86	544,51
Comoros	3	2004	-0,52	-0,16	-1,54	-1,47	-1,02	-0,90	616,42
Comoros	3	2005	-0,63	-0,44	-1,60	-1,51	-1,00	-0,88	621,90
Comoros	3	2006	-0,22	-0,36	-1,68	-1,49	-0,95	-0,70	648,30
Comoros	3	2007	-0,39	-1,09	-1,76	-1,45	-1,01	-0,71	720,76
Comoros	3	2008	-0,29	-1,11	-1,78	-1,49	-1,03	-0,79	795,97
Comoros	3	2009	-0,34	-0,77	-1,77	-1,55	-1,13	-0,83	778,55
Comoros	3	2010	-0,42	-0,56	-1,74	-1,42	-1,05	-0,81	769,17
Comoros	3	2011	-0,37	-0,55	-1,76	-1,36	-1,00	-0,79	829,76
Comoros	3	2012	-0,47	-0,45	-1,55	-1,39	-1,02	-0,78	788,63
Comoros	3	2013	-0,46	-0,26	-1,59	-1,20	-0,94	-0,74	834,34

Comoros	3	2014	-0,29	-0,19	-1,67	-1,10	-0,89	-0,61	852,95
Comoros	3	2015	-0,29	-0,23	-1,52	-1,03	-0,82	-0,72	727,65
Comoros	3	2016	-0,25	0,04	-1,55	-1,05	-1,00	-0,67	775,08
Comoros	3	2017	-0,30	0,03	-1,57	-1,04	-1,05	-0,68	797,29
Djibouti	4	1996	-0,88	-0,34	-0,89	-1,00	-0,97	-0,72	767,47
Djibouti	4	1998	-0,99	-0,96	-1,03	-1,02	-0,85	-0,78	755,60
Djibouti	4	2000	-0,88	-0,24	-1,03	-0,71	-0,89	-0,95	768,18
Djibouti	4	2002	-0,83	-0,31	-0,80	-0,53	-0,92	-0,74	792,15
Djibouti	4	2003	-0,67	-0,91	-0,66	-0,72	-0,87	-0,82	819,97
Djibouti	4	2004	-0,78	-0,34	-0,59	-0,65	-0,85	-0,58	864,18
Djibouti	4	2005	-1,11	-0,81	-0,80	-0,78	-0,96	-0,71	904,73
Djibouti	4	2006	-1,12	-0,26	-0,88	-0,75	-0,88	-0,66	965,67
Djibouti	4	2007	-1,20	-0,12	-0,86	-0,70	-0,76	-0,54	1047,59
Djibouti	4	2008	-1,20	0,27	-0,87	-0,66	-0,64	-0,33	1214,08
Djibouti	4	2009	-1,21	0,49	-0,89	-0,61	-0,68	-0,37	1253,66
Djibouti	4	2010	-1,27	0,25	-0,97	-0,63	-0,73	-0,40	1325,99
Djibouti	4	2011	-1,41	0,18	-0,95	-0,54	-0,81	-0,41	1430,99
Djibouti	4	2012	-1,43	0,16	-1,06	-0,43	-0,79	-0,46	1536,15
Djibouti	4	2013	-1,47	-0,10	-0,96	-0,52	-0,77	-0,54	1477,36
Djibouti	4	2014	-1,43	-0,77	-0,97	-0,53	-0,87	-0,60	1595,15
Djibouti	4	2015	-1,41	-0,44	-0,95	-0,70	-0,92	-0,66	1761,61
Djibouti	4	2016	-1,37	-0,63	-0,97	-0,70	-0,98	-0,65	1872,23
Djibouti	4	2017	-1,41	-0,71	-1,03	-0,64	-0,91	-0,64	1927,59
Egypt, Arab Rep.	5	1996	-0,84	-0,52	-0,47	-0,05	0,00	-0,47	1041,52
Egypt, Arab Rep.	5	1998	-0,91	-0,02	-0,23	-0,33	-0,04	-0,46	1259,00
Egypt, Arab Rep.	5	2000	-0,89	0,05	-0,22	-0,34	-0,01	-0,55	1428,18
Egypt, Arab Rep.	5	2002	-1,10	-0,41	-0,41	-0,48	0,01	-0,41	1210,23
Egypt, Arab Rep.	5	2003	-1,08	-0,64	-0,34	-0,60	0,02	-0,55	1120,87
Egypt, Arab Rep.	5	2004	-0,95	-0,82	-0,27	-0,51	0,02	-0,65	1045,94
Egypt, Arab Rep.	5	2005	-0,96	-0,63	-0,42	-0,42	-0,02	-0,62	1168,12
Egypt, Arab Rep.	5	2006	-1,20	-0,84	-0,51	-0,44	-0,26	-0,75	1375,20
Egypt, Arab Rep.	5	2007	-1,17	-0,55	-0,39	-0,29	-0,23	-0,76	1640,48
Egypt, Arab Rep.	5	2008	-1,21	-0,51	-0,37	-0,18	-0,13	-0,78	2011,25
Egypt, Arab Rep.	5	2009	-1,16	-0,61	-0,28	-0,20	-0,11	-0,52	2291,67
Egypt, Arab Rep.	5	2010	-1,19	-0,90	-0,37	-0,17	-0,18	-0,63	2602,48
Egypt, Arab Rep.	5	2011	-1,14	-1,44	-0,57	-0,34	-0,45	-0,70	2747,48
Egypt, Arab Rep.	5	2012	-0,77	-1,44	-0,81	-0,48	-0,47	-0,60	3181,44
Egypt, Arab Rep.	5	2013	-1,05	-1,64	-0,88	-0,64	-0,63	-0,63	3213,39
Egypt, Arab Rep.	5	2014	-1,18	-1,63	-0,82	-0,76	-0,66	-0,62	3327,75
Egypt, Arab Rep.	5	2015	-1,18	-1,50	-0,75	-0,84	-0,59	-0,64	3547,71
Egypt, Arab Rep.	5	2016	-1,20	-1,44	-0,65	-0,92	-0,51	-0,65	3479,28
Egypt, Arab Rep.	5	2017	-1,25	-1,42	-0,62	-0,86	-0,53	-0,54	2412,73
Iraq	6	1996	-1,96	-1,82	-2,09	-2,15	-1,56	-1,60	1698,12
Iraq	6	1998	-1,94	-1,53	-1,95	-2,23	-1,55	-1,43	1739,69
Iraq	6	2000	-2,01	-1,74	-1,98	-2,20	-1,39	-1,50	1652,72
Iraq	6	2002	-2,05	-1,61	-1,95	-1,99	-1,51	-1,41	1701,94
Iraq	6	2003	-1,50	-2,39	-1,70	-1,41	-1,64	-1,21	1864,41
Iraq	6	2004	-1,64	-3,18	-1,59	-1,65	-1,83	-1,48	1391,82
Iraq	6	2005	-1,30	-2,69	-1,63	-1,53	-1,71	-1,37	1849,60
Iraq	6	2006	-1,28	-2,83	-1,72	-1,39	-1,68	-1,45	2351,81
Iraq	6	2007	-1,13	-2,77	-1,57	-1,32	-1,84	-1,46	3129,22
Iraq	6	2008	-1,10	-2,47	-1,24	-1,15	-1,77	-1,46	4521,03
Iraq	6	2009	-1,02	-2,18	-1,18	-1,01	-1,70	-1,33	3735,14
Iraq	6	2010	-0,99	-2,24	-1,20	-1,05	-1,56	-1,26	4502,75
Iraq	6	2011	-1,07	-1,85	-1,13	-1,09	-1,45	-1,17	5854,61
Iraq	6	2012	-1,08	-1,93	-1,11	-1,25	-1,46	-1,22	6651,12
Iraq	6	2013	-1,06	-2,01	-1,10	-1,24	-1,45	-1,28	6925,22

Iraq	6	2014	-1,14	-2,48	-1,11	-1,25	-1,33	-1,33	6703,07
Iraq	6	2015	-1,13	-2,26	-1,25	-1,24	-1,42	-1,37	4974,03
Iraq	6	2016	-1,02	-2,31	-1,27	-1,13	-1,63	-1,39	4609,60
Iraq	6	2017	-1,05	-2,33	-1,27	-1,20	-1,64	-1,37	5165,71
Jordan	7	1996	-0,24	-0,04	-0,03	0,02	0,28	-0,04	1469,00
Jordan	7	1998	-0,42	0,08	0,05	0,42	0,35	0,10	1605,61
Jordan	7	2000	-0,28	0,00	-0,02	0,26	0,37	0,08	1657,89
Jordan	7	2002	-0,80	-0,46	0,11	0,04	0,11	-0,05	1812,29
Jordan	7	2003	-0,63	-0,07	0,21	0,21	0,36	0,31	1889,21
Jordan	7	2004	-0,55	-0,23	0,06	0,29	0,32	0,26	2061,46
Jordan	7	2005	-0,51	-0,13	0,03	0,10	0,33	0,26	2203,08
Jordan	7	2006	-0,72	-0,76	0,20	0,33	0,33	0,26	2537,30
Jordan	7	2007	-0,68	-0,30	0,23	0,31	0,39	0,26	2762,81
Jordan	7	2008	-0,74	-0,37	0,23	0,32	0,41	0,36	3385,61
Jordan	7	2009	-0,78	-0,35	0,24	0,27	0,25	0,16	3492,13
Jordan	7	2010	-0,80	-0,31	0,10	0,23	0,19	0,04	3679,19
Jordan	7	2011	-0,80	-0,51	0,09	0,30	0,24	0,10	3807,32
Jordan	7	2012	-0,73	-0,52	-0,01	0,19	0,37	0,07	3870,75
Jordan	7	2013	-0,81	-0,61	-0,05	0,14	0,39	0,07	3992,87
Jordan	7	2014	-0,75	-0,54	0,12	0,08	0,46	0,14	4066,94
Jordan	7	2015	-0,77	-0,61	0,12	0,08	0,44	0,26	4096,10
Jordan	7	2016	-0,71	-0,49	0,14	0,05	0,30	0,27	4087,94
Jordan	7	2017	-0,72	-0,53	0,12	0,10	0,26	0,26	4129,75
Kuwait	8	1996	-0,24	0,17	0,12	0,31	0,60	0,48	19300,86
Kuwait	8	1998	-0,30	0,46	-0,06	-0,04	0,64	0,59	14126,88
Kuwait	8	2000	-0,30	0,75	-0,08	-0,03	0,57	0,59	18389,38
Kuwait	8	2002	-0,36	-0,15	0,11	0,36	0,61	1,01	17789,42
Kuwait	8	2003	-0,40	0,29	0,12	0,41	0,57	0,80	22071,57
Kuwait	8	2004	-0,30	0,34	0,10	0,57	0,52	0,79	26921,08
Kuwait	8	2005	-0,48	0,25	0,17	0,47	0,54	0,51	35490,26
Kuwait	8	2006	-0,58	0,41	0,29	0,30	0,54	0,43	42717,56
Kuwait	8	2007	-0,55	0,62	0,10	0,26	0,60	0,37	45793,98
Kuwait	8	2008	-0,54	0,50	-0,01	0,17	0,59	0,42	55572,00
Kuwait	8	2009	-0,48	0,35	0,20	0,15	0,59	0,31	37567,30
Kuwait	8	2010	-0,52	0,45	0,17	0,16	0,59	0,30	38497,62
Kuwait	8	2011	-0,56	0,31	0,02	0,08	0,55	0,09	48268,59
Kuwait	8	2012	-0,64	0,20	-0,07	-0,04	0,37	-0,19	51264,07
Kuwait	8	2013	-0,66	0,17	-0,07	-0,07	0,37	-0,19	48399,81
Kuwait	8	2014	-0,66	0,15	-0,15	-0,15	0,02	-0,24	42996,32
Kuwait	8	2015	-0,66	-0,21	-0,03	-0,17	0,00	-0,23	29109,07
Kuwait	8	2016	-0,63	-0,05	-0,15	-0,07	0,03	-0,27	27368,29
Kuwait	8	2017	-0,61	-0,04	-0,17	-0,06	0,10	-0,33	29040,36
Lebanon	9	1996	-0,33	-0,67	-0,13	-0,41	-0,28	-0,66	4457,96
Lebanon	9	1998	-0,40	-0,75	-0,01	-0,16	-0,31	-0,45	5538,68
Lebanon	9	2000	-0,31	-0,44	-0,19	-0,37	-0,17	-0,54	5334,90
Lebanon	9	2002	-0,66	-0,36	-0,29	-0,36	-0,31	-0,48	5436,60
Lebanon	9	2003	-0,49	-0,46	-0,21	-0,11	-0,39	-0,67	5425,67
Lebanon	9	2004	-0,41	-0,71	-0,26	-0,09	-0,26	-0,66	5424,22
Lebanon	9	2005	-0,28	-1,00	-0,19	-0,16	-0,33	-0,53	5339,44
Lebanon	9	2006	-0,39	-1,81	-0,26	-0,21	-0,64	-0,94	5372,07
Lebanon	9	2007	-0,47	-2,12	-0,33	-0,26	-0,70	-0,89	6014,27
Lebanon	9	2008	-0,42	-1,88	-0,42	-0,25	-0,67	-0,82	7109,47
Lebanon	9	2009	-0,36	-1,56	-0,47	-0,05	-0,68	-0,83	8480,95
Lebanon	9	2010	-0,33	-1,63	-0,28	0,05	-0,71	-0,88	8858,28
Lebanon	9	2011	-0,39	-1,56	-0,27	-0,06	-0,69	-0,90	8734,19
Lebanon	9	2012	-0,39	-1,66	-0,35	-0,12	-0,75	-0,87	8922,90
Lebanon	9	2013	-0,40	-1,69	-0,40	-0,08	-0,78	-0,92	8721,25

Lebanon	9	2014	-0,42	-1,70	-0,38	-0,25	-0,77	-1,04	8536,68
Lebanon	9	2015	-0,46	-1,70	-0,47	-0,29	-0,83	-0,88	8452,44
Lebanon	9	2016	-0,52	-1,62	-0,54	-0,34	-0,83	-0,97	8257,29
Lebanon	9	2017	-0,58	-1,59	-0,51	-0,31	-0,82	-1,00	8523,75
Libya	10	1996	-1,50	-0,99	-0,88	-1,74	-1,18	-0,87	5537,18
Libya	10	1998	-1,68	-0,81	-0,94	-1,91	-1,11	-0,91	5244,88
Libya	10	2000	-1,69	-0,30	-1,09	-1,79	-0,99	-0,87	7145,63
Libya	10	2002	-1,82	-0,10	-1,00	-1,61	-1,14	-0,95	3705,44
Libya	10	2003	-1,76	0,12	-0,88	-1,48	-0,90	-0,88	4676,97
Libya	10	2004	-1,80	0,36	-0,85	-1,35	-0,91	-0,91	5806,08
Libya	10	2005	-1,86	0,45	-1,04	-1,48	-0,98	-0,96	8171,36
Libya	10	2006	-1,98	0,36	-1,06	-1,46	-1,08	-1,08	9344,99
Libya	10	2007	-1,95	0,75	-1,22	-1,11	-0,95	-1,05	11308,57
Libya	10	2008	-1,94	0,81	-1,18	-0,91	-0,82	-0,95	14396,05
Libya	10	2009	-1,91	0,83	-1,09	-1,14	-0,93	-1,21	10296,97
Libya	10	2010	-1,94	0,03	-1,10	-1,19	-0,99	-1,29	12120,56
Libya	10	2011	-1,59	-1,29	-1,31	-1,54	-1,20	-1,30	5602,55
Libya	10	2012	-0,90	-1,59	-1,47	-1,66	-1,14	-1,36	13209,14
Libya	10	2013	-0,97	-1,84	-1,47	-1,86	-1,34	-1,48	10571,85
Libya	10	2014	-1,11	-2,35	-1,69	-2,12	-1,51	-1,56	6631,53
Libya	10	2015	-1,34	-2,20	-1,65	-2,23	-1,63	-1,62	4695,27
Libya	10	2016	-1,43	-2,28	-1,89	-2,27	-1,82	-1,63	5125,68
Libya	10	2017	-1,44	-2,33	-1,77	-2,21	-1,78	-1,59	7998,03
Mauritania	11	1996	-0,57	0,37	-0,12	-0,40	-0,50	-0,56	601,77
Mauritania	11	1998	-0,71	0,35	-0,06	-0,51	-0,48	-0,47	539,43
Mauritania	11	2000	-0,79	0,34	-0,14	-0,37	-0,42	-0,45	477,48
Mauritania	11	2002	-0,79	0,38	0,00	0,34	-0,52	-0,03	460,95
Mauritania	11	2003	-0,76	0,06	0,05	-0,05	-0,52	-0,03	528,58
Mauritania	11	2004	-1,13	-0,17	-0,43	-0,06	-0,73	-0,53	602,55
Mauritania	11	2005	-0,91	-0,23	-0,29	-0,37	-0,71	-0,56	697,75
Mauritania	11	2006	-0,85	0,24	-0,87	-0,43	-0,78	-0,74	944,13
Mauritania	11	2007	-0,67	-0,28	-0,91	-0,46	-0,70	-0,58	1013,31
Mauritania	11	2008	-0,94	-0,64	-0,98	-0,64	-1,14	-0,79	1167,54
Mauritania	11	2009	-0,92	-0,88	-0,89	-0,68	-0,80	-0,61	1046,84
Mauritania	11	2010	-0,91	-1,08	-0,97	-0,83	-0,89	-0,72	1203,38
Mauritania	11	2011	-0,93	-1,17	-0,95	-0,78	-0,92	-0,63	1393,26
Mauritania	11	2012	-0,91	-1,13	-0,91	-0,64	-0,92	-0,78	1364,28
Mauritania	11	2013	-0,96	-1,01	-1,00	-0,65	-1,00	-0,83	1450,58
Mauritania	11	2014	-0,90	-0,59	-0,99	-0,81	-0,86	-0,93	1326,67
Mauritania	11	2015	-0,89	-0,64	-1,03	-0,87	-0,87	-0,92	1158,26
Mauritania	11	2016	-0,78	-0,75	-0,76	-0,74	-0,73	-0,74	1101,90
Mauritania	11	2017	-0,80	-0,62	-0,72	-0,78	-0,60	-0,75	1136,76
Morocco	12	1996	-0,42	-0,21	-0,10	-0,10	0,22	-0,11	1556,79
Morocco	12	1998	-0,24	0,31	0,00	-0,02	0,23	0,11	1469,03
Morocco	12	2000	-0,45	-0,07	-0,07	-0,03	0,13	-0,11	1332,38
Morocco	12	2002	-0,47	-0,26	-0,15	-0,14	-0,02	-0,19	1413,76
Morocco	12	2003	-0,75	-0,41	-0,14	-0,27	-0,08	-0,26	1721,97
Morocco	12	2004	-0,51	-0,31	-0,13	-0,25	-0,03	-0,14	1948,81
Morocco	12	2005	-0,69	-0,56	-0,28	-0,41	-0,16	-0,31	2013,76
Morocco	12	2006	-0,71	-0,46	-0,16	-0,18	-0,29	-0,41	2191,48
Morocco	12	2007	-0,71	-0,50	-0,17	-0,22	-0,30	-0,34	2494,35
Morocco	12	2008	-0,76	-0,57	-0,18	-0,19	-0,30	-0,38	2884,95
Morocco	12	2009	-0,75	-0,40	-0,14	-0,06	-0,21	-0,33	2861,55
Morocco	12	2010	-0,70	-0,38	-0,10	-0,08	-0,17	-0,20	2834,20
Morocco	12	2011	-0,71	-0,39	-0,15	-0,12	-0,23	-0,40	3039,92
Morocco	12	2012	-0,61	-0,47	-0,06	-0,08	-0,21	-0,44	2904,75
Morocco	12	2013	-0,70	-0,49	-0,04	-0,12	-0,25	-0,37	3111,76

Morocco	12	2014	-0,69	-0,45	-0,07	-0,13	-0,07	-0,27	3160,25
Morocco	12	2015	-0,63	-0,34	-0,06	-0,17	-0,09	-0,22	2864,09
Morocco	12	2016	-0,63	-0,31	-0,10	-0,23	-0,16	-0,13	2892,78
Morocco	12	2017	-0,65	-0,41	-0,16	-0,23	-0,17	-0,13	3007,24
Oman	13	1996	-0,71	0,87	0,44	0,09	0,55	0,41	6830,60
Oman	13	1998	-0,89	0,86	0,45	-0,03	0,45	0,76	6254,95
Oman	13	2000	-0,76	1,12	0,32	0,08	0,56	0,80	8601,19
Oman	13	2002	-0,79	0,93	0,39	0,72	0,47	0,93	8629,10
Oman	13	2003	-0,82	1,06	0,50	0,71	0,49	0,59	9069,81
Oman	13	2004	-0,66	1,12	0,48	0,66	0,52	0,67	10129,29
Oman	13	2005	-0,92	0,95	0,33	0,55	0,31	0,39	12376,98
Oman	13	2006	-1,16	0,84	0,31	0,60	0,29	0,35	14408,05
Oman	13	2007	-1,06	0,94	0,34	0,61	0,41	0,35	15805,13
Oman	13	2008	-1,07	0,92	0,42	0,70	0,59	0,52	22075,04
Oman	13	2009	-1,07	0,83	0,38	0,53	0,56	0,33	16784,35
Oman	13	2010	-1,04	0,59	0,38	0,44	0,54	0,32	19281,00
Oman	13	2011	-1,06	0,43	0,25	0,32	0,47	0,14	20986,08
Oman	13	2012	-1,02	0,46	0,26	0,47	0,52	0,18	22134,80
Oman	13	2013	-1,04	0,46	0,21	0,48	0,49	0,16	21268,84
Oman	13	2014	-1,09	0,73	0,27	0,69	0,49	0,31	20469,14
Oman	13	2015	-1,06	0,78	0,08	0,57	0,38	0,27	16406,71
Oman	13	2016	-1,05	0,76	0,20	0,61	0,41	0,34	15102,38
Oman	13	2017	-1,06	0,74	0,21	0,42	0,43	0,25	15668,37
Qatar	14	1996	-0,71	0,36	0,56	0,17	-0,04	-0,05	17344,96
Qatar	14	1998	-0,78	1,06	0,46	0,07	0,19	0,50	18631,79
Qatar	14	2000	-0,65	1,16	0,45	0,00	0,51	0,53	29986,29
Qatar	14	2002	-0,70	0,83	0,50	0,30	0,55	0,68	29990,65
Qatar	14	2003	-0,69	1,19	0,50	0,23	0,45	0,54	34176,98
Qatar	14	2004	-0,43	1,12	0,53	0,17	0,35	0,52	41818,35
Qatar	14	2005	-0,51	1,03	0,40	0,26	0,59	0,71	51488,50
Qatar	14	2006	-0,87	0,93	0,58	0,31	0,63	0,93	60256,56
Qatar	14	2007	-1,04	0,95	0,44	0,40	0,53	0,68	67005,61
Qatar	14	2008	-1,02	1,11	0,60	0,65	0,68	0,94	82967,37
Qatar	14	2009	-1,00	1,22	0,97	0,68	0,91	1,57	61478,24
Qatar	14	2010	-1,01	1,15	0,85	0,60	0,85	1,41	70306,23
Qatar	14	2011	-1,08	1,17	0,75	0,50	0,76	1,01	85948,07
Qatar	14	2012	-0,92	1,22	0,94	0,80	0,96	1,06	88564,82
Qatar	14	2013	-0,98	1,21	1,06	0,75	0,96	1,11	88304,88
Qatar	14	2014	-1,13	0,98	0,94	0,57	0,86	0,99	86852,71
Qatar	14	2015	-1,14	1,00	0,96	0,68	0,77	0,89	66346,52
Qatar	14	2016	-1,15	0,90	0,74	0,70	0,79	0,90	59324,34
Qatar	14	2017	-1,18	0,55	0,74	0,42	0,72	0,73	63505,81
Saudi Arabia	15	1996	-1,50	-0,19	-0,18	-0,31	0,11	-0,16	8293,22
Saudi Arabia	15	1998	-1,62	0,11	-0,20	-0,27	0,07	-0,25	7382,16
Saudi Arabia	15	2000	-1,60	0,23	-0,22	-0,10	-0,15	-0,19	9126,95
Saudi Arabia	15	2002	-1,70	0,00	-0,30	-0,05	0,00	0,20	8655,31
Saudi Arabia	15	2003	-1,64	0,14	-0,30	0,11	0,13	-0,15	9567,46
Saudi Arabia	15	2004	-1,32	-0,66	-0,36	0,05	0,02	-0,29	11138,81
Saudi Arabia	15	2005	-1,54	-0,24	-0,37	0,11	-0,01	-0,10	13739,83
Saudi Arabia	15	2006	-1,78	-0,52	-0,17	-0,04	0,02	-0,19	15334,67
Saudi Arabia	15	2007	-1,71	-0,47	-0,12	0,02	0,08	-0,17	16472,17
Saudi Arabia	15	2008	-1,73	-0,34	-0,09	0,12	0,07	-0,01	20037,83
Saudi Arabia	15	2009	-1,82	-0,49	-0,10	0,16	0,05	-0,02	16094,29
Saudi Arabia	15	2010	-1,79	-0,23	-0,01	0,16	0,16	0,04	19259,59
Saudi Arabia	15	2011	-1,91	-0,46	-0,30	0,03	0,05	-0,31	23770,75
Saudi Arabia	15	2012	-1,87	-0,48	0,03	0,10	0,15	-0,04	25303,09
Saudi Arabia	15	2013	-1,88	-0,43	0,07	0,08	0,16	-0,02	24934,39

Saudi Arabia	15	2014	-1,88	-0,29	0,21	0,00	0,13	0,09	24575,40
Saudi Arabia	15	2015	-1,84	-0,63	0,20	0,03	0,12	0,05	20732,86
Saudi Arabia	15	2016	-1,73	-0,46	0,25	0,08	0,34	0,23	19982,09
Saudi Arabia	15	2017	-1,68	-0,62	0,25	0,00	0,10	0,36	20760,91
Sudan	16	1996	-1,86	-2,48	-0,99	-1,36	-1,71	-1,24	296,87
Sudan	16	1998	-1,81	-2,26	-1,19	-1,34	-1,69	-1,07	350,44
Sudan	16	2000	-1,75	-2,24	-1,17	-1,42	-1,60	-0,87	361,03
Sudan	16	2002	-1,54	-1,84	-1,11	-1,27	-1,36	-1,02	412,15
Sudan	16	2003	-1,66	-1,98	-1,25	-1,33	-1,64	-1,24	477,74
Sudan	16	2004	-1,67	-1,55	-1,22	-1,17	-1,54	-1,28	565,06
Sudan	16	2005	-1,72	-1,98	-1,40	-1,42	-1,63	-1,37	679,75
Sudan	16	2006	-1,74	-2,14	-1,14	-1,22	-1,36	-1,18	893,88
Sudan	16	2007	-1,65	-2,36	-1,10	-1,32	-1,40	-1,32	1115,70
Sudan	16	2008	-1,64	-2,49	-1,27	-1,48	-1,42	-1,42	1291,53
Sudan	16	2009	-1,69	-2,65	-1,25	-1,26	-1,24	-1,15	1226,88
Sudan	16	2010	-1,73	-2,67	-1,34	-1,35	-1,31	-1,19	1476,48
Sudan	16	2011	-1,77	-2,52	-1,38	-1,31	-1,28	-1,18	1666,86
Sudan	16	2012	-1,77	-2,26	-1,42	-1,49	-1,23	-1,49	1892,89
Sudan	16	2013	-1,78	-2,19	-1,49	-1,45	-1,27	-1,47	1955,66
Sudan	16	2014	-1,74	-2,36	-1,53	-1,44	-1,17	-1,45	2176,90
Sudan	16	2015	-1,77	-2,16	-1,46	-1,49	-1,21	-1,49	2513,88
Sudan	16	2016	-1,83	-2,34	-1,50	-1,49	-1,26	-1,54	2415,04
Sudan	16	2017	-1,83	-2,01	-1,41	-1,56	-1,11	-1,54	2898,55
Tunisia	17	1996	-0,60	0,26	0,38	0,14	-0,30	-0,53	2116,17
Tunisia	17	1998	-0,82	0,27	0,53	-0,02	-0,24	-0,24	2295,24
Tunisia	17	2000	-0,81	0,32	0,50	-0,02	-0,22	-0,23	2213,91
Tunisia	17	2002	-0,96	0,15	0,58	-0,12	-0,12	0,37	2346,06
Tunisia	17	2003	-0,92	0,32	0,51	0,03	-0,14	0,16	2761,97
Tunisia	17	2004	-0,87	0,15	0,44	-0,09	0,05	0,08	3112,84
Tunisia	17	2005	-0,95	0,02	0,38	-0,08	-0,01	-0,26	3194,56
Tunisia	17	2006	-1,30	0,21	0,64	0,11	0,11	-0,19	3371,71
Tunisia	17	2007	-1,38	0,16	0,47	0,03	0,09	-0,25	3778,18
Tunisia	17	2008	-1,35	0,10	0,31	0,06	0,07	-0,30	4310,09
Tunisia	17	2009	-1,36	0,06	0,38	0,00	0,13	-0,22	4129,98
Tunisia	17	2010	-1,42	-0,06	0,22	-0,03	0,06	-0,26	4140,15
Tunisia	17	2011	-0,37	-0,35	0,02	-0,19	-0,13	-0,06	4256,91
Tunisia	17	2012	-0,17	-0,72	-0,03	-0,19	-0,13	-0,06	4137,55
Tunisia	17	2013	-0,08	-0,90	-0,07	-0,33	-0,19	-0,07	4199,08
Tunisia	17	2014	0,19	-0,85	-0,12	-0,38	-0,11	-0,04	4270,31
Tunisia	17	2015	0,24	-0,96	-0,10	-0,41	-0,06	-0,07	3828,10
Tunisia	17	2016	0,30	-1,14	-0,21	-0,47	0,00	-0,14	3688,65
Tunisia	17	2017	0,18	-1,05	-0,07	-0,41	0,07	-0,11	3490,83
United Arab Emirates	18	1996	-0,41	0,96	0,78	0,69	0,69	-0,01	28615,58
United Arab Emirates	18	1998	-0,52	0,87	0,79	0,62	0,75	0,05	26663,31
United Arab Emirates	18	2000	-0,52	0,98	0,79	0,73	0,68	0,12	33071,27
United Arab Emirates	18	2002	-0,63	0,93	0,85	1,12	0,73	1,15	31311,36
United Arab Emirates	18	2003	-0,91	1,00	0,58	0,67	0,57	0,86	33230,52
United Arab Emirates	18	2004	-0,69	0,77	0,70	0,80	0,44	1,06	36161,17
United Arab Emirates	18	2005	-0,71	0,88	0,71	0,65	0,40	1,00	39439,80
United Arab Emirates	18	2006	-1,00	0,92	0,94	0,63	0,32	0,89	42372,22
United Arab Emirates	18	2007	-0,91	0,98	0,92	0,61	0,29	1,01	42672,61
United Arab Emirates	18	2008	-0,91	0,70	0,88	0,57	0,42	1,08	45758,91
United Arab Emirates	18	2009	-0,84	0,92	0,99	0,44	0,40	0,91	33072,58
United Arab Emirates	18	2010	-0,90	0,80	0,90	0,32	0,32	0,90	35037,89
United Arab Emirates	18	2011	-0,90	0,91	1,06	0,45	0,50	1,08	40434,37
United Arab Emirates	18	2012	-1,00	0,86	1,15	0,68	0,54	1,16	42086,69
United Arab Emirates	18	2013	-1,02	0,89	1,18	0,78	0,62	1,28	43315,14

United Arab Emirates	18	2014	-1,06	0,77	1,44	0,99	0,65	1,20	44443,06
United Arab Emirates	18	2015	-1,11	0,76	1,51	1,11	0,64	1,07	39122,05
United Arab Emirates	18	2016	-1,05	0,56	1,40	0,97	0,85	1,17	38517,80
United Arab Emirates	18	2017	-1,10	0,63	1,40	1,01	0,80	1,13	40698,85
Yemen, Rep.	19	1996	-0,68	-1,31	-0,62	-0,44	-1,38	-0,74	364,12
Yemen, Rep.	19	1998	-0,78	-1,19	-0,74	-0,44	-1,32	-0,98	374,36
Yemen, Rep.	19	2000	-0,80	-1,14	-0,78	-0,66	-1,46	-1,05	539,10
Yemen, Rep.	19	2002	-1,16	-1,31	-0,81	-0,80	-1,53	-0,98	565,21
Yemen, Rep.	19	2003	-0,89	-1,48	-0,73	-0,71	-1,21	-0,94	605,16
Yemen, Rep.	19	2004	-0,97	-1,55	-0,91	-0,85	-1,22	-1,08	693,08
Yemen, Rep.	19	2005	-1,05	-1,44	-0,91	-0,83	-1,26	-0,89	813,96
Yemen, Rep.	19	2006	-1,19	-1,35	-0,90	-0,77	-1,04	-0,79	901,76
Yemen, Rep.	19	2007	-1,11	-1,59	-0,87	-0,67	-0,97	-0,79	995,63
Yemen, Rep.	19	2008	-1,22	-2,01	-0,88	-0,72	-0,98	-0,79	1203,72
Yemen, Rep.	19	2009	-1,27	-2,33	-1,07	-0,65	-1,09	-1,07	1093,81
Yemen, Rep.	19	2010	-1,33	-2,42	-1,02	-0,62	-1,09	-1,19	1309,23
Yemen, Rep.	19	2011	-1,39	-2,43	-1,15	-0,84	-1,29	-1,23	1349,42
Yemen, Rep.	19	2012	-1,35	-2,43	-1,27	-0,69	-1,27	-1,25	1421,17
Yemen, Rep.	19	2013	-1,33	-2,37	-1,22	-0,73	-1,18	-1,25	1580,18
Yemen, Rep.	19	2014	-1,30	-2,67	-1,41	-0,89	-1,20	-1,56	1647,03
Yemen, Rep.	19	2015	-1,52	-2,68	-1,63	-1,13	-1,27	-1,47	1693,91
Yemen, Rep.	19	2016	-1,69	-2,79	-1,83	-1,48	-1,64	-1,66	1320,92
Yemen, Rep.	19	2017	-1,69	-2,96	-1,92	-1,45	-1,75	-1,59	1106,80

المصدر:

https://info.worldbank.org/governance/wgi/#home

https://www.albankaldawli.org/

الملخص

هدفت الدراسة إلى تحديد أثر مؤشرات الحكم الراشد على التنمية الاقتصادية في الدول العربية خلال الفترة 1996-2017 من خلال عينة تتكون من 19 دولة عربية.

وبغرض تحقيق هذا الهدف تم استخدام تحليل المركبات الرئيسية والتحليل العنقودي، ونماذج السلاسل الزمنية المقطعية (Panel)، استنادا على متغيرات اقتصادية: نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي للأسعار الجارية بالدولار الأمريكي، متغيرات تابع يعبر عن التنمية الاقتصادية ، ومؤشرات الحكم الراشد الستة كمتغيرات مستقلة .

بحيث أشارت نتائج الدراسة إلى وجود فروق في مستويات التنمية فيما بين الدول العربية، كما تم تصنيف الدول العربية إلى ثلاث مستويات وفق لمؤشرات الحكم الراشد ، وتم التوصل من خلال نتائج اختبارات المفاضلة بين نماذج (Panel)، أن نموذج التأثيرات العشوائية هو الملائم للدراسة وأن كل من مؤشري الصوت والمساءلة والاستقرار السياسي وغياب العنف وسيادة القانون كان لها تأثير معنوي على التنمية بالدول العربية.

الكلمات المفتاحية: مؤشرات الحكم الراشد، التنمية الاقتصادية، بيانات البانل، الدول العربية.

Abstract :

The study aimed at determining the effect of the indicators of good governance on economic development in Arab countries period 1996-2017 through a sample consisting of 19 Arab countries.

In order to achieve this objective, the method of principal analysis components, cluster analysis and time series models Cross section (Panel Data)were used Based on economic variables, the per capita GDP of current prices in US dollars, as a dependent variable that reflects economic development, and the six indicators of governance as independent variables.

The results of the study indicated that there were differences in the levels of development among the Arab countries. Arab countries were classified into three levels according to the indicators of governance. The results of the differentiation tests among the Panel models showed that the random effects model is suitable for the study. Indicators: Voice, accountability, political stability, absence of violence and the rule of law have had a significant impact on the development of Arab countries.

Keywords: Indicators of Governance, Economic Development, Panel Data, Arab Countries